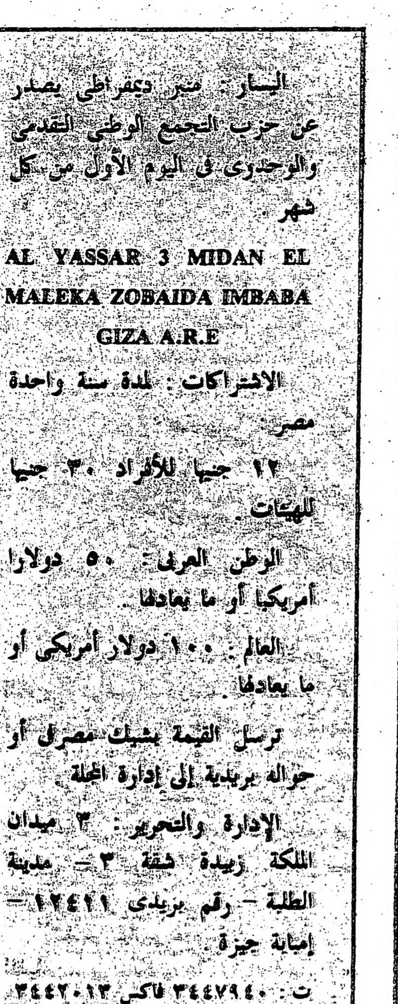
اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد





اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى والوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر :

١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .

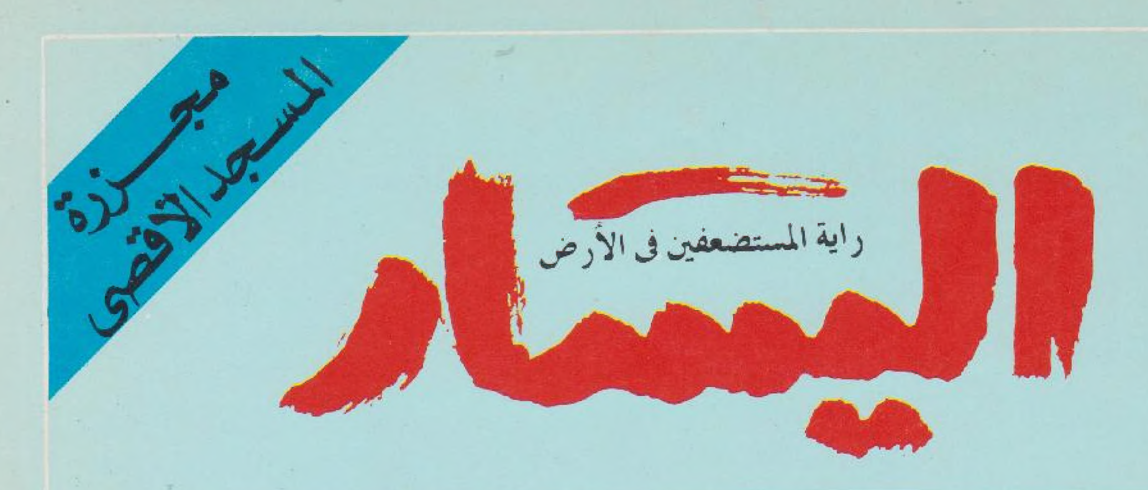
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤٢١ - إمبابة جيزة .

ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣



مجزرة المسجد الأقصى



العدد التاسع / نوفمبر ١٩٩٠ م / ربيع ثان ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى



الحرب فى الخليج هل تبدأ بعد ٦ نوفمبر؟

تنفيذاً لقرارات الصندوق المستهلكون يدفعون مليار و ٦٧ مليون جنيه

دريد لحام جحا الذى تمرد على السلطان!

ولاية مبارك الثانية ثلاث سنوات عجاف

موقفنا

حرب.. أم سلام؟

بعد انقضاء ثلاثة أشهر كاملة على جريمة الغزو العراقي للكويت، لم تحسم الأطراف المختلفة في النزاع توجهاتها بصورة نهائية. ومازال احتمال الحرب وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية لضربة عسكرية للعراق قائما، بل ومرجحا في بعض التقديرات. بينما يراهن آخرون على توافر الامكانية لحل سلمي للأزمة.

وتشير تقارير عديدة الى اضطرار بوش للقيام بعمل عسكري حاسم ابتداء من الأسبوع الثاني من نوفمبر، أى عقب انتهاء انتخابات الكونجرس، وقبل نهاية ديسمبر واحتفالات أعياد الميلاد.

فبدون الحرب لن يستطيع «بوش» تحقيق الأهداف الأمريكية المعلنة والحقيقية في المنطقة وفي مقدمتها..

* توجيه ضربة قاضية للقوة العسكرية والاقتصادية العراقية.
* انشاء حلف عسكري في المنطقة يضم الدول التابعة والصديقة للولايات المتحدة الامريكية. ودعمها في مواجهة حركة التحرر العربية
* اعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة
* إنعاش الصناعة العسكرية الامريكية والاقتصاد الامريكي.

ويضيف المعلقون، انه يستحيل أن تحشد الولايات المتحدة كل هذه القوة العسكرية التي تتجاوز ربع مليون جندي أميركي لمجرد التهديد واللعب الدبلوماسي. فهذا الحشد في حد ذاته عامل ضغط على بوش الذى بدأت شعبيته التي اكتسبها في بداية الغزو، والتي وصلت الى ٨٠٪ تنخفض حتى وصلت الى ٥٤٪.

ومما يساعد على بروز خيار الحرب، تعنت صدام حسين ورفضه المعلن لاية تنازلات، وعلى الاصح لاى تراجع عن الغزو والضم.

بالمقابل يتجمع عديد من الشواهد ترجح احتمالات الحل السلمي للأزمة. فالاتحاد السوفيتي وفرنسا (أوربا الغربية عامة) تقف ضد اللجوء للعمل العسكري.

فالسوفييت يشعرون بالقلق من قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد العراق. وقد صرح الجنرال ميخائيل مويسيف رئيس هيئة الاركان السوفييتية المشتركة. للواشنطون بوست عشية زيارته للولايات المتحدة في نهاية سبتمبر الماضي..«أن قيام نزاع عسكري في الخليج قد يشهد تصعيدا او يتحول الى حرب عالمية» وحث الولايات المتحدة على الانضمام لموسكو من أجل حل للأزمة تحت مظلة الامم المتحدة. وقال «ان لدى الدولتين مايكفي من الوسائل السياسية لتأمين حل سياسي للأزمة. وفي حال حصول أعمال عسكرية ستنضم ايران الى العراق. و المسألة لن تكون نزاعا ما، انها قد تكون حربا عالمية.. ولن تعطى المجد للشعب الامريكي





موقفنا

او للشعب العراقى» . وكان قد سبق لقائد سوفييتى آخر أن حذر من خطر وجود القوات الامريكية على بعد ٢٠٠ ميل من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى.

أما فرنسا ودول أوربا الغربية؟ فتدرك ان المستفيد حاليا من ارتفاع اسعار البترول نتيجة للأزمة، هو الولايات المتحدة الامريكية وانفجار الحرب، وبالتالى تضاعف أسعار البترول ستصيب الاقتصاد الاوربى بأزمة طاحنة، بينما ستربح شركات البترول الامريكية بالاضافة الى تراجع النفوذ السياسى الاوربى لحساب النفوذ الامريكى فى بعض دول المنطقة.

وفى داخل الولايات المتحدة الامريكية تتصاعد الحملة ضد الحرب. وقد شهدت ١٩ مدينة أمريكية منذ أيام مظاهرات صاخبة تراوح المشاركون فيها بين بضع مئات وعدة آلاف، يرفعون لافتات ضد الحرب ويهتفون «لن نموت من أجل شركة تكساكو» فى اشارة الى شركات البترول الامريكية وشارك فى المظاهرة ٧ من الجنود رفضوا تنفيذ الاوامر بالسفر الى الخليج. وشهدت باريس وليون وعدة مدن فرنسية مظاهرات مماثلة تطالب بسحب جميع القوات الاجنبية من الخليج. واشترك فى مظاهرات باريس ١٥ ألف شخص وأكد استطلاع للرأى اجرته مجلة النيوزويك الامريكية أن ٦٩٪ من المواطنين يطالبون بوش بحل دبلوماسى للأزمة.

ومما يدعم هذا الاتجاه، انه برغم التعنت العراقى والتشدد الظاهرى، فهناك استعداد فى الكواليس لقبول حل سلمى، ويفسر هذا الاستعداد التصريحات المتفائلة التى أدلى بها «بريماكوف» عضو مجلس الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى ومبعوث «جورباتشوف» الخاص الى صدام حسين. وطبقا لمصادر خليجية فقد عرض «صدام حسين» الانسحاب من الكويت مع احتفاظه بحقل الرميله وجزيرتى «بوبيان ووربه» على أن تدفع الكويت للعراق ٥٠ مليار دولار تعويضا عن خسائرها فى الحرب العراقية الايرانية، وأن يقدم مجلس الأمن ضمانات لعدم تعرض القوات العراقية لضربة عسكرية من القوات الامريكية أثناء الانسحاب وأن تقدم الدول الكبرى تعهدا بعقد المؤتمر الدولى للشرق الاوسط لحل المشكلة

الفلسطينية. وبصرف النظر عن استحالة قبول هذه الشروط ، فمن المؤكد انها ليست الكلمة النهائية وأن الحكم العراقى سيقبل تسوية بأقل من هذه الشروط بكثير. والمهم أن فكرة الانسحاب والاتفاق أصبحت على جدول أعمال صدام حسين.

ويؤكد هذا الاتجاه اتصالات سرية تمت مع بعض عناصر المعارضة الكويتية طرح خلالها الحكم العراقى الانسحاب، مقابل عدم عودة حكم آل الصباح. وقد رفضت المعارضة الكويتية مجرد المناقشة فى أى شأن داخلى كويتى قبل الانسحاب العراقى.

وهناك شواهد أخرى على أرض الواقع فى الكويت تؤكد قبول العراق لمبدأ الانسحاب.

ومن المؤكد أن هناك دورا هاما تستطيع القوى الوطنية العربية. وكذلك الأنظمة العربية المشاركة فى المظلة العربية لأمريكا فى السعودية أن تقوم به لترجيح احتمالات الحل السلمى.

فالقوى الوطنية العربية مطالبة بممارسة ضغط على حكام العراق لطرح مطالب معقولة، تمكن العراق من الانسحاب وحفظ ماء الوجه فى نفس الوقت، وفتح الباب أمام حل المشاكل بين البلدين فى المستقبل

والانظمة العربية الحليفة لامريكا، مطالبة بأن تكف عن قرع طبول الحرب، وتحريض البيت الابيض على الحسم العسكرى.

وقد لفت بعض المسئولين فى السعودية نظر الاعلاميين المصريين الذين حضروا المؤتمر الشعبى الكويتى، الى ان ارتفاع نغمة الترويج للحرب فى الصحافة المصرية قد تجاوز الحد وايضا عبر قادة المعارضة الكويتية عن أملهم فى أن تنجح الاتصالات السياسة فى تجنب الحرب والوصول الى حل سلمى تستعيد به الكويت حريتها واستقلالها

ولا أظن أن هناك امكانية لان تغير السياسة المصرية من رهانها على العمل العسكرى ضد العراق، مالم تمارس القوى الوطنية المصرية ضغطا منظما ضد الحرب، وتكسب الرأى العام المصرى لصف الحل السلمى. فهذا وحده هو الطريق الذى قد يدفع الحكم لاعادة حساباته، فيكف عن تحريض أمريكا على التحرك العسكرى بسرعة.

رئيس التحرير

اليسار

الحقيقة في موسكو؟

«رسالة موسكو».. المنشورة فى هذا العدد، هى الرسالة التاسعة للزميل «أحمد الخميسى» التى تنشر فى «اليسار» ونتابع من خلالها تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الاتحاد السوفيتى أحد الدولتين العظميين فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، والدولة التى عاشت أول وأطول تجربة اشتراكية منذ عام ١٩١٧.

وبقدر ماتثير رسائل «الخميسى» من اعجاب واهتمام، لتعمقها ودقتها فى متابعة التطورات والصراعات المتلاحقة بسرعة مذهلة فى وطن الاشتراكية الاول.. بقدر ماتثير من جدل ونقد.. واعتراض احيانا.

هناك من يرى فيها رؤية أحادية الجانب. وآخرون يسلمون بموضوعيتها ولكن يخشون أن تكون عامل احباط ويأس لآلاف المؤمنين بالاشتراكية فى مصر والعالم العربى. وفريق ثالث- ونحن منهم- يرى أن من حق القارئ دائما ان يعرف الحقيقة، مهما بدت قاسية وصادمة. وان ايماننا بالاشتراكية وضرورتها لبلادنا، لا يؤثر فيه أو يضعف منه. مصاعب او تراجعات، أو حتى فشل هنا وهناك.

وعندما تلقينا رسالة هذا العدد «انقطاع الخط الأخير» ، عادت المناقشة داخل هيئة التحرير لما تحمله من جديد خطير ومفزع حول مستقبل الاتحاد السوفيتى. واتفقنا جميعا أن ننشرها كماهى. وأن نوجه رجاء للذين يقولون أن هناك «حقائق» أخرى مغايرة غائبة عن رسائل «الخميسى» ، أن يكتبوا لنا موضحين هذه الحقائق، أو شارحين رؤيتهم وتحليلهم المختلف.. شرط أن يلزموا انفسهم مثل الخميسى بهذا المستوى الراقى من المتابعة والتفتيش فى أعماق الاشياء والبرهنة على أى مقولة بالأرقام والمستندات والمراجع، وليس من خلال إطلاق الشعارات والأقوال المرسلة، واثقين ان تنوع الآراء والاجتهاد هو الطريق الوحيد للوصول الى الحقيقة.

اليسار

معركة داخلية فى التجمع تنتهى برفض المقاطعة

أثار اجتماع الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى عقد بصفة عاجلة (اجتماع طارئ) يوم السبت ٢٠ أكتوبر الماضى، اهتماما وسعا داخل الحزب وخارجه. حضر الاجتماع ٤٨ من أعضاء الأمانة العامة، وهو أكبر عدد يشارك فى اجتماعاتها منذ فترة طويلة. وحرص زعماء أحزاب المعارضة، وقادة الحزب الوطنى الديمقراطى، والصحفيون الرسميون (الصحف القومية) وممثلو الصحافة العربية والاجنبية على متابعة أنباء الاجتماع.

وكان السر فى هذا الاهتمام الواسع، معرفة قرار الحزب بالنسبة للمشاركة فى الانتخابات.. هل ينضم الى قرار الوفد والعمل والاحرار والاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات؟.. أم يستمر فى قراره السابق والذى اتخذته اللجنة المركزية فى ٢٨ يونيه ١٩٩٠ بخوض معركة انتخابات مجلس الشعب؟

وقد طرح هذا الموضوع الهام على الحزب فجأة يوم الاثنين ١٥ أكتوبر فى اجتماع رؤساء أحزاب المعارضة، والذى مثل فيه الحزب خالد محيى الدين الأمين العام للتجمع، وحسين عبد الرازق أمين العمل الجماهيرى، ومسئول لجنة التحالفات والتنسيق فى لجنة الانتخابات المركزية.

كان الاجتماع الذى دعى اليه «مصطفى كامل مراد» رئيس حزب الاحرار مخصصا لمناقشة الموقف على ضوء رفض الحكومة لضمانات نزاهة الانتخابات التى طالبت بها أحزاب المعارضة، ونادى القضاة وعدد من النقابات المهنية والشخصيات العامة. ومع بداية الاجتماع تبين أن رؤساء أحزاب الوفد والعمل والأحرار حصلوا على تفويض من أحزابهم بالاتفاق على مقاطعة اجماعية من أحزاب المعارضة، وأن الاخوان المسلمين فوضوا المستشار «مأمون الهضيبى» العدول عن قرارهم المشاركة فى الانتخابات، اذا أجمعت أحزاب المعارضة على المقاطعة. وبعد مناقشات وتقليب لوجهات النظر المختلفة، طلب خالد محيى الدين أن يعطى فسحة من الوقت للعودة للأمانة العامة لحزب التجمع، باعتبارها الهيئة الوحيدة المفوضة باعادة النظر فى قرار اللجنة المركزية، وقال خالد ان قرار المقاطعة الذى اتفقت عليه أحزاب المعارضة الأخرى، قبل أسبوع واحد من فتح باب الترشيح، يطرح على الحزب موقفا جديدا، ويفرض اعادة النظر فى القرار السابق. واتفق على عقد اجتماع آخر لرؤساء الأحزاب مساء السبت ٢٠ أكتوبر، على أن تعقد الأمانة العامة للتجمع اجتماعها فى الصباح. كما اتفق أيضا على أن تعلن الاحزاب الأخرى قرارها بالمقاطعة دون انتظار قرار التجمع.

وبالفعل اتخذت الهيئة العليا للوفد قرارها مساء الثلاثاء ١٦ أكتوبر بالمقاطعة باغلبية ٤٣ صوتا من ٤٥ حضروا الاجتماع. ونشر القرار صباح الخميس ١٨ أكتوبر

ثم اتخذت اللجنة العليا لحزب العمل قرارها (بالاجماع) بالمقاطعة يوم الجمعة ١٩ أكتوبر.

واعلن حزب الاحرار والاخوان المسلمون قرارهم بالمقاطعة.

وعندما اكتمل عقد الامانة العامة للتجمع فى الحادية عشر والنصف صباح السبت ٢٠ أكتوبر، كانت الصورة واضحة أمام الجميع، خاصة على ضوء المشاورات التى تمت بين أعضاء الامانة المركزية وعدد من أعضاء الأمانة العامة.

وبعد أن قدم «خالد محيى الدين» معلومات تفصيلية عن اجتماع رؤساء الأحزاب، وقراراتهم، أعلن أنه لن يقول رايه وسيحتفظ به حتى تنضج المناقشة

وانطلق أعضاء الأمانة العامة فى نقاش طويل استغرق أربع ساعات ونصف، شارك فيه، ٣٢ من أعضاء الامانة الحاضرين، أصر خلاله ٢٣ من المتحدثين على ضرورة الاستمرار فى خوض المعركة الانتخابية، بينما ايد اقتراح المقاطعة الذى تقدم به «عبد الغفار شكر» عضو الأمانة المركزية وأمين التثقيف بالحزب ٧ من المتحدثين

المقاطعة طريق للعنف

كانت حجج الرافضين للعدول عن قرار اللجنة المركزية والانضمام للمقاطعة، تتلخص فيما يلى:

- عدم جدوى المقاطعة فى ظل الانتخابات الفردية حيث سيتقدم للترشيح الى جانب مرشحى الحكومة عشرات المرشحين المستقلين فى كل دائرة. ولو كانت الأحزاب قد استجابت لدعوة التجمع عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ عندما كانت الانتخابات بالقائمة، لكان للمقاطعة مغزى حقيقى. أما وهذه الانتخابات (فردية) فالتأثير أعلامى وأدبى ينسى فى لحظتها.
- المقاطعة لن تساعد على بناء الحزب، ولكن المعارك الجماهيرية، وأهمها معارك الانتخابات، هى التى تكسب الحزب القوة وتدعم بناءه ووجوده
- اننا كاشتراكيين ندرك أن المقاطعة لاتكون صحيحة الا اذا كان الرأى العام مع المقاطعة، وهناك قوة تساندها. والرأى العام لن يقاطع الانتخابات وتوازن القوى ليس فى صالحنا جماهيريا.

كذلك فالاشتراكية تعلمنا أن أى حزب يسعى للتغيير لايقف بعيدا عن أى معركة جماهيرية، بل يجب أن يكون فى قلبها.

- مع تسليمنا ان المعركة لن تكون نظيفة، وان الحكومة قد أعدت عدتها لتزويرها واحتكار أغلبية ساحقة لها.. فان قوتنا الحالية لاتسمح بفرض الضمانات التى نطالب بها، لأن معنى استجابة الحكومة لها تخليها عن النظام الشمولى، وقبولها بتداول السلطة، وهذه معركة لاتتحقق بضربة واحدة.
- المقاطعة لن تزيد عن تسجيل موقف سياسى لا أثر له عمليا، الا فى تآكل الاحزاب السياسية، وفتح الباب أمام أصحاب نظرية تدمير البنية السياسية والبنية التشريعية، وبالتالى سيادة العنف فى المجتمع كسبيل وحيد للتغيير.. خاصة وأحزاب المعارضة غير مستعدة لقيادة نضال جماهيرى يفرض

التغيير على السلطة.. خاصة في ظل الاستعداد للحرب في الخليج وتزايد العنف والارهاب

- من الواضح ان موقف أحزاب المعارضة التي قررت المقاطعة لايخرج عن كونه مناورة. وستدخل هذه الاحزاب الانتخابات من خلال لافتة المستقلين وبشخصيات غير بارزة حزبيا، ومن ثم يتواجد اليمين داخل البرلمان، ويغيب اليسار وحده للمرة الرابعة، فنحن مغيبون منذ عام ١٩٧٩.

- ان هذه الاحزاب اتخذت القرار دون تشاور معنا، ولايوجد مبدأ اسمه التضامن التلقائي مع أحزاب اليمين، التضامن يكون مع الجماهير الشعبية والايدو موقفنا ذيليا للوفد الذي انفرد باعلان المقاطعة ولم ينتظر الاجتماع الثاني لرؤساء الاحزاب لإعلان المقاطعة.

- التجمع ضد الحكومة (وليس الحزب الوطني لانه غير موجود) وفي مواجهة ايضامع الاحزاب الرسمية اليمينية وهي احزاب لاقيمة لها في المجتمع. وسياستنا ليست المضاربة على الأسوأ.

- من الخطأ أن يأخذ في الاعتبار موقف الاحزاب والقوى اليمينية، ونديو ظهرنا للتحالف الاشتراكي مع الناصريين والشيوعيين، ومن المعلوم أن الناصريين والشيوعيين سيخوضون الانتخابات ولن يقاطعوا، وهم الأقرب لنا.

دفاع عن الديمقراطية

بالمقابل طرح المؤيدون للمقاطعة حججهم، وتتلخص فيما يلي:

- منذ فبراير الماضي. والأحزاب تعمل عملا مشتركا من أجل توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات، وقد عقد اجتماع ضم فؤاد سراج الدين وخالد محيي الدين وابراهيم شكرى ومصطفى كامل مراد ومحمود أمين العالم ومأمون الهضيبي في حزب الوفد في فبراير، وحدد ثمانية مطالب كحد أدنى لعدم التزوير. وأعيد في مارس صياغة هذه المطالب في بيان وقعه رؤساء الاحزاب والقوى السياسية يوم ٢١ مارس وفي يونيو أعدت الاحزاب مشروع قانون جديد لممارسة الحقوق السياسية. كما أعد نادى القضاه مشروعا مماثلا باسم قضاة مصر. وطالبت نقابات مهنية عديدة بمطالب مماثلة، وتجاهلت السلطة كل هذه المطالب، مما يقطع باصرارها على التزوير، وعلى ضوء تجربتي ١٩٨٤، ١٩٨٧ فالتزوير سيكون أبشع.

- هناك وضع سياسي حرج ودقيق، فهناك رأى عام واسع في صفوف الفئات الوسطي في المجتمع (القضاه- المهنيون- الاحزاب السياسية..) ضد شروط الانتخابات. وهناك موقف

سلبي بالنسبة للانتخابات من جمهور المواطنين. والازمة الاقتصادية تتفاقم. والاحزاب الشرعية تتآكل نتيجة افتقاد الاطار الديمقراطي الى امكانية تداول السلطة وهي جوهر الديمقراطية وبالتالي الشرعية مضروبة، والعنف والإرهاب يتصاعد والمسئولية تقع على الحكم الرافض لتوفير الشروط الاولية للديمقراطية.. يجب أن لانتركه يهرب من مسئوليته وعندما اقاطع الانتخابات في هذه الظروف أقود معركة سياسية من أرقي طراز دفاعا عن الديمقراطية فعندما اقاطع الانتخابات، أطلب مطالب جزئية لاتهدد النظام. فلست أطالب بالغاء فوري لكامب ديفيد.

- لانستطيع تجاهل احزاب المعارضة فلسنا في معركة ضدها وهي احزاب لها جماهيرها بالذات في الطبقة الوسطي. وبعضها له نفوذ في منظمات ديمقراطية وجماهيرية وهناك مشترك ومبدئي بيننا وبين هذه الاحزاب، وهو رفض الشمولية والدفاع عن الديمقراطية

- موقف المقاطعة رهان ديمقراطي فليس صحيحا أن العمل البرلماني هو وحده العمل الديمقراطي، ومن الخطأ اختزال العمل الديمقراطي في البرلمان فقط. ولاول مرة تنتقل أحزاب المعارضة من مجرد «الكلام» الى موقف عملي موحد.

- يكاد يكون هناك اجماع على بطلان قانون الانتخابات الجديدة لانتهاكه المادة ٨٨ من الدستور... وبالتالي فمصير هذا المجلس الحل بحكم من المحكمة الدستورية العليا وقد قبلت محكمة القضاء الاداري النظر في الطعن بعدم الدستورية وأعطت مهلة شهرين لرفع القضية أمام المحكمة الدستورية العليا.

- لايمكن أن نقبل في حزب التجمع أن نكون مثل النقابيين الصفر الذين «يكسرون» إضراب الطبقة العاملة... فنفسد بمشاركتنا موقف المقاطعة الذى اتخذته الأحزاب.

- اذا كان صحيحا انه في ظل الانتخابات الفردية يضعف أثر المقاطعة لأن هناك مستقلين سيشاركون في الانتخابات وأحزاب جديدة وانشقاقات ستشارك.. الا انه يستحيل تجاهل الاثر الضخم لمقاطعة الاحزاب المعروفة (العمل- الوفد - التجمع- الاحرار) ومعهم «الاخوان المسلمون» على الشارع المصرى، خاصة باسماء قادتهم ودورهم التاريخي في الحياة السياسية المصرية.

- إن اتخاذنا قرارا بالمقاطعة سيكون له أثر على قرار الناصريين والشيوعيين.

- من المعروف ان هناك اتصالات جرت بين الحكم وكافة أحزاب المعارضة، لوح خلالها باستعداد الحكم بالسماح بفوز مرشحى الحزب المعنى الناجحين فعلا بنسب معينة. وقد أشاعت دوائر الحكم كذبا عن وجود صفقات. وهناك خشيه اذا لم يقاطع التجمع أن ينظر اليه في الشارع السياسي، سواء نجح مرشحوه أو لم ينجحوا باعتباره شريكا في صفقة غير مبدئية، خاصة وأن هناك ممارسات خاطئة في خطابه السياسي تؤكد- كذبا- هذا الانطباع.

- أن قرار المقاطعة لايعني الجلوس في المقرات أو المنازل ولكن بداية معركة جماهيرية متواصلة على أساس برنامج ديمقراطي متفق عليه بين الاحزاب مثل برنامج ٩ فبراير ١٩٨٧.

وفي نهاية الاجتماع طرح خالد المشروع الذى تقدم به عبد الغفار شكر داعيا إلى المقاطعة وبرنامج للنضال الديمقراطي المشترك للتصويت. فوافق عليه ٩ أعضاء هم «ابراهيم صديق- حسين عبد الرازق- حسين عبد ربه- رأفت سيف- عبد الغفار شكر- علي طلخان- فريدة النقاش- محمد ابراهيم ميماد»

وأيد ٣٦ عضوا الاستمرار في المشاركة في الانتخابات هم «خالد محيي الدين- ابوالعز الحريرى- احمد زغلول- عاطف العشيري- البدرى فرغلي- أمينة شفيق- جلال رجب- جمعه سلطان- جمال عبد الناصر- حلمي ياسين- رشاد الجبالي- رفعت السعيد- سمير فياض- سيد العشرى- شاهنده مقلد- عبد الحميد الشيخ- عبد المجيد احمد- عصام معوض- علي النويجي- فؤاد ناشد- لطفي الخولي- لطفي سليمان- لطفي واكد- محمد احمد خلف الله- محمد خليل- محمد سيد أحمد- محمد عراقي- مختار جمعه- متولي الشعراوى- مصطفى عاصي- ماهر عسل- نبيل عبد الغني- نبيل منصور- هانى الحسيني- عادل الضوي- عبد الله سليمان)

وامتنع ٣ عن التصويت هم «خليل عبد الكريم- عريان نصيف- كمال ابو عطيه».

ومع نهاية الاجتماع بدأ التجمع معركته الانتخابية باقرار البرنامج وتحديد اسماء المرشحين.. ليخوض معركته الانتخابية الخامسة من أجل الوجود في مجلس الشعب

ولاية مبارك الثانية

ثلاث سنوات عجاف

- ٢٠٠ تجريدة بوليسية على القرى والأحياء السكنية..
- واقتحام مصانع المحلة الكبرى و الحديد والصلب.
- عام ١٩٨٩.. عام التعذيب في مصر.
- خمسة وزراء داخلية في عهد مبارك.. وسياسة أمنية واحدة.



في ٥ أكتوبر الماضي، أكمل الرئيس «محمد حسنى مبارك» رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، ثلاث سنوات من ولايته الثانية، كرئيس لجمهورية مصر العربية، ولم يبق أمامه فى رئاسة الدولة، سوى ثلاث سنوات أخرى. وقد تطرح علينا بعدها تجديد ولايته للمرة الثالثة. وسيتولى حينئذ مجلس الشعب القادم، والمحدد لانتخابه يومى ٢٩ نوفمبر و٧ ديسمبر ١٩٩٠، ترشيحه لرئاسة الجمهورية ست سنوات أخرى.

من هنا يبدو التداخل واضحا بين انتخابات مجلس الشعب القادمة والاستفتاء على رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٣. فالذين يعطون أصواتهم لمرشحى الحزب الوطنى (الديمقراطى) فى نوفمبر ١٩٩٠، والذين يسمحون أن تزور أصواتهم لصالح هؤلاء المرشحين، يقولون (نعم) مرة ثالثة «لمبارك» كرئيس للجمهورية. والذين سيقولون (لا) لمرشحى الحزب الوطنى، أو يمنعون السلطة من التصويت نيابة عنهم لصالح مرشحيه، يعلنون فى نفس الوقت حجبهم الثقة عن الرئيس الحالى للجمهورية.

والتداخل هنا ليس مجرد تداخل شكلى أو قانونى. فالواقع أن الحكم فى مصر وسلطة اتخاذ القرار، تتجسد فى النهاية فى يد شخص واحد، هو الجالس على مقعد رئيس الجمهورية، بصرف النظر عن هذا الشخص وقدراته وانحيازاته. ففى يد الرئيس (أى رئيس) تتجمع كل السلطات. ولاتعدو مؤسسات الدولة الاخرى .. من مجلس للوزراء ، ومجلس للشعب، وآخر للشورى و.....و......الن تكون مجرد أجهزة لتنفيذ رغبات وقرارات «السيد» الرئيس.

أما أجهزة الحزب الحاكم، من مكتب سياسى ومؤتمر قومى عام، وأمانة، ومكتب الأمانة، فلاتزيد عن كونها مؤسسات شكلية لاتقوم بأى دور بل ولاتجتمع أصلا إلا فى حالات نادرة لتسمع توجيهات الرئيس.

وليس صدفة أن توالى على رئاسة الوزارة فى ظل ولاية الرئيس مبارك أربعة من رؤساء الوزارات هم: د. فؤاد محى الدين- كمال حسن على- د. على لطفى- د. عاطف صدقى» دون أن تتغير جوهر السياسات المتبعة فهى سياسة الرئيس والتحالف الطبقى الذى يمثله.

وبعيدا عن «الزفة» التى يقيمها الطبالون والزمارون يوم ١٣ أكتوبر من كل عام، والتى عشناها فى ١٣ أكتوبر الماضى، ذكرى مرور ٩ سنوات على تولى مبارك رئاسة الجمهورية عقب اغتيال السادات. فأن أى قراءة متأنية لعهد مبارك خلال السنوات الثلاث الماضية، أى منذ بدء فترة حكمه الثانية، تقول لنا أنها أسوأ سنوات حياتنا، وأنها بالفعل ثلاث سنوات عجاف، تلحق بالسنوات الست السابقة.

رئيس... بدون برنامج!!

لقد انتخب حسنى مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثانية فى ٥ أكتوبر ١٩٨٧، إثر هو جه مبايعة وتأييد مصطنع لم يسبق لها مثيل. وطبقا للبيانات الرسمية التى اذاعها وزير داخليته (زكى بدر) فقد حصل الرئيس مبارك على موافقة ١٢ مليون و٨٦٣٢٧ مواطنا ومواطنة من جملة ١٢ مليون و٤٤٥٠٢٢ صوتا صحيحا أى بنسبة ٩٥,٠٨٪ من الاصوات الصحيحة و٩١,١٢٪ من جملة المصوتين.. أى بما يقرب من الاجماع. وبالطبع فلم يصدق مصرى هذه الأرقام بمن فى ذلك زكى بدر نفسه فلم يزد عدد المشاركين فى الاستفتاء عن مليون مواطن فى أكثر التقديرات مبالغة. ولكنها عادة التزوير المتأصلة فى الحكم، والتى تتم على أساسها كل الانتخابات والاستفتاءات التى شهدها عهد الرئيس حسنى مبارك، وآخرها الاستفتاء على حل مجلس الشعب فى أكتوبر الماضى.

وقد حرص مبارك عند ترشيحه وبعد انتخابه على تجنب تقديم برنامج يلتزم به فى السنوات الست الثانية من حكمه وأصر هو وكل رجال الرئيس على أن برنامجه، هو انجازاته طوال السنوات الست الأولى من حكمه. وكان كل مواطن فى مصر يعيش بالفعل الواقع التعس لهذه السنوات.. ويعرف تفاصيلها ومدى التدهور الذى يعانيه فى مستوى معيشته، والطريق المسدود الذى سار ويسير فيه الحكم.

كان كل مواطن تقريبا- عدا قلة طفيلية وبيروقراطية- يعانى من آثار الديون الخارجية الباهظة وارتفاع نسب البطالة، والارتفاع الجنونى والمخطط لاسعار الحاجات الاساسية، وانحياز الحكم لكبار الرأسماليين والطفيليين،

ومن ثم انخفاض مستمر فى مستوى المعيشة، والاحساس بالغربة والضياع فى الوطن، والتبعية المذلة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا للولايات المتحدة الأمريكية، وتحول مصر الى دولة بوليسية معادية للديمقراطية فى الجوهر.

فهل تغير الحال فى السنوات الثلاث الماضية؟

الاجابة بلا... فقد ازدادت الأحوال سوءا فى كافة المجالات.. وبلا استثناء واحد..

ولنبدأ بالساحة السياسية والحديث عن الديمقراطية

فى السلطة... الى الابد

لقد استمرت الاوضاع المنافية للديمقراطية، والتى قننت منذ مطلع السبعينات، واستقرت وتعمقت منذ تولى الرئيس مبارك السلطة فى نهاية عام ١٩٨١، وعناوينها العريضة...

* السلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية فى دستور «السادات» والتى تجعله الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ القرار فى مصر. بينما لاتوجد أى مساءلة أو رقابة من سائر السلطات فى الدولة- لما يتخذه من قرارات ومايرسمه من سياسات

* استمرار العبث بالدستور والقوانين القائمة، وعدوان الحكم على السلطة القضائية.. سواء باصدار قوانين تنتهك الدستور، أو تجاهل احكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا والتحايل عليها.

* ترسانة القوانين المقيدة للحريات وحقوق الانسان

* ابتداع نظام المدعى العام الاشتراكى وقانون العيب

* منع تكوين الأحزاب، وتقييد حركة الأحزاب القائمة

* سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية القائمة المملوكة اسميا لمجلس الشورى.

* قوانين الانتخابات العامة التى تقنن التزوير وسيطرة وزارة الداخلية والمحليات على العملية الانتخابية، بما يحول بين الناخبين وحقهم فى اختيار ممثليهم عن طريق صندوق الانتخابات، وبالتالى استحالة تداول السلطة ديمقراطيا.

* التدخل فى انتخابات النقابات العمالية والمهنية.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة فى حكم مبارك، عشنا سلسلة من الممارسات المعادية للديمقراطية والتى تؤكد الطابع الدكتاتورى والبوليسى للحكم.

فبعد الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى تمت على أساسه انتخابات مجلس الشعب فى أبريل ١٩٨٧ وبطلان تشكيله- وهو المجلس الذى رشح مبارك لفترة الرئاسة الثانية- أصدر رئيس الجمهورية قرارا بقانون بتعديل قانون الانتخابات، جاء باطلا أيضا لتعارضه مع المادة ٨٨ من الدستور، وقبلت محكمة القضاء الادارى الطعن بعدم الدستورية لجدته وأحالت الطعن الى المحكمة الدستورية العليا، لنشهد للمرة الثالثة فى عهد مبارك حكما ببطلان تشكيل مجلس الشعب المقرر انتخابه يوم ٢٩ نوفمبر القادم.

وامتنعت ادارة الرئيس مبارك- حتى صدور القرار بحل مجلس الشعب- عن تنفيذ حكم القضاء بأحقية ٣٩ مرشحا لعضوية مجلس الشعب (لم يعلن فوزهم) بعضوية المجلس، وتعديل أوضاع ٧٨ عضوا.

واستخدم رئيس الجمهورية سلطاته طبقا لقانون الطوارئ فى الغاء احكام القضاء بالبراءة فى قضايا سياسية عديدة، منها قضية إضراب عمال السكك الحديدية والتنظيم الناصرى، وقضية الفيديو.

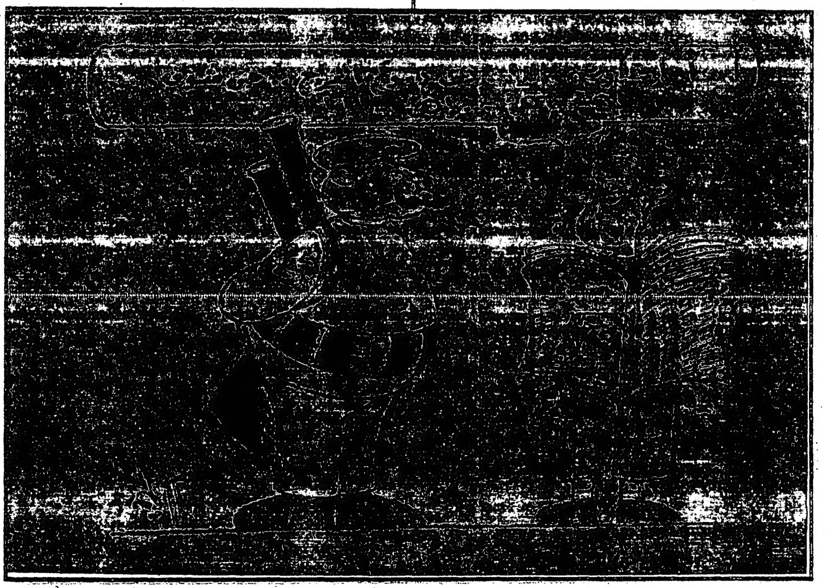
وأصبح العقاب الجماعى للمواطنين- دون تمييز- وسيلة مألوفة لتأديب المصريين، من خلال الحملات التى تشنها قوات الأمن المركزى على القرى والأحياء السكنية فى المدن، ومن خلال التصدى لاى تحرك عمالى سلمى للمطالبة بالحقوق الاقتصادية، عن طريق محاصرة القلاع الصناعية واقتحامها بالقوة، والقاء القبض على من يتواجد فيها من العمال.

وقد رصدت منظمات حقوق الانسان خلال العامين الأولين من ولاية مبارك الثانية، أكثر من عشرين «تجريدة» بوليسية على قرى وأحياء سكنية. غير أحداث قمع عمال «المحلة الكبرى» و«الحديد والصلب».

الى جانب العقاب الجماعى، أصبحت جريمة التعذيب، الذى عادت اجهزة الامن لممارسته بصورة روتينية (خاصة فى القضايا السياسية) منذ عام ١٩٨١، أصبحت ممارسة يومية مفجعة. وقد خصصت منظمة العفو الدولية فى تقريرها السنوى فى يناير ١٩٨٩ جزءا خاصا عن التعذيب فى مصر، ثم أصدرت تقريرا خاصا عن تعذيب سجناء الرأى فى مصر فى سبتمبر ١٩٨٩. واضطرت الى اصدار نشرة خاصة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩ عن التعذيب فى مصر.

وأصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى ١٣ يناير ١٩٩٠ تقريرا بالغ الاهمية حول «التعذيب فى مصر» .. جاء فيه «أن التعذيب خلال عام ٨٩ قد شهد تكثيفا شديدا، واستشرى الى حد يمكن معه القول انه صار روتينيا، بل شبه يومى، وأنه لم يعد محصورا فى سجن بعينه، أو فى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى الذى انتقلت اليه هذه المهمة اللا انسانية، بل صار يجرى أيضا فى مقار مباحث أمن الدولة فى المحافظات، وفى عدد كبير من أقسام الشرطة، وبعض مقار مديريات الأمن. والاختلاف الوحيد بينها هو التفاوت النسبى فى مدى توفر التجهيزات اللازمة من موقع لآخر...»

واستندت تقارير المنظمات الدولية والمصرية الى أحكام قضائية نهائية والى أوراق التحقيق فى نيابة أمن الدولة، وشهادات



للمتهمين في القضايا السياسية، والتجربة العملية التي مر بها عدد من قيادات المنظمة المصرية لحقوق الانسان عند القبض عليهم في ٢٤ اغسطس ١٩٨٩، وشهادة وفد نقابة الصحفيين المصريين، الذي رأى بنفسه بعض الصحفيين الذين تعرضوا للتعذيب في سجن أبي زعبل.

وشهدت مصر خلال هذه الفترة جريمة غير مسبوقة في التاريخ المصري جريمة اغتيال الشرطة للمنتمين للجماعات الاسلامية خلال اشتباكات في الشوارع. وقد ذهب ضحية هذه السياسة (الامنية) خلال عهد زكي بدر (٣٠) شخصا. كما اغتيل أحد العمال أثناء اقتحام الشرطة لمصنع الحديد والصلب.

واستشرت ظاهرة تلفيق القضايا والتنظيمات السرية. وفي خلال عام واحد (١٩٨٩) نشر عن القاء القبض على ثلاثة تنظيمات وهمية: التنظيم الشيعي، وتنظيم الأطفال، وتنظيم (العمال الشيوعي)!! وثبت بعد ذلك زيف هذا الادعاء.

وتأكد للجميع أن هذه السياسة الأمنية، ليست سياسة خاصة بوزير داخلية بعينه، ولكنها سياسة الحكم وعلى قمته رئيس الدولة. فالرئيس في مصر هو الذي يختار عدد من المناصب الوزارية بعينها في مقدمتها وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والاعلام (وزارات السيادة) وقد اختار الرئيس حسني مبارك خمسة وزراء للداخلية في عهده، ولم تتغير جوهر السياسات الأمنية. وحتى وزيره الحالي «اللواء عبد الحليم موسى» الذي رحب به (الجميع) عقب اقالة زكي بدر، واشتهر باسم «شيخ العرب» .. لم يتردد في اتباع نفس السياسة البوليسية المعادية للديمقراطية ففي الفترة من يناير الى يوليو ١٩٩٠ سقط ٤٢ قتيلا من الجماعات الاسلامية برصاص الشرطة. وقد بدأ عبد الحليم موسى عهده بتصريح في ١٥ يناير ١٩٩٠ لاذاعة «البي بي..سي» ادعى فيه أن كل ماورد في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان كاذب، وأن السجون والمعتقلات لاتشهد أي انتهاك لحقوق الانسان ولم يتردد «عبد الحليم موسى» في تزوير الاستفتاء الأخير على انتخابات مجلس الشعب والذي لم يشارك فيه عشرات الألوف ،فاذا به يحولهم الى أكثر من ٩ مليون مواطن أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء!. واذ به يتحدى في ندوة بجريدة «الاهرام» أن المعارضة لن تحصل على ٥٠٪ من المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ١٩٨٧ (المزورة)!

واكتملت الحلقة الشريرة المعادية للديمقراطية باصدار رئيس الجمهورية للتعديلات الخاصة بقوانين مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات وتقسيم الدوائر.. والتي جاءت لتؤكد التزوير واصرار الحكم على الانفراد بالسلطة فغابت أية ضمانات لنزاهة الانتخابات، وظل اشراف القضاء على الانتخابات شكليا وتأكد حرص الرئيس على أن يدلي الموتى والغائبون بالملايين بأصواتهم لصالح مرشحي حزبه، وقسمت الدوائر بصورة تعسفية لخدمة نفس الغرض، وفرض العقاب على من يفكر في قول كلمة الحق، واتهام السلطة بما تقترفه من تزوير.. وتجاهل الرئيس لكل ماطالبت به الاحزاب السياسية، ونادى القضاء، ومؤتمر العدالة الاول، والنقابات المهنية، من ضمانات أولية لسلامة العملية الانتخابية..

والكارثة أنه بدون الديمقراطية وامكانية تداول السلطة عن طريق صندوق الانتخابات، وانتهاء حكم الحزب الواحد، والانظمة الشمولية البوليسية فأي حديث عن التغيير أو التعديل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الوطن.. يظل حديثا أجوفا بلامعنى... فالذي يملك ويحتكر سلطة اصدار القرار، هو الذي يحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقومية.

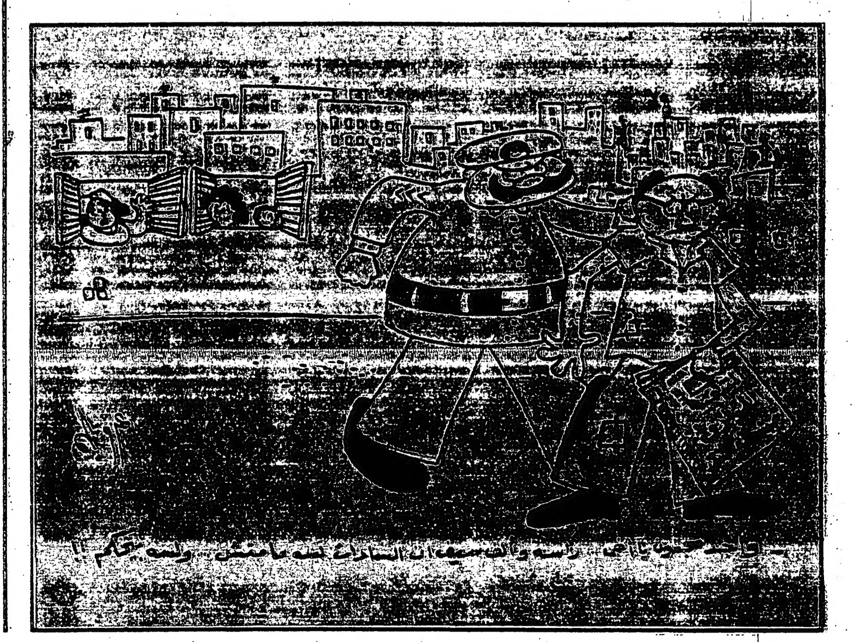
ولنر معا الهاوية التي قادنا اليها حكم الرئيس مبارك خلال السنوات الثلاث الماضية في أمورنا الاقتصادية والاجتماعية..

في الطريق الى المجاعة

كانت الصورة بالغة القتامة في نهاية الفترة الاولى من حكم الرئيس مبارك (١٩٨١-١٩٨٧). فقد انخفض معدل النمو خلال الخطة الخمسية الاولى من ١١٪ في العام الاول الى ٦٪ عام ٨٥/٨٦ طبقا للبيانات الحكومية. وانخفض من ٢ر١٪ في عام ٨٣/٨٤ حتى وصل الى -٤٪ عام ٨٥/٨٦ طبقا للارقام الحقيقية التي تأخذ نسبة التضخم في الحسبان أي ان النمو كان بالسالب خلال هذه الفترة. وزادت الفجوة الغذائية فبعد أن كنا نستورد ٥٠٪ من الغذاء في بداية الخطة، ارتفعت النسبة الى ٦٠٪ وارتفعت نسبة استيرادنا للقمح الى ٨٠٪ وكان ارتفاع الاسعار مذهلا وشهدنا انهيار التعليم والثقافة و...و....و.....

وخلال السنوات الثلاث الماضية ازدادت الصورة قتامة وكدنا نصل الى أعماق البئر.

فطبقا لتقرير البنك المركزي المصري عن الاوضاع الاقتصادية والمالية عن العام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ زاد العجز في كل من الموزنة العامة للدولة وميزان المدفوعات. فارتفع العجز في الموازنة بنسبة ٨ر١٣٪ وزاد العجز في الميزان التجاري من ٥٧ر٦ مليار دولار الى ٥٣ر٧ مليار وهبط معدل النمو في الزراعة من ٤ر٣٪ الى ٤ر٢٪ وهبطت الصادرات من ٢٧ر٣ مليار دولار الى ٥٥ر٢ مليار. وانخفض معدل النمو في الناتج القومي من ٩ر٥٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨ الى ٥٪ عام ٨٨/ ١٩٨٩ طبقا للبيانات الرسمية. بينما





أكدت المصادر الدولية أنه «لم يكن هناك معدل نمو يذكر، أو لم يكن هنا نمو على الاطلاق».

وفى تقرير للسفارة الامريكية فى سبتمبر ١٩٩٠ أن «الاقتصاد المصرى مثقل بالديون، ويعانى من حالة تضخم شديدة.. .أن الخطوات التى اتخذتها الحكومة المصرية لتصحيح المسار الاقتصادى المصرى لم تحقق الهدف المنشود منها ،فمازال التضخم يرتفع حتى بلغ ٢٠٪ » ووصف التقرير القطاع الصناعى المصرى بأنه يحتضر. وأصبح ضعيفا للغاية.. وهناك روح من عدم الثقة بين رجال الاعمال والحكومة المصرية» وقال تقرير السفارة الامريكية ان «إجمالى الديون المصرية لامريكا حتى عام ١٩٩٠ بلغ ١٣ مليار و٦٣١ مليون دولار منها ٢ر٨٢٠ مليار ديون ضمن برنامج المساعدات لمصر، و٦ر٩٥٣ مليار ديون عسكرية و٣ر١٠٦ مليار ديون ضمن برنامج السلع الغذائية والمساعدات السلعية، بالاضافة الى ٢٥٢ مليون ديون بنكية.

لقد حدد «مكرم محمد أحمد» أولويات الرئيس عند بدء ولايته الثانية فى «الخروج بالاقتصاد من مرحلة النقاهة الى الانتعاش- زيادة معدلات الانجاز فى الخطة الخمسية الثانية- تخفيف الأعباء عن أصحاب الدخل المحدود- ازالة المعوقات تشجيعا للقطاع الخاص- اصلاح جذرى فى فلسفة التعليم ووظيفته»

وقد حقق الرئيس حسنى مبارك نتائج مغايرة لهذه الأولويات على طول الخط.

لقد ارتفعت ديون مصر الخارجية حتى عام ١٩٨٨ الى ٥٤ مليار دولار (٣٦ر٧ مليار الدين العام. ٦ر٣ مليار الدين الخاص- ١١ مليار الدين العسكرى) ويستلزم مواجهة أعباء هذه الديون تدبير حوالى ٥ مليار دولار سنويا سواء للأقساط والفوائد المستحقة، ولم تسدد مصر كما أعلن د. عاطف صدقى رئيس الوزراء عام ٨٨/ ٨٩ الا ٢ مليار لخدمة الدين الخارجى، مما يؤدى الى زيادة حجم الدين الاجمالى!

وزاد العجز الفعلى فى الميزانية العامة ٨٧/ ٨٨، أى فى السنة الاولى للفترة الثانية من حكم الرئيس مبارك الى ١٤ مليار جنيه مصرى (كان فى العام السابق ٩ر٨ مليار) وتوالت الزيادة فى العجز الفعلى فى العامين التاليين، مما ادى الى ارتفاع نسبة التضخم الى ٣٠٪ وزيادة الاسعار.

وقد لجأت حكومة الرئيس الى سلسلة من القرارات لرفع الاسعار ولم تنج سلعة واحدة من هذه الموجات المتلاحقة التى بدأت برفع سعر العيش من قرشين الى خمسة قروش مع بدء انتاج ماسمى (بالرغيف الطباقى) ورفع أسعار البنزين والمنتجات البترولية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ ،ثم رفعها مرة ثالثة ، ورفع أسعار الكهرباء مرتين. وأسعار منتجات القطاع العام جميعها، وزيادة أسعار الجمارك وأثمان النقل بالسكك الحديدية ، والغاء أو تخفيض الدعم على اللبن الجاف ولبن الاطفال والادوية، وشهد بداية عام ٨٩ ارتفاع اسعار جميع السلع الضرورية ،الخبز والخضروات و اللحوم والالبان والاقمشة والمكرونة والبيض ورغيف العيش (الفينو) والصابون وانتاج رغيف طباقى جديد بعشرة قروش.. وفى مارس رفعت اسعار الطماطم واللبن وفى مايو ١٩٩٠ عشنا موجة ثانية من ارتفاع الاسعار بنسب تتراوح بين ٥٠٪ و١٠٠٪ وأصبح ٧٠٪ من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر.

وارتفعت نسب البطالة (قبل أحداث الخليج) من ٢٪ عام ١٩٦٠ الى ١٢٪ عام ١٩٨٦ الى ٨ر١٧٪ عام ١٩٨٩ فوصل عدد العاطلين عن العمل طبقا لاحصاءات العام الماضى الى ٩ر٢ مليون ، ويقدر عددهم عام ١٩٩٠ (قبل أحداث الخليج) بحوالى ٥ر٣ مليون عاطل!

وصاحب هذا كله تدهور فى الخدمات (العلاج والتعليم و..) وارتفاع باهظ فى تكاليفها.

وأصبح الفساد فى ظل هذه الاوضاع عنوانا على الحكم... وقضايا الفساد التى وصلت الى العلم العام ونشرت فى الصحف شاهد على حجم الكارثة. وفى تقريرا أخير للرقابة الادارية تقول.. «أن قضايا الانحلال الادارى والفساد الاقتصادى وصلت لمرحلة خطرة تحتاج لوقفه للنظر فيما يحدث بمصر، بكافة هيئاتها ومؤسساتها، حتى لووصل الأمر لاجراء تعديلات قانونية واستصدار قوانين تحكم القبضة على العناصر المساعدة للفساد ، بعدما أصبح الخطر مهددا للاقتصاد القومى... ومبشرا بانهيار المجتمع على كله من فيه..»

وتقدمت ادارة الرئيس مبارك خطوة واسعة فى طريق تصفية كل منجزات الشعب المصرى فى ظل ثورة ٢٣ يوليو فقررت تصفية وبيع القطاع العام وبأبخس الاثمان.

وفى ظل هذا التدهور الاقتصادى والاجتماعى والامنى، لم يكن غريبا أن تطل

أحداث الفتنة الطائفية برأسها مرة أخرى وتعيش البلاد أجواءها المعطنة بعد أحداث المنيا وأبو قرقاص فى فبراير ومارس ١٩٩٠.. حيث تبدو آثار الحكم وممارساته واضحة فى تغذيتها.

تبعية .. نموذجية

ولم يكن غريبا أن تكون محصلة تغييب الديمقراطية، وتطبيق سياسات التحالف الطبقى الحاكم الاقتصادية والاجتماعية.. أن تتعمق سياسات التبعية للولايات المتحدة الامريكية، ويزداد خضوع مصر لسياسات وقرارات البيت الابيض.

فقبل فترة قصيرة من نهاية فترة حكم مبارك الاولى، وقع اتفاق مع صندوق النقد الدولى ،قبلت فيه مصر الشروط التى رفضها عبد الناصر، بل ورفض مجرد مناقشتها وعجز السادات طوال حكمه عن قبولها ،فجاء مبارك لينفذ شروط الصندوق خطوة خطوه، فبعد انشاء السوق المصرفية الحرة لتمويل استيراد حوالى ٤٠٪ من السلع المستوردة بسعر ٢١٦،٥ قرشا للدولار فى ذلك الحين.. قرر الرئيس فى ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ تنفيذ المرحلة الثانية من توحيد سعر الصرف، نقلت بموجبه مجموعة كبيرة من السلع المستوردة من مجمع البنوك الى السوق المصرفية الحرة ليرتفع سعرها الى أكثر من الضعف. وتمثل هذه السلع ٤٠٪ من اجمالى السلع المستوردة ليصبح ٨٠٪ منها خاضعا لاسعار السوق المصرفية الحرة. وفى ٢١ مارس ألغت الحكومة مجمع البنوك التجارية تماما وحولت كافة التعاملات الى السوق المصرفية الحرة.

وتجرى هذه الايام المباحثات النهائية مع صندوق النقد والتى سيتم بموجبها الغاء مجمع البنك المركزى والغاء القطاع العام والدعم نهائيا ، ورفع سعر الفائدة.. تنفيذا لشروط صندوق النقد والولايات المتحدة الامريكية لتستكمل حلقات التبعية الاقتصادية.

وواصلت ادارة الرئيس مبارك الخضوع السياسى والعسكرى للسياسة الامريكية. يكفى مراجعة موقف الحكومة المصرية من الانتفاضة الفلسطينية منذ انطلاقها فى ديسمبر ١٩٨٧ ، ومن قرارات المجلس الوطن الفلسطينى واعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، ومشروع شامير لاجراء الانتخابات فى الضفة والقطاع، مرورا بمبادرة «مبارك» والنقاط العشر، وخطة بيكر... والضغوط الهائلة التى مارسها الرئيس مبارك ومعاونوه على قيادة المنظمة لقبول الشروط«الامريكية الاسرائيلية».. لندرك الدور التابع الذى تقوم به مصر فى تنفيذ السياسة الأمريكية (راجع اليسار العدد الاول مارس ١٩٩٠)

ولعلنا لم ننسى توقيع المشير «عبد الحليم أبو غزاله» نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع على ماسمى بمذكرة التفاهم مع وزير الدفاع الامريكى السابق «كادلوتشى» فى ابرايل ١٩٨٨، والذى يمنح مصر «وضع الدولة الحليفة لامريكا العضو فى حلف الاطلنطى.. مقابل تعهد مصر بمنح مزيد من التسهيلات والامتيازات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وتعهدها بحظر منع تسهيلات عسكرية تتجاوزها لاى أطراف عسكرية تتبع دولا أخرى الا بموافقة مشتركة من الولايات المتحدة ومصر، وعدم القيام بأى أعمال تناهض اتفاقية السلام المصرية. الاسرائيلية، أو خرق ملاحقها العسكرية وعدم بيع أو اقتراض ماتحصل عليه من أسلحة لاى دولة تدخل فى صراع مباشر مع الولايات المتحدة، او تتواجد جغرافيا فى مناطق النزاعات خاصة فى الشرق الاوسط.

ولعل سياسة الرئيس مبارك. والدور الذى لعبه عقب الغزو العراقى للكويت، واستدعاء السعودية للقوات الامريكية العربية، سواء فى تقديم التسهيلات لمرور الطائرات الامريكية فى الاجواء المصرية، ومرور السفن الحربية الذرية من قناة السويس ، واستصدار قرار من أغلبية الجامعة العربية لتقديم تغطية بقوات عربية للغزو الامريكى ، وارسال قوات مصرية للسعودية والامارات، والسكوت عن اقتراح بيكر بترتيبات أمن دائمة فى المنطقة فى شكل «حلف أطلسى شرق أوسطى» ورفض الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، والتحريض على ضرب العراق (راجع اليسار عدد ٨ صفحة ٧- أكتوبر ١٩٩٠).. تقدم صورة نموذجية للخضوع للتبعية.

وبعد...

إن كشف حساب السنوات الثلاث الأخيرة ، ومحصلة تسع سنوات من حكم «حسنى مبارك» رئيس الحزب الوطنى، أو صلتنا الى الكارثة التى نعيشها الآن.

ونقطة البداية للخروج من هذه المحنة تتركز فى تحقيق الديمقراطية وخلق اطار صحيح للعمل السياسى الديمقراطى يسمح بتداول السلطة سلميا.

والعمل الديمقراطى للوصول الى هذه النتيجة.. يتطلب من التحالف الاشتراكى وقوى اليسار منهجا جديدا فى العمل السياسى.. برفض الاطار الذى تحدده السلطة وتلزم الجميع به. وممارسة عمل ديمقراطى صحيح وسط الجماهير..

والعمل الديمقراطى ليس فقط هو العمل البرلمانى ، خاصة بعد ان سدت السبل جميعا امام انتخابات برلمانية حرة نزيهة ولكنه يتسع لاساليب واشكال عديدة.. من النضال فى النقابات العمالية والمهنية، وتنظيم حركة الجماهير دفاعا عن حقوقها اليومية وتوقيع العرائض وتشكيل الوفود، والاضراب والتظاهر والاعتصام.. وتوزيع البيانات...و...و...و.





كتابة على شرف المذبحة القادمة

فالح العطارنه

وتدخل الفجيعة ،في الحياة الفلسطينية من الف باب وباب!

.. ووالدتي التي كانت ضحكت من اعماق القلب استدركت«اللهم اجعله خيرا..»! وطرحت على الارض- تحت قدميها فراش الصلاة. لكن الفجيعة داهمتها في «صوت اسرائيل» يعلن «مصرع عدد من الفلسطينيين في القدس ، في احداث شغب استهدفت افساد بهجة اليهود المحتفلين في حائط المبكى!

وغرقت امي في الدموع!

ربما في ذلك الوقت كانت مسيرة الالوف من اليهود المبتهجين بعيد المظلة، تشق شارع يافا غربي القدس.. وكان بلاط المدينة القديمة يستحم في الدم!

والمسافة بين شطري القدس التي يصر حكام اسرائيل على انها عاصمة اسرائيل الموحدة الى الابد كانت تقاس في ذلك المساء بجثث البشر الذين تمرغوا في الدم- دمهم- بعد معركة كان سلاح الضحايا فيها الحجارة، وسلاح الجناة رصاصا، وطائرات وقنابل كيماوية، يشاع انها فقط مسيلة للدموع.. وكانت تقاس اضافة الى ذلك بتلك المسافة الشاسعة بين الفجيعة وهستيريا الفرح، التي صعدت بغلاة اليمين الاسرائيلي الى حد الرقص على الدم المراق!

وفي ذلك المساء، تفجرت الفجيعة غضبا وحجارة واناشيد في مئات الصدور العارية التي خرجت على وجه الشوارع في فلسطين، لتكتمل التراجيديا الفلسطينية، اليومية بمزيد من الدم.

دم....!!

وكانت وكالة المخابرات الاميركية اطلقت تصريحا على لسان احد العاملين فيها، أواخر حزيران الماضي بعد شهر من مذبحة «عيون قارة» التي راح ضحيتها سبعة عمال عرب. التصريح يقول «ان مذابح جماعية سيقترفها اليهود في الاراضي الفلسطينية المحتلة»!

والمخابرات الاميركية «علامة الغيوب» لم تفصح عن ملامح المذبحة القادمة. فقط اكتفت باشارة مقتضبة لتترك لنا نحن الفلسطينيين، اكتشاف ذلك الامر على جلودنا.

دم...!!

وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية «اسحق شامير» صاحب اليد الطويلة في الحفاظ على «طهارة السلاح الاسرائيلي» اعلن عقب المذبحة الاخيرة في القدس، امام المحتفلين على شرف اليهود الاكراد في «عين حارود» الاسرائيلية التي اقيمت على انقاض «عين حوض» الفلسطينية .. اعلن ان قواتنا الامنية كانت يقظة وادت واجبها!

دم....!!

وربما في ذلك الوقت الذي كانت فيه «القوات الامنية الاسرائيلية» تستعد لاداء واجبها كانت امرأة فلسطينية تدعى مريم، تستعد لاداء واجب الامومة:

مريم تلك المرأة التي لم تكن تعرف القراءة والكتابة نهضت على وجه الندى مثل نحلة وسحت تحضر للاولاد. اولادها فطورا دافئا من بين كفيها.

وفي ذلك الصباح حيث العصافير اطلقت زقزقتها في الفضاء وقعت عينا مريم على احد الاولاد- «انور» - يغسل وجهه بالماء البارد.. قبلها على الجبين وقال «أنا ذاهب الى القدس..»!

وعلى طريقة الامهات ضربت مريم على نبع الحليب.. ومريم كانت تعرف ان «الولد» لابد سيذهب الى المسجد الاقصى

- واحد من الصدور العارية التي ستقف متراسا على الابواب يمنع «امناء جبل الهيكل» من وضع حجر الاساس «للهيكل الثالث في مملكة اسرائيل!

ويقول شهود العيان ان مريم التي لحقت بالولد عثرت عليه في قلب المذبحة وفي لحظة تعلقت فيها عيناها تحرس خطاه كان احد الجنود «يؤدي واجبه» بحرص بالغ ويصوب..

ويضيف شهود العيان ان مريم عندما رأت الرصاصة الاولى تفجر شآبيب الدم من كتف «الولد» اختنقت صيحات بكائها في غصة الحق، وجرت اليه تضمه الى نبع الحليب.. وفي تلك اللحظة بالضبط كان الجندي الذي «يؤدي واجبه» قد ضغط على الزناد: رصاصة .. وأخرى... وآخرى وكان بين الذين يتمرغون في الدم امرأة بعينين داميتين تضم الى مكان قريب من القلب ابنها اما الابن فقد استلقى بالنياع، مرة اخيرة في حضن الوالدة الغارق في الدم:

تلك المرأة الشهيدة كانت مريم حسين زهران/ مخطوب (٥٢ عاما).

ذلك الولد كسير الجناح كان انور احمد مصطفى نخطوب (٢٠ عاما).

تلك المرأة/ الام وذلك الولد/ الابن من قرية القبيبة- ٩ كم شمال غرب القدس.

هذه التفاصيل، عن بشر من لحم ودم. قد لاتعني شيئا بالنسبة لصناع «الديبلوماسية الهادئة» في الولايات المتحدة وقد لاتعني الرأي العام العالمي المجنون ببراميل النفط.. وقد لاتعني حكومات العرب الابما يخدم لغة البيان العربي الشاجب والمندد للمذبحة!! (عفوا. ونضيف «المستنكر بشدة»!)

وحتى المذبحة القادمة- من يدري؟- لعل البشر على ارض البشر تنهض فيهم التراجيديا الفلسطينية قوة للفعل تضع حدا للمذابح الجماعية!

الم يصرح احد العاملين في المخابرات الاميركية ان مذابح جماعية سيقترفها اليهود في الارضي الفلسطينية المحتلة؟!

اذن من شاء فلينتظر ملامح المذبحة القادمة او...

اما نحن قلنا حكمة اجدادنا : «من ليس له في الدنيا وطن، ليس له في الثرى ضريح!! وكل مذبحة، ولغة البيان العربي بخير

لهذه الأسباب تأخر الهجوم الأمريكي على العراق

عقدة الارتباط والانفصال في أزمة الخليج

سمير كرم

من البداية كان طابع الخداع واضحا فى موقف الولايات المتحدة من موقف اسرائيل من أزمة الخليج.

فيما كانت الظروف تحتم أن توجه واشنطن تحذيرا صريحا وعلنيا أمام الرأى العام الى اسرائيل بأن لاتحاول التدخل فى أزمة الخليج.. وأن لاتحاول الصيد فى مائها العكر.. فان الولايات المتحدة اختارت أن ترجو- فى رسائل من الرئيس الاميركى «بوش» ووزير الخارجية «جيمس بيكر» وفى محادثات اجراها الاخير كما اجراها وزير الدفاع الاميركى «ريتشارد تشينى» مع المسؤولين الاسرائيليين- أن تبقى اسرائيل فى الظل بالنسبة لهذه الازمة أن لاتتحدث بصوت عال فيما يتعلق بأزمة الخليج.

وكان هذا شئ والرغبة فى أن لاتلعب اسرائيل اى دور فى الأزمة شئ آخر.

مع ذلك فقد قوبل هذا «الرجاء» الاميركى المخادع بترحيب لا يستحقه من جانب معظم الاطراف العربية واعتبر بمثابة ميل من الجانب الاميركى الى استبعاد اسرائيل تماما.

أما الجانب الاسرائيلى فقد نفذ رجاء الادارة الاميركية بطريقته واعتبر ذلك جميلا يسديه لواشنطن، وارضاء للرأى العام العالمى وفى الوقت نفسه- وهو أهم دعائيا- تأكيدا لتعقل اسرائيل ازاء الخطر المتمثل فى تلك الازمة.

وعندما أدلى الجنرال «دوجان» رئيس اركان السلاح الجوى الاميركى بتصريحات عن الخطط «الجوية» الاميركية لتوجه ضربات ساحقة ضد العراق.. كان من بين ماكشف عنه أن الولايات المتحدة حصلت على صواريخ اسرائيلية زودت بها فاذ فاتها العملاقة ب- ٥٢ لانها تناسب تنفيذ هذه الخطة الاميركية لضرب المدن العراقية والمنشآت العسكرية وغير العسكرية وأهم من هذا أن الجنرال دوجان قال ان الخطة الاميركية هى استجابة لمشورة القادة الاسرائيليين الذين «نصحوا» بأن المخرج الوحيد من أزمة الخليج يكون بتوجيه ضربات جوية ساحقة ضد القيادة العراقية وبغداد والسكان..

وليس هناك فى واشنطن- بعد شهرين من اقالة الجنرال دوجان من منصبه بسبب هذه التصريحات- شخص واحد، خارج الدوائر الرسمية الاميركية يقاوم التفسير القائل بأن رئيس أركان السلاح الجوى الاميركى قد فصل من منصبه بالتحديد بسبب ماورد فى تصريحاته عن اسرائيل.

مع ذلك- وخلال الشهرين الماضيين- لم يبد أن القيادات العربية بصرف النظر عن مواقفها المتباينة من أزمة الخليج وجدت شيئا تفترض عليه لدى الولايات المتحدة بشأن الدور الاسرائيلى فى أزمة الخليج بل بدا ولازال يبدو، أن القيادات العربية متمسكة بتصديق طلب واشنطن من اسرائيل ان تبقى فى دائرة الظل بشأن هذه الازمة ، وكأنه يعنى أن واشنطن مقتنعه فعلا بأنه لادور لاسرائيل فيها.

وللحقيقة فان المسؤولين الاميركيين لم يحاولوا كثيرا اخفاء الهدف من وراء رجائهم هذا لاسرائيل فهناك هدف واحد ذو شقين.

الأول: عدم اغضاب - بالاحرى احراج- الدول العربية التى بادرت الى المشاركة فى الانتشار العسكرى فى منطقة الخليج الى جانب القوات الاميركية فى مواجهة العراق على أساس أن وجود أى دور لاسرائيل مهما كان صغيرا ومهما كان نظريا من شأنه أن يؤدى الى انفراط هذا «الائتلاف العربى- الدولى» فى مواجهة الغزو العراقى للكويت.

أما الشق الثانى: من الهدف فهو رغبة الولايات المتحدة فى نفى أى صلة ايا كانت بين أزمة الخليج الناجمة عن الاحتلال العراقى للكويت وأزمة الشرق الاوسط، أو ازمة الصراع الفلسطينى الاسرائيلى الناجمة عن استمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. فليس هذا الربط فى مصلحة الولايات المتحدة لانه يكبل يديها بالنسبة لقرارها بالتحرك عسكريا ضد العراق.. وليس فى مصلحة اسرائيل لانه يجعلها امام خطر المعاملة من جانب الرأى العام العالمى بالصورة التى يعامل بها العراق منذ غزوه للكويت.

وبالنسبة للطرفين- الاميركى والاسرائيلى- فان الربط بين ازمة الخليج والازمة الفلسطينية يشكل «تفنيطا» جديدا لحسابات «عملية السلام» فى الشرق الاوسط ليس أى منهما مستعدا لها.

لكن لان أيا من الاطراف فى أى من الازمتين لايتحكم فى تطوراتهما تحكما كاملا ولايملك سيطرة تامة على الاطراف الأخرى، وقعت تلك التطورات الى انطوت على أكبر مفارقة بشأن العلاقة بين الازمتين فاذا بالطرف الذين يتضرر أكثر من غيره بهذا الربط والذى من أجله حرصت الولايات المتحدة من البداية على ابقائه فى الظل وعلى الاعتراض على كل اشارة ولوبسيطة الى الربط بين الازمتين، يقدم على عمل يجعل من المستحيل «الفصل» بين الازمتين.. بل يضع الجانب الرافض للربط بينهما فى مأزق حرج.

بالطبع كان هذا الطرف هو اسرائيل.. وكان العمل الذى قامت به هو تصديها بعنف



قياسى جديد لمظاهرة الفلسطينيين فى القدس القديمة ضد محاولات المتطرفين اليهود- تحت غطاء دينى- احياء خطة تهويد منطقة المسجد الاقصى لاعادة بناء هيكل سليمان عليها ذلك العمل الذى سقط فيه من الفلسطينيين ٢١ قتيلا ونحو مئتى جريح.

على الفور ادى هذا التطور الى ارتفاع «ترمومتر» الخوف على الدور الاميركى الجديد فى الخليج الى درجات الخطر.. بعد أن كان تصور ادارة بوش بأن نصيحتها اسرائيل بأن تبقى فى الظل بالنسبة لهذه الازمة لا يتطلب اكثر من أن يمتنع المسؤولون الاسرائيليون عن الادلاء بتصريحات او تهديدات مباشرة.. وان يمتنع المسؤولون الاميركيون عن كشف اى شئ يتعلق بدور اسرائيلى مباشر او غير مباشر.

ادارة بوش ليست ضد الربط بين أزمة الخليج وأزمة الصراع العربى الاسرائيلى.. لكنها تريد مــوادمـتــه لاستراتيجيتها ولصالح اســرائــيــل

وقد عبر أحد معلقى صحيفة «نيويورك تايمز» البارزين- توم ويكر على ماحدث فى القدس القديمة قائلا:

«ان قتل ٢١ فلسطينى بنيران البوليس الاسرائيلى قد جعل من الواضح ان الولايات المتحدة لاتستطيع ان تحتفظ بالدول العربية داخل الائتلاف العسكرى المهزوز الذى خلقته فى الشرق الاوسط اذا ماشنت هجوما عسكريا على العراق وصدام حسين ويصبح هذا سواء كنت تقبل رأى اسرائيل بأن اولئك الواحد والعشرين فلسطينيا يستحقون ما نالهم او كنت تقبل وجهة النظر الاوسع التى ترى أن وابل رصاص البوليس الاسرائيلى كان غير مبرر فلقد رفعت الاحداث التى وقعت فى تل المعبد على أى الاحوال امكانية تجدد وحدة العرب ضد اسرائيل وتحطم الائتلاف الاميركى ضد العراق».

وتكمن اهمية التعليق فى أنه يوضح أسباب اهتمام ادارة الرئيس بوش بجعل استيائها من الموقف الاسرائيلى تنتشر بأكبر درجة من الرواج فى العالم ليسمعها العرب بوضوح وقوة وزاد من اهمية الترويج للاستياء الاميركى من مسلك اسرائيل الموقف الذى اتخذته حكومة شامير برفض التعاون مع وفد الامين العام للامم المتحدة الذى قرر مجلس الامن ايفاده الى القدس القديمة للتحقيق فى جريمة قتل الفلسطينيين وباقى الاحداث فى منطقة الهيكل. فنادرا ماكانت ادارة أميركية راغبة على النحو الذى تبديه ادارة بوش منذ وقوع تلك الاحداث- فى الظهور وكأنها فى عراك عنيف مع «اللوبى» الموالى لاسرائيل فى الكونجرس الاميركى.. وحتى مع المنظمات اليهودية الاميركية نفسها التى تشكل ركيزة النفوذ الاسرائيلى فى الولايات المتحدة.. اكثر حتى من الكونجرس نفسه.

مع ذلك فان الاتصالات الرسمية الاميركية مع حكومة شامير بعد احداث القدس القديمة لاتعكس الدرجة نفسها من الخلاف او التحدى، حتى بعد أن تحدت اسرائيل قرار مجلس الأمن فالرسالة التى بعث بها وزير الخارجية الاميركى بيكر الى وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفى يرجو فيه قبول بعثة الامين العام للامم المتحدة تعطى مثالا واضحا على ذلك.

قال بيكر فى تلك الرسالة مانصه:

«ديفيد،

«فى الوقت الذى أجدنى واثقا بأنكم تفضلون عدم وجود قرار مجلس الأمن أصلا، بذلنا جهودنا بما فيها التهديد باستخدام الفيتو ضد مشروع اقتراح أشد بكثير من القرار الذى تم اتخاذه وقد أيدنا هذا القرار، لأننا شعرنا بصدق أنه يتوجب على اسرائيل أن أكثر تكون استعدادا وقدرة على معالجة العنف والشغب بدون قتل عشرين شخصا وجرح ١٥٠ آخرين ولكنها لم تكن مستعدة . لذلك تصرفت اسرائيل بشكل خدم مصالح صدام حسين.

«أن عدوانية صدام حسين هى الموضوع الأساسى الذى يجب أن يشغل العالم وعلينا ابقاءه فى مركز الأحداث، وعليكم أنتم ايضا القيام بهذه المهمة، فاذا استقبلتم بعثة الامين العام، فانى واثق من أننا سنعيد الأهتمام الى حيث يجب أن يكون- ضد عدوانية صدام حسين لقد استقبلتم فى الماضى ممثلى الأمين العام اللأمم المتحدة، ولهذا فالبعثة الحالية لاتشكل أى سابقة، وأنا قلق بشأن رفضكم البعثة التى يجب أن تتوجه الى اسرائيل، والذى من شأنه ان يضع اسرائيل فى مركز العالم بدل العراق.

«وبودى أن أؤكد ان رفضكم قرار مجلس الامن يجعل البعض يشبهكم دون وجه حق بصدام حسين ورفضه قرارات مجلس الامن.

«علينا ابقاء هذا الامر خلف ظهورنا احثكم على قبول البعثة.اننا نسعى للعودة الى مجلس الأمن هذا الاسبوع بمشروع قرار جديد حول العدوانية العراقية. دعونا نبقى صدام معلقا بالخطاف الذى نشب فيه

صديقك

جميس بيكر

وليست هذه لهجة خلاف أو تحد من بيكر الى ليفى.. ولكن «الربط» بين أزمة الخليج

وأزمة الشرق الاوسط وقع رغم أنف بيكر وليفي، حتى وإن لاحظنا أن رد الفعل العربي لأحداث القدس القديمة لايرمى الى مستوى مخاوف الدوائر الامريكية.

فواقع الامر أن الدول العربية المشاركة فيما تسميه ادارة بوش «الائتلاف العسكرى» ضد العراق لاتزال شديدة الحماس لعمل عسكرى «اميركى» ضد صدام حسين وبعضها وبالاخص السعودية يبدى انزعاجا وربما امتعاضا من تأخر الولايات المتحدة في الاقدام على العمل العسكرى المنتظر منها منذ أن وصل الانتشار العسكرى الاميركى الى درجة الاكتمال مع ذلك تقول صحيفة «واشنطن بوست» التي تؤيد منذ بداية الغزو العراقي للكويت سياسة ادارة بوش بلاتحفظ «ان ضربة قد أصابت السياسة الاميركية الارمية الى محاولة فصل «أزمة الخليج عن النزاع العربى- الاسرائيلى.. والآن فان المسئولين الان تقع على عاتق اسرائيل والولايات المتحدة معا هي ان يعيدا الامور الى نصابها».

وتختتم «واشنطن بوست» افتتاحيتها في ١٧ أكتوبر قائلة: «بالكلمة واللهجة والفعل تحتاج الولايات المتحدة الى أن توضح أن لها اولويات صريحة في الشرق الاوسط: العراق أولا والنزاع العربى الاسرائيلى بعد ذلك- وأنها جادة بشأنهما معاً».

ومعنى هذا- وهو تعبير اقرب مايكون الى حقيقة سياسة ادارة بوش- أن الولايات المتحدة لا تريد الخوض مرة آخرى في أزمة الصراع العربى الاسرائيلى الابعد الانتهاء من الازمة مع العراق وبتعبير آخر الولايات المتحدة تريد التصدى للصراع العربى الاسرائيلى في ظروف مغايرة تماما ليس فقط للظروف الراهنة الناجمه عن الغزو العراقى للكويت.. بل في ظروف مغايرة للظروف التى كانت قائمة قبل هذا الغزو والتى أخفقت خلالها السياسة الاميركية في فرض حل من خلال «عملية السلام» الاميركية في المنطقة.

معناه أن الولايات المتحدة تريد خوض مشكلة الشرق الاوسط الاساسية بعد ان تكون قد حققت شروطا جديدة تتمثل في النقاط التالية:

* كسر قوة العراق العسكرية.. وربما الاقتصادية أيضا

* تثبيت الوجود العسكرى الاميركى في منطقة الخليج والشرق الاوسط

* تثبيت علاقة «الائتلاف» مع الدول العربية التى ساندت سياسة التصدى للعراق عسكريا وسياسيا.

* وبالتالى تثبيت وتصعيد النفوذ الاميركى على المنطقة ككل.

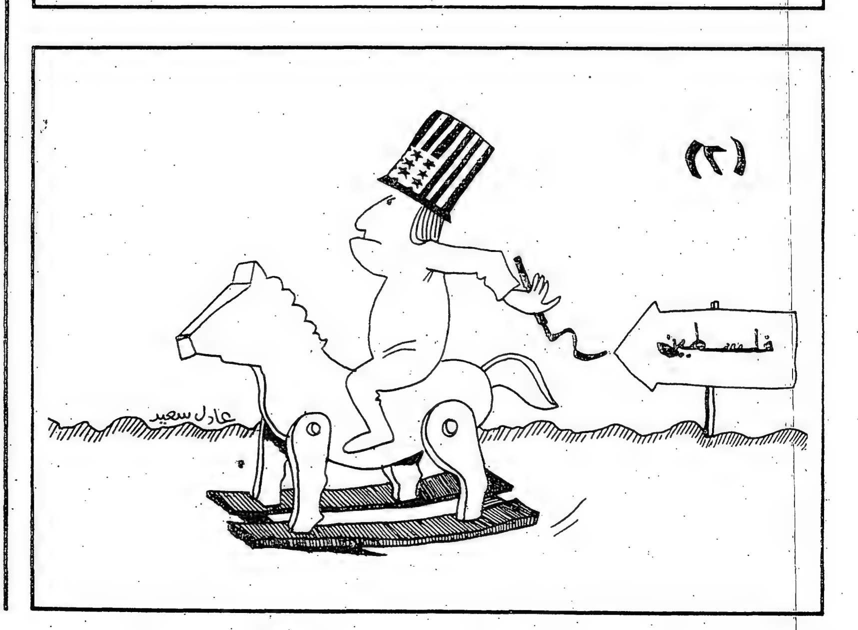
ولاشك أن تحقق هذه الشروط يخلق وضعا أكثر ملاءمة بكثير للولايات المتحدة لتحقيق تسوية ترضى اسرائيل. خاصة مع احتفاظ اسرائيل بفارق التفوق الاستراتيجى «النوعى» الذى يتمثل في أخطر جوانبه في ترسانتها النووية وربما يغيب عن الاذهان أن ادارة بوش حرصت وسط كل الصخب عن الخلافات بينها وبين اسرائيل في الفترة الاخيرة على تأكيد تمسكها بالحفاظ على تفوق اسرائيل النوعى على قوة العرب العسكرية أكدت واشنطن هذا في محادثات مع موشى آرينز وزير الدفاع الاسرائيلى.. وبعد ذلك في محادثات مع وزير الخارجية ليفى. أنه أحد أرسخ «ثوابت» السياسة الاميركية تجاه اسرائيل

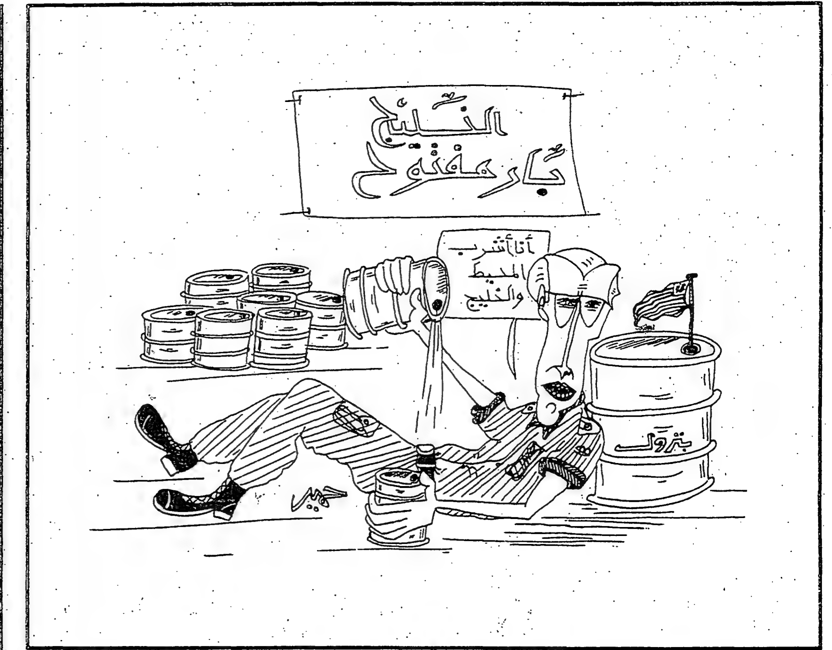
واذا لاحظنا أن هذا «السيناريو» يقوم على قاعدة من نقطة واحدة هى ان الولايات المتحدة عازمة على كسر قوة العراق العسكرية فهى تعنى ان استخدام القوة العسكرية حتمية لامفر منها كنقطة بداية

فهل هذا صحيح؟ هل تعتزم الولايات المتحدة فعلا القيام بعمل عسكرى ضد العراق؟

لقد سادت في داخل صفوف الرأى العام الاميركى - حالة من البلبلة بشأن نوايا واشنطن.. ما إذا كانت ستحجم عن مهاجمة العراق عسكريا، خاصة بعد أن تصاعدت واتسعت القوى المعارضة للحرب في أوساط الشعب الاميركى، وبعد أن ركز الاتحاد







السوفياتي جهوده في هذه الازمة على تأكيد امكانية التوصل الى حل دبلوماسي لمشكلة انسحاب العراق من الكويت. وبعد أن بدا أنه توجد قوى داخل الادارة الاميركية نفسها تخشى من العواقب الساسية الداخلية لحرب جديدة تخوضها الولايات المتحدة مع وجود دلائل كثيرة على انها ستكون باهضة التكاليف بشريا وماديا.

هل تغفل الادارة الاميركية هذه العوامل المحلية والاقليمية والدولية وتتجه نحو شن حرب ضد العراق؟

لقد جاء وقت بدا فيه ان الادارة الاميركية توشك على اتخاذ قرار الحرب. بدا أن المسألة مسألة أيام وتردد أن «التأخير» يتعلق باستكمال القوات الاميركية المنتشرة في الخليج من حيث اعدادها ومعداتها واستعدادها القتالي. وقد استكملت القوات الاميركية استعدادتها- من كافة جوانبها في حوالي أكتوبر الماضي وفي الوقت نفسه تصاعدت حرب الاعصاب.. وتصاعدت محاولات التأكيد بأن واشنطن تعطي الوقت الكافي للعقوبات الاقتصادية لتحدث تأثيرها المطلوب.. وتصاعدت جهود الولايات المتحدة لحث مجلس الامن على توفير الغطاء الدولي اذا ما تبين أن العمل العسكري أمر لامفر منه.

فلماذا يطول انتظار أولئك الذين يترقبون العمل العسكري الاميركي؟

من ناحية فان العقوبات الاقتصادية لاتستطيع أن تحقق مهما بلغت درجة نجاحها- الاهداف التي يرمي اليها العمل العسكري والتي تتلخص في كسر قوة العراق العسكرية ومن ناحية اخرى فان تأثيرات العقوبات الاقتصادية تجعل العمل العسكري أكثر فاعلية واذن فتأخير العمل العسكري هو تمهيد أكثر ماهو استبعاد له.

ومن ناحية أخرى فان تضافر الحرب النفسية مع تأثيرات الحصار الاقتصادي يجعل العراق أكثر عرضة لـ «الاندفاع» نحو عمل يشكل الذريعة اللازمة لمهاجمته.

وثالثا هناك عامل الطقس لقد كان من غير المتصور أن تخوض القوات الاميركية حربها ضد العراق في مناخ اكثر ملاءمة للقوات العراقية. وقد انحسرت حرارة الصيف القائظة وأصبحت القوات الاميركية اكثر ألفه مع مناطق مرابطتها في صحراء وهي نفسها التي ستكون مسرح عملياتها.

ورابعا فان ادارة بوش مضطرة غالبا لترك موعد انتخابات الكونجرس (٦ نوفمبر) يمضي حتى لاتقع الحرب قبلها فتترك بصماتها على النتائج.

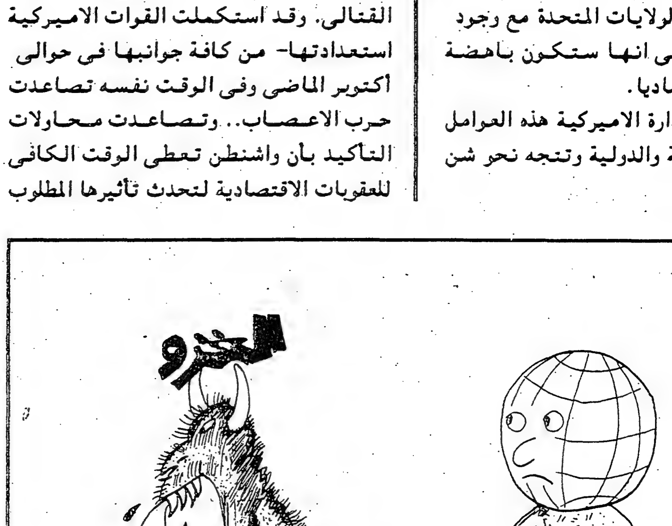
والحقيقة أن قرار الحرب اتخذ في اللحظة التي اتخذ فيها قرار ارسال القوات الاميركية بهذا العدد الضخم (٢٥٠ الفا)

وكما كانت الحرب منذ البداية فانها لاتزال مسألة وقت وقليلون هم الذين يتصورون ورغم كل شيئ ان يرسل الرئيس بوش كل هذه القوات بالحجم الهائل لأسلحتها دون أن يكون لها هدف قتالي والهدف القتالي الاميركي معروف ومحدد : كسر قوة العراق العسكرية.. وهو مع الاهداف التي ترتب عليه وتأتي بعده< يشكل الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط.

ولعل أهم ملامح هذه الاستراتيجية أن الولايات المتحدة- أكثر من غيرها- تريد الربط بين ازمة الخليج وأزمة الصراع العربي الاسرائيلي كل مافي الامر انها تريد الربط بطريقتها وبالتتابع العراق أولا.. والصراع العربي الاسرائيلي بعد ذلك.

هذه هي الاستراتيجية الاميركية

فماهي الاستراتيجية العربية في مواجهتها؟



رسالة القدس

تقرير حول مجزرة المسجد الأقصى :
معركة بالأسلحة الأوتوماتيكية
في مواجهة الحجارة عند باب المغاربة

خليل توما

كانت التوقعات كثيرة والاعصاب مشدودة صباح يوم الاثنين الثامن من تشرين الاول. الاف من اليهود المتدينين كانوا يتوجهون منذ الصباح الباكر نحو حائط المبكى للاحتفال بعيد المظلة كما قيل. وقد قدر عددهم باكثر من عشرين الفا حسب التقارير الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه ، توجه منذ الصباح الباكر مايزيد على خمسة الاف فلسطيني من الجنسين ومن مختلف الاعمار معظمهم من الشباب على ساحات المسجد الاقصى المبارك. لم يكن اليوم، يوم جمعه بطبيعة الحال، ولذا كان حشد الفلسطينيين أكبر كثيرا من المعتاد وفي مثل ذلك اليوم . أما سبب ذلك فهو حماية المسجد الاقصى اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين من أية محاولة اثمة لانتهاك قدسيته .قبل أيام قليلة، كانت جماعة يهودية متطرفة مهووسة تدعى امناء جبل الهيكل قد اعلنت انها تعتزم الصلاة في المسجد الاقصى، او كما يسميه اليهود «جبل الهيكل» وارساء حجر الاساس للهيكل اليهودي الثالث ودعت اليهود للمشاركة في ذلك.

ومجموعة امناء جبل الهيكل هذه انشئت سنة ١٩٦٧ ، وهدفها بناء الهيكل اليهودي الثالث على انقاض الحرم. وكانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت لاعضاء المجموعة في الماضي بالدخول الى منطقة الحرم في مناسبات دينية خاصة. كما كانت تسمح لهم ايضا بالدخول في مجموعات منفصلة مكونة من شخصين برفقة رجل شرطة. وقد طلبت المجموعة هذا العام اذنا بوضع حجر الاساس للهيكل الثالث في منطقة الحرم الشريف في الثامن من تشرين الاول الا ان الشرطة رفضت طلبها ولكنها سمحت لاعضاء المجموعة بالدخول الى منطقة الحرم مابين الساعة الثامنة والحادية عشرة من صباح ذلك اليوم. وتوجهت المجموعة الى المحكمة الاسرائيلية العليا. ، الا انها عادت وسحبت التماسها فيما بعد. وساد الاعتقاد مابين المسلمين بأن المجموعة ستحاول الدخول الى منطقة الحرم رغم كل ذلك، تساعدها الشرطة وقوة حرس الحدود.

منذ يوم الجمعة الذى سبق المجزرة وجه رجال الدين وقادة الفلسطينيين الدعوة للجماهير للتوجه الى الحرم صباح اليوم الموعود، لحماية الاقصى من عبث العابثين والتصدي للمجموعة ان هي حاولت الدخول. وهكذا كان. اذ توافد الناس من معظم المناطق المحتلة الى المسجد الاقصى. الاعصاب مشدودة والجميع يتوقع اشتباكات ومواجهات، الا ان احدا لم يتوقع أن تكون المزبحة رهيبة بهذا الشكل.

تطور الاحداث

لم تحاول السلطات منع سكان الضفة الغربية الاخرى من دخول القدس صباح ذلك اليوم. لوحظ انه لم تقم نقاط تفتيش على الطريق المؤدية الى المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية حتى ساعة متأخرة من الصباح على عكس العادة الجارية عندما تتوقع السلطات امرا ما من الوقوع في القدس. كما اقيمت نقطة تفتيش على الطريق المؤدية الى الشمال عند حوالى الساعة الثامنة صباحا.

عند الساعة الخامسة صباحا. كان قد بلغ عدد المسلمين المحتشدين في الاقصى حوالى ٥٠٠ شخص، وعند الساعة السابعة والنصف صباحا، دخلت دورية حرس حدود الى منطقة الاقصى من باب المغاربة وتفقدت المنطقة المحيطة بالباب والمراكز الرئيسية. وعند الساعة الثامنة صباحا اخذت السلطات العسكرية تمنع السياح من دخول منطقة الحرم.

واستمر تدفق الفلسطينيين الى ساحات المسجد الاقصى وقبة الصخرة بينما كان رجال الدين المسلمون يدعون الشباب الى ضبط النفس وعدم اعطاء المبرر للسلطات للهجوم عليهم في الوقت نفسه التأكيد على ضرورة حماية الاماكن المقدسة مهما كان الثمن وجرى توزيع الحشد بحيث تجمعت النساء في المنطقة المحيطة بقبة الصخرة والرجال في الساحة الامامية للمسجد الاقصى، كما قام الشباب بمحاولات عديدة لتقليص امكانية المواجهة مع حرس الحدود الذى كان وجوده في منطقة باب المغاربة يشكل استفزازا مستمرا واجتمع مسؤولو الوقف الاسلامي مع العديد من ضباط الامن الاسرائيليين ومنهم احد ضباط حرس الحدود المدعو ابو تاج وهو يمني الاصل وذلك في محاولة لمنع حرس الحدود من القيام باستفزاز المواطنين واجاب ابوتاج قائلا: نحن اليوم لانلعب ولانمزح اذا ما تعرضنا للرشق بالحجارة فاننا سنغرق المكان بالدم.

بعيد الساعة العاشرة علم المواطنون ان السلطات منعت امناء جبل الهيكل من دخول المنطقة بعد الساعة الحادية عشرة صباحا ولذا توقعوا ان تحاول المجموعة الدخول قبل ذلك الوقت وأخذ التوتر يتصاعد بشدة مع كل دقيقة تمر. الا ان شهود العيان اكدوا انه حتى الساعة العاشرة والنصف لم تجر اية اعمال عنف ابدا.

عند الساعة الحادية عشرة الا ربعا وحين كان التوتر على أشده اطلقت القوات الاسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع على النساء المحتشدات حول قبة الصخرة حيث كن يرددن الاناشيد الوطنية وانطلقت نداءات النسوة «الله اكبر» و«جاء الجيش» عند ذلك انطلقت مجموعات من الشباب المحتشدين عند المسجد الاقصى الى حيث النساء وانطلقت مجموعات اخرى نحو رجال حرس الحدود عند باب المغاربة وكان عددهم يتراوح مابين ١٥- ٢٠ شرطيا وحين شاهد هؤلاء الجماهير تتوجه نحوهم اخذوا باطلاق النار

بالذخيرة الحية فرد الرجال عليهم برشقهم بالحجارة. وقد اصيب فى ذلك الهجوم مالايقل عن عشرين فلسطينيا بعد ان تم احراق مركز الشرطة تماما.

الا ان الجمهور تقدم رغم الاصابات وهرب رجال حرس الحدود خارج باب المغاربة وفى ذلك الوقت كان رجال الدين المسلمون ينادون عبر مكبرات الصوت بوقف سفك الدماء كما توجهوا الى الجمهور بالدخول الى المسجدين حرصا على حياتهم حيث ان الجنود كانوا يقترفون مذبحة حقيقية.

تمكن الشباب من اغلاق باب المغاربة عند حوالى الساعة الحادية عشرة واخذ الحراس يطلقون النار عليهم من نوافذ الغرف المطلة من المبنى المسمى «بالمحكمة» ورشق الشباب مصدر النيران بالحجارة وكما رشقوا باب المغاربة بالحجارة ايضا واخذ رجال حرس الحدود باطلاق قنابل الغاز من خلف باب المغاربة ومن فتحة فى الباب نفسه بكثافة شديدة ويبدو ان معظم القتلى والجرحى سقطوا فى فترة العشرين دقيقة التى تلت ذلك، حيث أخذ بعض الجنود باطلاق نيران اسلحتهم الاوتوماتيكية واقتحمت قوة كبيرة من الجيش وحرس الحدود باب المغاربة واخذت تطارد الجمهور الى المسجد الاقصى والمناطق المحيطة وكانت تطلق الذخيرة الحية بكثافة واستمر ذلك طوال اكثر من ١٥ دقيقة واخذ الكثير من الشباب يولون اهتمامهم للجرحى والمصابين فى محاولة لاسعافهم ونقلهم الى العيادة المقامة فى شمال منطقة الحرم، الا ان الجنود فى حالات عديدة، كما ذكر شهود عيان، اجبروا الشباب على الابتعاد عن الجرحى والقتلى ومنعوهم من تقديم العلاج لهم، كما ذكر شهود عيان ايضا أن عددا من الجرحى تعرضوا لضرب الجنود وتركوا ينزفون حتى وفاتهم. وحاول عدد كبير من الناس اللجوء الى داخل المسجدين هربا من رصاص الجنود العشوائى وهرب اخرون نحو الجهة الشرقية حيث حقوق الزيتون واستمرت القوات الاسرائيلية بالتدفق حيث دخلت فى سيارات جيب عسكرية واخذت تطلق النار على الجمهور دون تمييز ومنعت الناس من الخروج من بوابات الحرم.

كما شوهدت طائرة هليوكبتر عسكرية تحلق فوق منطقة الحرم حيث ذكر شهود عيان بانها الى جانب قنابل الغاز المسيل للدموع التى القتها على الجمهور بكثافة قامت ايضا باطلاق النار عليهم.

وصل مندوبو الصليب الاحمر ووكالة الغوث الدولية الاونروا واجريت مفاوضات مع



القوات الاسرائيلية بشأن اخلاء الجرحى والقتلى والناس الذين غصت بهم المسجد الاقصى وقبة الصخرة واستمر حرس الحدود فى مطاردة الشباب والشيوخ والنساء واستمروا باطلاق النار عليهم وضربهم ضربا مبرحا واعتقلوا العشرات منهم. وقدر عدد حرس الحدود فى منطقة الحرم انذاك باكثر من مئة واستمر الجنود فى منع الناس من الخروج من بوابات الحرم حيث كانوا يعتقلون كل من يحاول ذلك. وفى الوقت نفسه جرت محاولات مستميته من الكثيرين خارج الحرم من الدخول اليه رغم محاولة الجنود منعهم من ذلك وفى غضون ذلك ايضا قام عدد من المستوطنين اليهود بالاعتداء على المواطنين فى شوارع البلدة القديمة فى القدس.

وكانت حصيلة المجزرة سقوط ٢١ شهيدا من بينهم امرأتان واصابة المئات بجروح واعتقال حوالى ٣٠٠ شخص واخليت منطقة الحرم من الفلسطينيين عند الساعة الخامسة مساء وصودرت مفاتيح كافة الابواب المؤدية الى ساحات الحرم القدسى الشريف. واغلق الحرم امام المصلين لاول مرة منذ مئات السنين.

وفى اليوم التالى التاسع من تشرين الاول توجه الشيخ سعد الدين العلمى رئيس الهيئة الاسلامية العليا برفقة الفلسطينيين متحدين الاغلاق ومصرين على اداء الصلاة داخل الحرم الا ان السلطات منعتهم من ذلك، فادوا الصلاة امام الباب المغلق. واطلق الجنود قنابل الغاز المسيل للدموع على المحتجين مما ادى الى اصابة الكثيرين وعلى رأسهم الشيخ سعد الدين العلمى الذى نقل الى المستشفى، وتحت الضغط الشعبى والاحتجاجات المتصاعدة اضطرت السلطات الى اعادة تسليم المفاتيح للمجلس الاسلامى فى ذلك اليوم.

اما المناطق المحتلة، فقد تحولت الى اتون من المقاومة الشعبية شملت جميع المناطق سقط خلالها ستة شهداء خلال الاسبوع الاول واضربت المناطق المحتلة كلها طوال الاسبوعكما فرض منع التجول على كامل قطاع غزة ومخيمات اللاجئين فى الضفة الغربية الى جانب قرى ومناطق اخرى حيث شمل منع التجول مايزيد على المليون شخص.

تكذيب الرواية الاسرائيلية:

كذب شهود العيان ووقائع الاحداث زيف الرواية الاسرائيلية القائلة بأن القوات الاسرائيلية اطلقت النار بعد ان تعرض المصلون اليهود عند حائط المبكى للرشق بالحجارة، وابرز التلفزيون الاسرائيلى صورة لساحة حائط المبكى والحجارة تنهار عليها وارضها مغطاة بالحجارة ولكن دون ان يكون فى الساحة ادمى واحد.

ويرد الفلسطينيون على ذلك بأنه كيف يعقل ان لايصاب احد من المصلين اليهود فى وقت اكدت فيه التقارير وجود اكثر من عشرين الف يهودى فى ساحة حائط المبكى يضاف الى ذلك فقد اكد الجميع انه لم تكن هناك اية نداءات لرشق المصلين اليهود بالحجارة بل على العكس من ذلك ، كان رجال الدين يدعون المسلمين عبر سماعات المسجد الى ضبط النفس اما الحجارة فقد القيت فعلا على الجنود وحرس الحدود الاسرائيليين لا على المصلين.

الى جانب ذلك فانه ليس من السهل رشق المصلين عند حائط المبكى بالحجارة من ساحة المسجد حيث أن هناك جدار يرتفع حوالى ستة امتار ويفصل بين الجانبين.

ان الادعاء برشق المصلين اليهود بالحجارة لم يكن الا ذريعة لتبرير المجزرة التى اقترفت فى صفوف الفلسطينيين والتغطية عليها والتقليل من ادانتها فى صفوف الرأى العام العالمى والمحلى.

القوات الاسرائيلية تعرقل اغاثة المصابين

اتهمت المصادر الطبية الفلسطينية القوات الاسرائيلية باعاقة اسعاف الجرحى مما أدى الى التسبب فى عدد اضافى من الشهداء الذين كان يمكن انقاذ حياتهم.

ففى مؤتمر صحفى عقده اطباء مستشفى المقاصد ولجان الاغاثة الطبية قال الاطباء أن السلطات الاسرائيلية اعاقت وصول عدد من سيارات الاسعاف اثناء عملية نقل الجرحى فى احداث مجزرة الاقصى كما اطلق الجنود النار احيانا على سيارت الاسعاف وداخلها، ومثال ذلك ان احدى الممرضات اصيبت اثناء عملية تقديم الاسعاف للجرحى واصيب ممرض اخر ايضا.

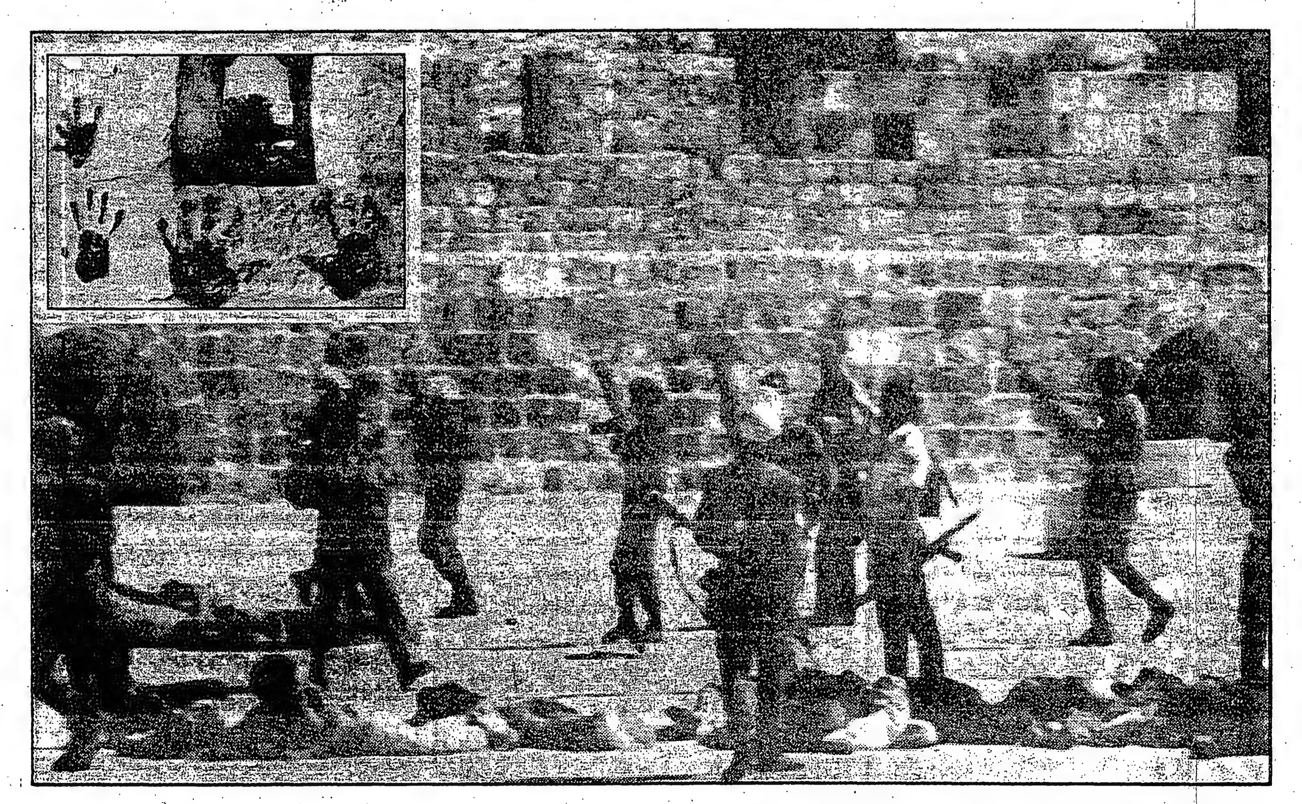
وقد اشار الاطباء ايضا موضحين ذلك بصور الاشعة الى ان القوات الاسرائيلية استخدمت رصاصا متفجرا مما ادى الى اصابات قاتلة وخطيرة وان معظم الاصابات كانت فى الصدر والرأس والبطن، وقد اشاروا ايضا الى ان الاصابات فى معظمها جرت من مسافات قصيرة وان عددا كبيرا منها كان من الخلف كما ان العديد من الاصابات كانت تتجه من الاعلى الى الاسفل مما يؤكد ان الرصاص أطلق من طائرة الهيلوكبتر او من اماكن عالية، ويجدر بالذكر ان مستشفى المقاصد وحده عالج ما لايقل عن ١٥٠ جريحا وان عددا اخر من المستشفى كمستشفى الاوغستا فكتوريا ومستشفى رام الله وغيرهما عالجوا المئات من المصابين ايضا.

الهلال الاحمر يستنكر

وقد اصدرت جمعية الهلال الاحمر ايضا بيانا عددت فيه ما تعرضت له طواقمها الطبية من مضايقات قامت بها السلطات لمنعها من اداء واجبها الانسانى ومن ذلك محاولة منع سيارات الاسعاف التابعة للجمعية من الوصول الى اماكن الاشتباكات فقد اوقفت احدى سيارات الاسعاف ثلاث مرات فى طريقها من البيرة الى القدس القديمة عند بدء الاشتباكات.

وقامت الشرطة الاسرائيلية بتفتيش السيارة مما أعاق الطاقم اكثر من ١٥ دقيقة وعند باب الاسباط اوقفت السلطات السيارة واجبرت طاقمها على التوجه الى الاقصى سيرا على الاقدام مما اضاع وقتا ثمينا كان يمكن خلاله انقاذ حياة مصابين.

واضاف بيان لجنة الهلال الاحمر الى انه رغم ارتداء الطواقم الطبية للزى المميز الا ان القوات الاسرائيلية اطلقت النار فى اتجاههم حين توجهوا لانقاذ الجرحى مما أدى ايضا الى تعطيلهم واعاقة عملهم. وفى احدى الحالات هدد احد افراد حرس الحدود بقتل احد الجرحى الفلسطينيين اذا حاول طبيب الجمعية معالجته انه عربى ولذا يجب ان يموت قال الجندى للطبيب وفى حالة اخرى هدد شرطى بقتل احد الاطباء اذا حاول معالجة مريض الا ان تدخل ممثل الصليب الاحمر ووكالة الغوث حال دون ذلك. واضاف البيان ان حرس الحدود اطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع على سيارة اسعاف مما ادى الى اصابة السائق بجراح طفيفة وفى حالة اخرى وجه جندى سلاحه نحو سائق سيارة اسعاف تنقل مصابين وجرى تفتيش السيارة ومنع السائق من اشعال الضوء الخاص وتشغيل الزامور الخاص بسيارة الاسعاف.



القيادات الوطنية الموحدة تحمل المجتمع الدولي المسؤولية

نعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فى الارض المحتلة شهداء مجزرة الاقصى واعلنت الحداد العام فى المناطق المحتلة اسبوعا كاملا وطالبت المجتمع الدولى تحمل مسؤوليته فى وقف الجرائم بحق الشعب الفلسطينى وتوفير الحماية له. واكد البيان ان مثل هذه الجرائم لن تثن الشعب الفلسطينى عن اهدافه فى التحرر واقامة الدولة الفلسطينية وان دماء الشهداء الابرار ستزكى نار الانتفاضة ولن تذهب هدرا.

المؤسسات الوطنية تستنكر

وقد اصدرت المؤسسات والشخصيات الوطنية فى الارض المحتلة بيانا طالبت فيه توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى ودعت العالمين العربى والاممى للتحرك السريع لوضع حد للجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطينى.

وجاء البيان ان هذه الجرائم تؤكد ان سلطات الاحتلال سائرة فى محاولاتها البائسة لايقاف الانتفاضة الفلسطينية كما تؤكد ان سوائب المستوطنين المجرمين الذين كانوا يطلقون النار ويعتقلون الاطفال انما يتمتعون بحماية اسرائيلية رسمية بهدف ترهيب الفلسطينيين وصدهم عن الدفاع عن مقدساتهم ومطالبتهم بحقوقهم الوطنية المشروعة.

الهيئة الاسلامية العليا تستنكر

واصدرت الهيئة الاسلامية العليا بيانا بينت فيه ان المجزرة ارتكبت كانت مخططة ومبيته وذلك للوقائع التالية:

١- السماح للمتطرفين الصهاينة بتنظيم مسيرة استفزازية معادية لحقوق ومشاعر المسلمين.

٢- تشجيع مشاعر التطرف والعدوان من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلى حيث اكد فى اليوم السابق للمجزرة امام حشود اسرائيلية اطماع اسرائيل فى السيرة على القدس الشريف. واخضاع كل من وما فيها لمخططات التهويد والضم..

٣- الاستفزاز والتحرشات التى قام بها جنود الاحتلال فى ساحة الحرم الشريف ضد المصلين الامنين، وخاصة النساء منهم.

٤- التهديدات المباشرة التى وجهها بعض ضباط الشرطة وحرس الحدود الى عدد من علماء المسلمين. حيث هددوهم مباشرة وبكلمات نابية منحطة بأن المسلمين (سيرون) اليوم، وذلك قبل بدء المجزرة الاسرائيلية

٤- التهديدات المباشرة التى وجهها بعض ضباط الشرطة وحرس الحدود الى عدد من علماء المسلمين. حيث هددوهم مباشرة وبكلمات نابية منحطة بأن المسلمين (سيرون) اليوم، وذلك قبل بدء المجزرة الاسرائيلية

وكذلك التهديدات الاخرى التى سمعها عدد من المصلين من قبل ضباط وجنود اسرائيليين قالوا (اليوم هو يوم المسلمين).

٥- الوحشية والهمجية التى اظهرتها قوات الاحتلال فى استخدامها لاسلحتها النارية الحية والغازية السامة، للتنكيل بالمصلين الامنين، وقيامها بالبدء باطلاق النار من طائرة هليوكبتر على المصلين بالقرب من مسجد قبة الصخرة المشرفة والمسجد الاقصى فى كل ساحاته.

٦- للاستفراد بالمسلمين وعدم اتاحة الفرصة ليطلع على وحشية ماسيقومون به فقد اوقفت السلطات الاسرائيلية السماح للسياح الاجانب عن الدخول الى ساحة الحرم الشريف لئلا يطلع العالم على المذابح المخطط لها سلفا.



اسماء الشهداء

١- مريم حسن زهران مخطوب (٤٥ سنة).
٢- عبد الكريم محمد وراد زعاترة (٣٦ سنة).
٣- ربحى حسن الرجبى (٥٥ سنة).
٤- برهان الدين كاشور (١٩ سنة).
٥- عز جهاد الياسينى (١٥ سنة)
٦- فوزى سعيد الشيخ (٦٣ سنة).
٧- ايمن محيى الدين الشامى (١٨ سنة).
٨- ابراهيم على ادكيدك (١٦ سنة).
٩- نمر ابراهيم الدويك (٢٤ سنة).
١٠- فايز حسين ابو سنينة (١٩ سنة).
١١- محمد عارف ابو سنينة (٢٠ سنة)
١٢- مجدى نظمى ابو صبيح (١٩ سنة).
١٣- نجلاء صيام (٧٠ سنة).
١٤- مجدى عبد ابو سنينة (١٨ سنة).
١٥- عدنان خلف جنيدى (٢٨ سنة).
١٦- جادو محمد زاهدة (٢٦ سنة).
١٧- موسى عبد الهادى السويطى (٢٧ سنة)
١٨- ابراهيم عبد الغفار غراب (٣٢ سنة)
١٩- حسن شحادة عبد ربه دكيدك (٢٠ سنة).
٢٠- محمود حسن جمهور.
٢١- ناصر محمد عبيات (٢٠ سنة).

ملاحظة:

استند هذا التقرير فى كثير من تفاصيل الاحداث الى البحث الميدانى الموثق الذى قامت به مؤسسة «الحق» لحقوق الانسان مقرها رام الله.

رسالة حيفا

اسرائيل تريد الثمن
فمن يدفعه بالإضافة إلى الفلسطينين

• لسان حال السياسة الاسرائيلية يقول: مصر قبضت ثمن موقفها فى الخليج بمحو ديونها بمليارات الدولارات.

فماذا مع اسرئيل، التى التزمت اللعب من وراء الكواليس، كما طلب منها؟ الا تقبض الثمن؟! اذن! تلمحوا النتائج

نظير مجلي

. «يا بلعب يا بخربط» (إما أشترك فى اللعب أو الخبط اللعبة) هكذا كنا نقول فى عهد الولدنة» و «الشقونة».

.. ولكن، عندما يجر» الحديث عن «لعب» جنرالات فان نقاط الفوز والخسارة لا تكتب بالدم فحسب بل تعد بجثث الناس واراحهم. وحين تكون ساحة «اللعب» واقعة فى الشرق الاوسط. فان الضحايا هم بالاساس عرب.

والجنرال العاق، الذى تمثله حكومة اسرائيل، قرر: طالما اننى لا اعتبر شريكا علنيا فى اللعب وأرباحه «فسأخربط» اللعبة. وهى تخربط فعلا وكثيرا ومن يعتقد ان مذبحة الأقصى ، التى ارتكبت فى الحرم القدسى الشريف يوم ٨ اكتوبر، هى أمر شاذ. لمرة واحدة، وناتج عن مجرد خطأ..

فان عليه ان يكون مستعدا لوقوع شواذ اخرى عديدة والمرات القادمة لن تكون بالضرورية، مذابح كهذه. وقد تكون أفظع وأبشع.

ومن المحتمل ان تلبس اثوابا مختلفة- دبلوماسية، عسكرية والخ... ولا يوجد أى ضمان لأن تظل مقتصرة على أرض ثالث الحرمين او فلسطين المحتلة وحدها.

فالمجزرة التى وقعت فى القدس، ان لم تك جزءا من اللعبة، فقد جاءت حلقة فى سلسلتها.. الممتدة من نقطة انفجار ازمة الخليج. وحتى ان لم تكن كذلك، فهى تستغل اليوم الى اقصى حد فى اطار اللعبة نفسها. ومن يرى فى استعمال صيغة «اللعب» هنا ضربا من المبالغة، فما عليه الا ان يتمعن فى تفاصيل لعبة «الخلاف» الاسرائيلى- الامريكى:

• تسلسل الاحداث.

لقد جاءت مجزرة القدس تحصيل حاصل لما سبقها من تصريحات وممارسات احتلالية متواصلة، بدأت مع قيام حكومة اليمين المتطرف برياسة شمير وعضوية احزاب الترانسفير (الترحيل الجماعى للعرب الفلسطينيي من وطنهم- ن.م..) وتلقت دفعة قوية جدا مع انفجار ازمة الخليج. ويمكن تلخيص هذه الممارسات والتصريحات بالمحطات التالية:

• حكومة اليمين قامت على خلفية اجهاض مشروع «السلام» الاسرئيلى الذى سمى ب «مشروع شمير» الذى انتهى الى «نقاط بيكر» عبر «الاسئلة المصرية العشرة» فبعد سقوط ائتلاف شمير مع حزب العمل قامت حكومة اليمين الجديدة لتعلن ان السلام الذى تريده لايتحمل حتى التنازلات الهزيلة التى نادى بها بيكر وفد فلسطينى من المناطق المحتلة تؤيده م. ت. ف. من بعيد لبعيد».

• جنبا الى جنب مع اجهاض مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، عملت حكومة اسرائيل على تنفيذ اكبر مشروع لهجرة اليهود (السوفييت بالاساس- ن. م.) الى اسرائيل- فى تاريخها ويقضى باستيعاب مليون مهاجر خلال خمس سنوات. وعلى الرغم من كل التصريحات والمزاعم بان الهجرة لن تكون على حساب الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة (عام ٦٧) فانها. فى الممارسة العملية، تأتى على حساب الفلسطينيين ليس فقط فى تلك المناطق بل على حساب الفلسطينيين «مواطنى» دولة اسرائيل نفسها.

• على الرغم من اعلان وزير الدفاع الجديد فى حكومة اليمين الاسرائيلية. موشيه أرنس، أنه سيتبع سياسة الجزرة لتصفية الانتفاضة فانه خصوصا بعد انفجار أزمة الخليجبدأ ينفذ سياسة قبضة حديدية دموية.. بلغت أوجها فى المجزرة التى وقعت فى مخيم اليريج الفلسطينى فى قطاع غزة فى نهاية سبتمبر. اذ بحجة قتل جندى اسرائيلى فى المخيم، تم قتل ستة فلسطينيين وهدم عشرين بيتا واغلاق عشرة بيوت وحوانيت ومسجد.

• قبيل مجزرة الاقصى باسبوع أعلن رئيس الحكومة شمير انه اعطى اوامره لتصفية الانتفاضة فى القدس. وبعد بضعة ايام اعلن عن اقامة حى جديد كبير فى القدس الشرقية المحتلة. وقد وجدت عصابة «امناء الهيكل» اليهودى المتطرفة الفرصة مواتية للصعود الى باحة الصخرة والحرم، اقدس مكان عبادة للمسمين بعد الكعبة المكرمة والمدينة المنورة، ورضع حجر الأساس للهيكل (الهيودى). وعندما اعلنوا ذلك تجند حوالى الالف شاب وشيخ لصد الهجوم فكانوا ضحية للمذبحة.

اذن.. فالمنطق الانسانى يقول ان المذبحة كانت حلقة فى سلسلة طويلة من السياسات.

والممارسات العامة المنسجمة مع برنامج حكومة اليمين المتطرف.

ويؤكد هذه الحقيقة اكثر ما حدث بعد المجزرة، حين وقفت حكومة اسرائيل تتحدى العالم كله، بمن في ذلك حلفاؤها الاستراتيجيون في الولايات المتحدة ورفاق الخندق الواحد في العداء للعراق، وترفض قرار مجلس الامن الدولي (رقم ٦٧٢) وترفض استقبال بعثة السكرتير العام للامم المتحدة لفحص ملابسات المجزرة. فعلى الرغم من الجهود المستميتة التي بذلتها الحكومة الامريكية لتخفيف وتلطيف القرار، رفضته حكومة اسرائيل بصلف وعناد. وامعنت في التحدي لتعلن ان القدس هي عاصمة اسرائيل الابدية والموحدة والحقت ذلك بخطة استيطانية جهنمية في القدس الشرقية تحول السكان العرب فيها الى اقلية (عددهم ١٢٠ الف نسمة الآن) واعلنت، على لسان وزير الخارجية دافيد ليفي (التلفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية مساء الثلاثاء ١٦/١٠/٩٠)، ان ما كانت ابلغته للولايات المتحدة من ان الهجرة اليهودية لن تكون في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ لا ينطبق على القدس!!

ان هذا الموقف بحد ذاته شكل صفعة رنانة لاخ الاكبر في واشنطن وكل حلفائه واتباعه خصوصا العرب. فالولايات المتحدة لم تخف رغبتها في شد وتركيز انظار العالم على ازمة الخليج وتجنيده للعداء لقادة العراق وخصوصا رئيسه صدام حسين. ولعبت الولايات المتحدة كثيرا على موضوع «قرارات مجلس الامن» التي يجب ان تكون مقدسة. وعلى هذه القاعدة نجحت الولايات المتحدة في تجنيد الاتحاد السوفييتي (الذي يعتبر موقفه من ازمة الخليج انعطافا تاريخيا في سياسته الخارجية) والعالم أجمع . وخلقوا للرئيس العراقي صدام حسين شخصية ذلك الفاشي (بوش قال عنه- هتلر) بلا لف ولا مواربة ن. م.) الذي يضرب عرض الحائط بقوانين وقرارات الشرعية الدولية. واعتبروه «كاو بوي» الشرق الذي يدوس حقوق الانسان والدول في العالم.

فما الذي ستفعله القيادة الامريكية الآن مع حليفتها المدللة؟ إن عدم اجبار اسرائيل على احترام قرار مجلس الامن المذكور يفتح المجال لفرط مسبحة «الاجماع الدولي» لفرض تنفيذ قرارات مجلس الامن ضد العراق. وهذا آخر ما يمكن ان تريده او تسمح به الولايات المتحدة.

اذن فلماذا اتخذت اسرائيل هذا الموقف؟!

• انتهاء دور الصمت.

ليس سرا ان العديد من حكام اسرائيل وقفوا جهارا، منذ اندلاع ازمة الخليج الى جانب العاملين على توجيه ضربة عسكرية للعراق.

فقد رأى هؤلاء، انه وبغض النظر عن استمرار او انهاء الاحتلال العراقي للكويت، توفرت فرصة مواتية لتحطيم القوة العسكرية لهذا البلد العربي وكانت اسرائيل نبهت لهذا الخطر قبل اندلاع هذه الازمة بكثير ورأت خطورة حتى في اقامة مجلس التعاون العربي ما بين العراق ومصر والأردن واليمن، على الرغم من انها موقعة على اتفاق سلام مع مصر.

وحكومة اسرائيل، التي تعتبر أول واكثر المستفيدين من تحطيم العراق، اطلقت عدة إشارات تدل على الحماس لهذه المهمة وحتى اكثر من الحماس (راجع العدد السابع من «اليسار»).

وقد طمأن الامريكان اسرائيل الى ان هذا هدف استراتيجي مشترك بينهما. وطلبت منها الوقوف جانبا لان تدخلها سوف يضر بالحكام العرب الذين يؤيدوهما. فكيف سيواجهون شعوبهم وهم في معركة واحدة مع اسرائيل ضد دولة عربية. ووافقت اسرائيل على التزام الصمت والهدوء واللعب فقط من وراء الكواليس.

لكن المدة طالت كثيرا. والوقت لعب لصالح العراق. ومع مرور الزمن اصبح الحل العسكري لازمة الخليج يبتعد وزادت المعارضة له، ليس فقط في الاتحاد السوفيتي أوربا، بل في داخل العالم العربي وامريكا نفسها.

والانكى من كل ذلك، من وجهة النظر الاسرائيلية، فان حلفاء امريكا العرب باتوا يقطفون ثمن موقفهم من الأزمة، بينما اسرائيل تقف على الهامش..

- فمصر مثلا حظيت بالغاء ديونها للولايات المتحدة بقيمة ٧,١ مليار دولار وديونها لمعظم دول الخليج بقيمة ٨ مليارات دولار.
-

سوريا قبضت ثمن موقفها بموافقة امريكا وصمت اسرائيل على تصفية تمرد العماد مشيل عون في بيروت الشرقية والسيطرة التامة على عاصمة لبنان، اضافة لسيطرتها على المناطق الشمالية والشرقية من هذا البلد.

- وحتى الاردن التي يعتبرونها حليفة لبغداد تحظى باهتمام غربي بالغ وتعاطف مع طلبها اخذ تعويضات عن خسائرها الناجمة عن ازمة الخليج.
- بل وحتى منظمة التحرير الفلسطينية. بدأت اوروبا بكسر الحصار عنها الذي فرض مع اندلاع ازمة الخليج وراح الاوروبيون والاتحاد السوفيتي من قبلهم





يتحدثون عن ضرورة تسوية كل مشاكل الشرق الاوسط- الخليج والقضية الفلسطينية واللبنانية. ومع ان الولايات المتحدة ترفض هذا التوجه، فان الرئيس الامريكي بوش اضطر في خطابه في الامم المتحدة، الى التلميح بضرورة علاج القضية الفلسطينية فور الانتهاء من ازمة الخليج.

من هنا.. فما الثمن الذي دفعوه لاسرائيل؟

لقد حظيت اسرائيل بقرض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة لتمويل مشروع استيعاب المهاجرين. لكن امريكا لم تستطع اقرار محو ديونها (مجموع الديون الاسرائيلية الخارجية ٢٤ مليار دولار. طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة محو ٤ مليارات منها- ن. م..) وحجتها في ذلك ان الامر سيبدو امام العرب دعما عسكريا (لان الغالبية الساحقة من هذه الديون استخدمت للاغراض العسكرية).

والأهم من الديون هو الموقف العسكري في الخليج، الذي يبدو ضعيفا وفوق هذا كله جاءت الادانه العالمية، ويضمنها الامريكية، لاسرائيل بسبب مجزرة الأقصى.

لذلك قررت حكومة اسرائيل «هز الرسن» وخربطة اللعبة، فهي، والحق يقال، ليست تابعا ذليلا للامريكان.. مثل العديد من الاتباع العرب. انها تنطلق في علاقاتها مع الولايات المتحدة على اساس المصالح الاستراتيجية المتبادلة:

- وزير العلوم والطاقة، البروفسور يوفال نئمان من حزب «هتميا» اليميني الفاشي) قال في تصريح للتلفزيون الاسرائيلي العبري مساء الاثنين ١٥/ ١٠/ ٩٠ «دولة اسرائيل هي الحليف الوحيد الثابت للولايات المتحدة في الشرق الاوسط. فالامريكيون يعرفون ان النظام في جميع الدول العربية المحيطة بنا يمكن ان يتغير بين يوم وليلة، بانقلاب عسكري او ثورة شعبية. فاذا يتغير القادة، قد يتغير كل شي. ولذلك عليهم ان يتعاملوا معنا كحليف ثابت ومميز. بحيث لا يقفون ابدا ضدنا».

- رئيس الحكومة، اسحاق شمير، في خطاب بثه التلفزيون الاسرائيلي بالعبرية مساء ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠: «اصدقاؤنا الامريكيون اخطأوا بحقنا (بتصويتهم الى جانب ادانة اسرائيل في مجلس الامن بسبب مجزرة الاقصى- ن. م.) ونحن لانريد المس بصداقتنا مع الأمريكيين. ولكننا لن ندفع ثمن هذه الصداقة بالذل ودوس الكرامة فنحن دولة مستقلة لها مصالح وحسابات في صلبها ان القدس كلها خاضعة لسيادتنا. لن نتنازل عن هذا ولن نفرط به. حتى لو غضب حلفاؤنا الأمريكيون».

وهذه اللهجة تتردد باستمرار على لسان الساسة ووسائل الاعلام الاسرائيلية.

لا بل ان الموقف الاسرائيلي هذا، وما سبقه من قرار رسمي للحكومة برفض قرار مجلس الامن ورفض استقبال وفد سكرتير الامم المتحدة العام، جاء ليس فقط للخربطة على اللعب بل لابتزاز ثمن اكثر جدية للسكوت الاسرائيلي في ازمة الخليج. وقد اثبتت التجارب ان طريق الابتزاز طريق مسجد في السياسة الاسرائيلية. وسيبقى السؤال: ما هو الثمن؟ ومن سيدفعه؟ هل الفلسطينيون وحدهم. ام معهم آخرون!!

·الفاتورة المعلنة·

اذا ما راجعنا فاتورة الحساب المعلنة التي يطرحها حكام اسرائيل في الاونة الاخيرة تتضمن البنود التالية:

* المال والمزيد المزيد من المال.
* دعم الهجرة اليهودية الى اسرائيل، اكثر من ذلك.
* اشراك اسرائيل بدور فعال وعلني في الحلف العسكري- السياسي، الاقتصادي الذي تقيمه الولايات المتحدة الامريكية مع حكام مصر والسعودية وسوريا وغيرها.. فهي لم تعد تكتفي بالنشاطات الخفية. ولم تعد تقبل ان تبقى معزولة لا احد يلتجأ اليها او يسألها رأيها.



* مساعدتها فى تصفية الانتفاضة (على الأقل بعدم ادانتها على الجرائم والبحث عن وسائل لخلق بدائل جديدة على الساحة مثل تشجيع الدول العربية على توقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل لعزل م. ت. ف. وتخليص الجميع منها وفى هذا الاطار معروض اتفاق مع سوريا لتسترجع معظم الجولان المحتل مقابل السكوت على الاحتلال الاسرائيلى فى جنوب لبنان.

كسر الجمود فى العلاقات المصرية- الاسرائيلية

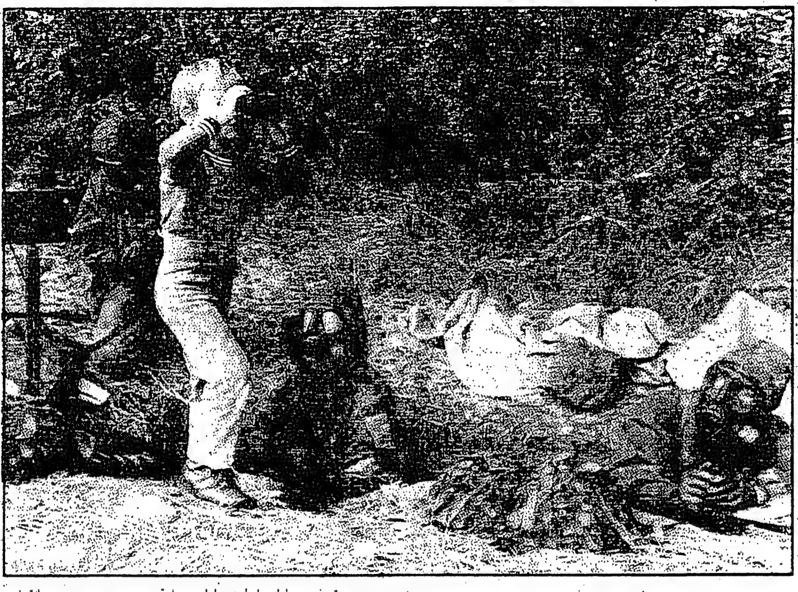
المساعدة على خلق بدائل للمنظمة فى المناطق المحتلة

محاربة منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية نفوذها فى العالم التسليم بواقع ان «ارض اسرائيل» هى وطن لليهود فحسب وايجاد حلول ثانية للاجئين الفلسطينيين وتوطينهم الدائم فى الدول العربية (وهناك من يطالب بترحيل مئات الوف الفلسطينيين من وطنهم واشراكهم فى هذا الحل).

قد تبدو هذه البنود للبعض وهما أو اسطورة خيالية بعيدة عن التحقيق وبالفعل، فان امورا كثيرة قد تجعل منها اوهاما لا أمل فى تحقيقها. ولكن فى الحقيقة فان هناك من يعمل ويساعد على تحقيقها.

فالمال ودعم الهجرة هدفان سهلا التحقيق اليوم. خصوصا بعد ان اعلنت السعودية انها ستغطى كل نفقات التصدى للاحتلال العراقى للكويت. ومن يدرى. وقضية الدور العلنى لاسرائيل فى حلف الخليج ليست مشكلة كبيرة. انها مسألة وقت فحسب. وكل شيء يتبع التطورات. فها هو التطور الجديد فى لبنان يخلق لغة مشتركة بين اسرائيل وسوريا. وقد لمح إلى ذلك وزير الخارجية، دافيد ليفى، فى تصريحاته خلال البرنامج السياسى فى التلفزيون الاسرائيلى باللغة العربية بعنوان «لقاء» اذ قال: «اننا نلمس اشارات ايجابية من سوريا تبدى فيها استعدادها للعيش بسلام. ونحن، على الرغم من ان هذه الاشارات غير كافية وعلى حافظ الأسد أن يتقدم نحونا بخطى أكثر جدية وصراحة فاننا نرى من واجبنا تشجيعه على الاستمرار».

ولا تقل خطورة عن هذا التوجه ما جاء فى «الفاتورة» عن تصفية الانتفاضة ودور م. ت. ف. فمن لايصدق ان هناك دولة عربية قادرة على المساهمة فى مثل هذه الفعلة المستهجنة، عليه ان يقرأ ما نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت»، اوسع الصحف الاسرائيلية انتشارا، واكثرها اطلاعا.. تحت عنوان صارخ على رأ« صفحتها الاولى من يوم ١٧/ ١٠/ ٩٠: «السفير الامريكى فى مصر يعلن فى تقريره- القاهرة تبحث فى فكرة جديدة- تمثيل للمناطق بدون منظمة التحرير.



وجاء فى الخبر: «فى الوقت الذى تشتد فيه حدة الخلافات حول الموقف الاسرائيلى فى الامم المتحدة عرف من تطور سياسى جديد تجرى بلورته فى القاهرة فقد علمت «يديعوت احرونوت» ان مصر تخطط مبادرة جديدة للمفاوضات بين اسرائيل وفلسطينيين استهدفت الالتفاف على منظمة التحرير والمعلومات عن المشروع المصرى نقلت الى اسرائيل بواسطة السفير الامريكى فى القاهرة، فرانك وزنر، الذى التقى مع دبلوماسى اسرائيلى كبير فى القاهرة.

وكشف الدبلوماسى الامريكى ان المصريين ينوون التوجه الى اسرائيل بطلب السماح لوفد من الشخصيات الفلسطينية فى المناطق (المحتلة- ن. م.) بالسفر الى القاهرة للمحادثات السياسية».

واضافت الصحيفة ان الذى يقف وراء هذا المشروع هو المستشار السياسى وامين الرئيس مبارك، اسامة الباز. وكشف السفير الامريكى، حسب الصحيفة

أن الباز قام بتنسيق مشروعه مع القيادة السورية خلال زيارته الاخيرة فى دمشق. وان الاتجاه السائد هو ان مصر لم تعد ترى فى م. ت. ف. ورئيسها ياسر عرفات عنصرا وحيدا لتمثيل القضية الفلسطينية. والسبب هو الموقف الفلسطينى من ازمة الخليج.

وجاء فى الخبر ايضا ان مصر تنوى اصدار جريدة فى المناطق المحتلة تعبر عن مواقف مناهضة لمنظمة التحرير. وقررت دعوة صحفيين فلسطينيين الى القاهرة لاقناعهم بالعمل فى الصحيفة.

واضافت «يديعوت احرونوت» ان الحكومة الاسرائيلية تحمست جدا للمشروع المصرى وان مسؤولا كبيرا فيها قال لمراسلها السياسى، شمعون شيفى ان اسرائيل سترد بايجابية على كل مبادرة من شأنها الالتفاف على م. ت. ف.

وفى اليوم التالى رحبت وسائل الاعلام الاسرائيلية بالمشروع المصرى، مع ان القيادة السياسية رفضت التعليق على الموضوع راجية ابقاءه على نار هادئة.. حتى «لا تشوط الطبخة». وتمكنت «يديعوت احرونوت» (١٨/ ١٠) من نقل رد فعل مصرى أولى على المشروع بتصريحات من وزير الدولة للشؤون الخارجية، د. بطرس غالى، الذى لم ينف وجود المبادرة لكنه قال ان م. ت. ف. طرف فى المفاوضات والقرار يعود اساسا الى الفلسطينيين فى المناطق المحتلة. وما يقررونه هناك نحترمه هنا.

وقد كان لهذه الانباء وقع ثقيل على القيادات الشعبية فى المناطق الفلسطينية المحتلة وردت عليها بغضب واستنكار شديدين، متسائلة: «هل يجب ان يدفع الشعب الفلسطينى ثمن سياسة الامزجة العربية؟

وهل يجب ان يطالب هذا الشعب دائما بأن يكون على صورة الزعماء العرب، فان خالفهم الرأى يدفع الثمن بالمزيد من القتلى والتضحيات؟ وهل هم مقتنعون بأن شعبنا وحده الذى سيدفع الثمن؟!

خادم الحرمين.. وجورج بوش

د. عبد العظيم أنيس

أما الحرمان اللذان نعنيهما هنا فهما صناعة النفط وصناعة السلاح الامريكيتان!

فمنذ تخرجه من جامعة بيل عام ١٩٤٨ أسس جورج بوش مشروعات تجارية ناجحة ترتبط بهاتين الصناعتين وحقق من خلال ذلك الملايين من الدولارات.

إنه ابن البورجوازية الاحتكارية البار وخادمها، وفى دهاليزها الخلفية تعلم لعبة السياسة والمناورة والكتمان، واستطاع أن يقدم لها من الخدمات الكثير، واستحق بذلك أن يكون محل ثقتها وامتنانها، فهى التى زكته لمنصب مدير المخابرات المركزية الاوربية سنوات ١٩٧٦، ١٩٧٧. وفى عام ١٩٨٠ زكته أوساط مالية وسياسية عديدة عندما تقدم كمرشح الجمهوريين لرئاسة الولايات المتحدة فى انتخابات نوفمبر من ذلك العام. لكن ريجان بكل جلافته وجهله وجد تأييدا أكبر فى دوائر الحزب وقنع بوش بأن يكون على تذكرة ريجان الانتخابية نائبا له وارتبطت تلك الفترة فى حياته بتوثيق علاقاته بحكام الخليج- إثر قيام ثورة ايران وزياراته المتعددة للسعودية وغيرها من بلدان الخليج، ولم يلبث أن تولى الملك فهد السلطة فى السعودية عام ١٩٨٢ فتوثقت العلاقات بين بوش وبين خادم الحرمين الآخر.. وفى نوفمبر سنة ١٩٨٨ أصبح بوش مرشح الجمهوريين للرئاسة، وقد فاز بها فى مواجهة دوكاكس.

.. وعندما وقعت أزمة الخليج إثر غزو العراق للكويت وتصدى بوش لادارة الازمة، فإن قليلين هم الذين صدقوه عندما ادعى أنه يدافع عن استقلال دولة صغيرة مثل الكويت، او انه يسعى لضمان حرية تدفق النفط فى العالم، فالغرب لن يشربوا نفطهم، وهم أصحاب مصلحة فى بيعه تماما كما أن الغرب صاحب مصلحة فى شرائه ولو كان الكويتيون يزرعون جزرا بدلا من ضخ النفط لما اهتم أحد فى الغرب بمحنتهم كما قال وكيل الخارجية الامريكية السابق، والعالم كله شهد منذ شهور قليلة ماذا صنع بوش باستقلال دولة آخرى صغيره تدعى بنما، وهو يشهد ماذا يفعل بوش فى موضوع تقرير مصير الشعب الفلسطينى!

إن مايدافع عنه بوش فى حقيقة الأمر هو «حق» الغرب عموما وأمريكا خصوصا فى اللعب بأسعار النفط وفى التصرف فى شئونه بأساليب الدهاليز الخلفية التى يتم فيها الاتفاق مع حكام الخليج على مقادير ضخه الحقيقية وأسعاره بصرف النظر عما يجرى فى الاوبيك. وهكذا تتحقق مصالح المؤسسات الصناعية والمالية الغربية فى بترول رخيص نسبيا للغرب وفى بيع أسلحة غير ذات فائدة فى أغلبها لدول الخليج، كما تتحقق مصالح حكام الخليج فى عمولات هائلة تذهب الى حسابات الوسطاء فى تلك الصفقات، وهم غالبا أبناء هؤلاء الحكام!

وقد تكفى الاشارة الى صفقة الطائرات العشر من طراز بوينج ٧٤٧ ذات محركات رولز رويس البريطانية والتى عقدتها السعودية عام ١٩٨٤ ودفعت ثمنها الملايين من براميل النفط دون أن تكون الخطوط الجوية السعودية فى حاجة ماسة لها، كما تكفى الاشارة إلى صفقة الطائرات الحربية من طراز تورنيدو والهوك البريطانية عام ١٩٨٦، وهى الصفقة التى بلغت قيمتها مابين ثلاثة وأربعة بلايين من الدولارات، واستولى فيها بعض أمراء الاسرة الحاكمة السعودية على أكثر من بليون دولار كعمولة وزعت على أربعة منهم فقط، ودفع ثمنها أيضا على هيئة نفط ومثل تلك الصفقات بعيدا عن أعين الاوبيك كانت كفيلة دائما بإغراق سوق النفط الدولى بملايين البراميل الاضافية وبالتالى بخفض أسعاره حتى وصل سعر البرميل قبل أزمة الكويت- نحو ١١ دولار.

وهناك وثائق عديدة فى الغرب حول هذه الصفقات، لعل آخرها وأصرحها كتاب صدر منذ عامين للكاتب الامريكى المعروف جيفرى روبنسون عن وزير البترول السعودى السابق بعنوان «يمانى.. القصة الخلفية»، وهو كتاب موثق بالعديد من المقابلات مع المسئولين الامريكيين والفرنسيين والبريطانيين فى دوائر المال والسياسة، ومع يمانى نفسه.

ولقد كان بوش أحد المطلعين على أنباء تلك الصفقات بوصفه نائبا للرئيس الامريكى ريجان، وأحد المسئولين عن الخليج فى البيت الابيض، وأحد العارفين بما يجرى فى دهاليزه، وهو الرجل الذى كان مسئولا فى عهد ريجان عن الاتصال بحكام الخليج وزيارتهم فى بلادهم كما كان مسئولا عن الاحتفاء بهم عند زيارتهم لواشنطن، والصفقات العينية السعودية البريطانية أو الامريكية لم تكن الصفقات الوحيدة فى السنوات الاخيرة، بل كانت هناك دول أخرى مثل الكويت على استعداد لاحتذاء مثال السعودية فى سلب شعوبها من ثمرات نفطها لشراء أسلحة لم يستخدم شئ منها فى مواجهة الغزو العراقى، وإنما تحققت منها عمولات سخيه للوسطاء من العائلة الحاكمة

وهكذا تستفيد شركات مثل رولز رويس البريطانية أو البوينج الامريكية كما يستفيد أبناء الملوك والامراء والشيوخ من تلك الصفقات على هيئة عمولات، بينما تضيع على شعوب الخليج خصوصا والشعوب العربية عموما موارد غالية وإن كانت ناضبة

وجورج بوش عندما يتصدى للازمة بالاستعداد للحرب إنما يدافع عن شق اجتماعى واقتصادى فاسد يربط بين مصالح الاحتكارات الامريكية وبين مصالح حفنه من الحكام لاترى أبعد من أنوفها والجيوش العربية التى ذهبت الى الخليج إنما تدافع موضوعيا عن هذا النسق مهما قيل فى تبرير ذهابها، ومهما كان استنكارنا للغزو العراقى للكويت وهو استنكار حقيقى

ألم تكن مناورات النجم الساطع فى صحراء مصر الغربية طوال السنوات الماضية هى البروفة الطبيعية لما يجرى اليوم فى صحراء السعودية.؟!


جورج بوش


الملك فهد

اغتيال شهدى عطية الشافعى

الكل فى واحد

١١

صلاح عيسى

قضى «شهدى عطية الشافعى» الأسابيع العشرة الأولى من عام ١٩٥٩ فى معتقل القلعة، ضمن ١٦٣ من قيادات الحركة الشيوعية المصرية، شملتهم الوجبة الاولى من حملة الاعتقالات التى افتتحت بها أجهزة الامن الناصرية العام.

وكانت تلك الوجبة الأولى قد اقتصرت على من اعتبرتهم تلك الأجهزة، أعضاء فى المكاتب السياسية، واللجان المركزية أو مسئولين عن الأجهزة المركزية، والمناطق الجغرافية فى المنظمات الشيوعية، واستهدفت شل الجهاز العصبى المحرك لتلك المنظمات، لفترة كان واضحا أنها ستطول، اذ لم تكتف بتقديم معظمهم الى نيابة أمن الدولة للتحقيق معهم، تمهيدا لمحاكمتهم، بل واستصدرت – على سبيل الاحتياط- قرارات جمهورية باعتقالهم جميعا. طبقا لقانون الطوارئ الموحد، الذى كان من أوائل القوانين الوحدوية التى صدرت فى عهد الوحدة، لتضمن بقاءهم خلف الأسوار، فيما لو برأهم القضاء.

ورغم تواصل الحملة الاعلامية ضد الشيوعية ، سواء فى خطب عبد الناصر، أو خطب معاونيه، وفى صحافة الاقليمين، الا أن المعاملة فى معتقل القلعة ، كانت- الى حدما- قانونية، وفيما عدا حرمانهم من الزيارات ،أو من الاتصال بالخارج، فإن أحدا لم يمارس ضدهم عنفا، بل وسمح لهم بقراءة الصحف، وتلقى الطرود من أهاليهم، حتى أنهم نجحوا- رغم الحصار- فى اجراء اتصالات بالخارج، أتاحت لهم الحصول على ماصدر من بيانات حزبية، طمأنتهم الى أن القبض على الجهاز العصبى الحساس للحزب، لم يحل بينه وبين مواصلة نشاطه.

لم تفرق الحملة الاعلامية الرسمية فى هجومها العنيف ، بين الشيوعيين فى مصر وسوريا والعراق، ولم تميز هذه الحملة بين مواقف الشيوعيين المصريين الداعين للتحالف مع عبد الناصر، دون التوقف عند موضوعات الخلاف معه، ومواقف الشيوعيين الذين كانوا يتمسكون بابراز وجه الخلاف معه، فاتهمت الجميع بأنهم خونه وعملاء ووصفتهم بأنهم شعوبيون، لا يؤمنون بالقومية العربية، ولايؤيدون الوحدة المصرية السورية، ويسعون الى تفتيتها.

والواقع أن الشئ الرئيسى الذى كان يتفق فيه الشيوعيون فى العراق وسوريا ومصر آنذاك، كان حرصهم على بقاء تنظيمهم المستقل، لم يكن الحزب الشيوعى السورى أقل تقديرا لوطنية عبد الناصر وتأييدا لسياسته المعادية للاستعمار من الحزب الشيوعى المصرى أو العراقى، ولم تكن الأحزاب الثلاثة، تجهل حجم الأثار الايجابية التى تنجم عن توحيد الاقطار العربية فى ظل قيادة وطنية معادية للاستعمار، على حركة التحرر فى المنطقة وفى العالم. لكن المشكلة كانت تكمن فى الأسلوب الناصرى الذى يرفض التنوع فى إطار الوحده، ويراه تبديدا لجهد الأمة، وتعطيلا لمسيرتها نحو أهدافها، ويصر على سبكها فى وحدة قسرية، تتجاهل أن التنوع الى طبقات، وتيارات سياسية هو- كالتجزئه الى أقطار- واقع لابد من الاعتراف به، والتعامل معه، وتصفية تناقضاته، قبل القفز الى الاندماج.

وكان «الحزب الشيوعى السورى» هو الوحيد بين الاحزاب السورية الذى رفض حل نفسه، واعتذر سكرتيره العام «خالد بكداش» عن حضور جلسة مجلس النواب السورى،- وكان عضوا به- التى أقرت الأسس العامة لدولة الوحدة، اذ كانت تلك الأسس، تتضمن نصا يقضى بأن يكون «الاتحاد القومى» هو التنظيم السياسى الوحيد، فى الدولة الموحدة، وكان اقراره بذلك، يعنى القبول بحل الحزب، فضلا عن أن هذه المبادئ كانت فى جوهرها تجعل من عبد الناصر هو السلطة الشرعية الوحيدة، طوال فترة الانتقال التى لم تحدد مدتها.

وفيما عدا هذا الحرص على تنظيمهم المستقل، فان الشيوعيين المصريين كانوا قد عادوا الى تقليدهم التاريخى، فانقسم حزبهم الواحد الذى أعلنوه فى ٨ يناير ١٩٥٨، بعد ستة شهور على إعلانه، فانسحبت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى- حدتو- من الحزب الواحد، واستعادت كيانها المستقل، ومعظم أعضائها وكوادرها، بينما ظل أعضاء المنظمتين الأخريتين فى إطار الحزب الواحد.

بدأ الخلاف بعد إتمام الوحدة مباشرة، لأسباب سياسية وتنظيمية تواكبت وتداخلت وكشفت وقائعه اللاحقة عن أن الوحدة الاندماجية بين المنظمات الثلاث الكبيرة، قد تمت دون تمهيد كاف، ولم تضع فى أعتبارها واقع التجزئة الطويل، فقفزت الى الوحدة بعد فترة تنسيق لم تستمر سوى سته شهور فقط، ومنذ أول اجتماع للجنة المركزية، بدت نذر الانفصال تطل برأسها.

كانت الوحدة قد تمت على أساس وثيقة سياسية عامة، لم ترصد فيها نقاط الخلاف، التى كان مفهوما انها نقاط ثانوية، ستتم تصفيتها من خلال الحوار فى إطار الوحدة، ولكن الممارسة اليومية سرعان ماكشفت أن مجرد الاتفاق على أن نظام عبد الناصر يمثل البرجوازية الوطنية ليس كافيا لبناء حزب قادر على مواجهة العواصف التى هبت عليه من الخارج، والأعاصير التى تفجرت من داخله. صحيح أنه كان يضم فى قيادته ، رجالا يملكون شجاعة فائقة، واخلاصا نادرا، ورغبة حقيقية فى افتداء الوطن والتضحية من أجل الشعب، الا انهم كانوا بشرا، لكل منهم تاريخه الخاص، الذى لم يكن يسيرا عليه أن يتنازل عنه، أو يعترف بخطئة كله، أو خطأ جانب منه.

المنتمين

كان عسيرا على المنتمين الى حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري (طليعة العمال) أن ينسوا انهم ظلوا منذ تأسيس منظمتهم في الأربعينيات، يعتبرون أنفسهم التنظيم الماركسي الصحيح، وينظرون الى الاخرين باعتبارهم متمركسين، وكان مستحيلا أن تتجاهل حدتو أنها في نظر نفسها هي التيار التاريخي، صاحب النظرة الصائبة في تحليل الواقع المصري، الذي اثبتت الأيام صحة تقييمه لثورة ٢٣ يوليو، بينما كان الآخرون يتهمونها بأنها فاشية عسكرية عميلة للولايات المتحدة، ولم يكن كوادر الحزب الشيوعي المصري (الراية)، قد نسوا انهم الذين أعلنوا الحزب، ورفعوا شعار «لاشيوعية خارج الحزب»

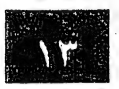
وفي ضوء ذلك، فليس هناك خطأ كبير في القول بأن المنظمات الشيوعية المصرية، مارست وحدتها بأسلوب «ناصري»، اذ سعت كل منها لادماج الآخرين فيها، ورغم العوامل السياسية في الخلاف، الا أن أسلوب الوحدة، يضع فأس الانفصال- بالدرجة الأولى- في رقبة العوامل التنظيمية، والأرجح أن شرارات الصراع من أجل السيطرة على الحزب الواحد، هي التي أججت الخلافات السياسية التي كان ممكنا السيطرة عليها.



وهكذا تدافعت الأحداث بسرعة شديدة، فبعد المناوشات الأولى حول توزيع المسئوليات الأساسية على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الواحد، التي سمت خلالها كل منظمة لكي تأخذ من المسئوليات التنظيمية مايتناسب مع ماتعتقد أنه حجمها ووزنها، نشأت الأزمة حول استمرار عمل المحترفين، وهم الكادر المتفرغ للعمل السياسي، مقابل مكافآت ضئيلة يدفعها لهم الحزب، وكان معظمهم ينتمون الى «حدتو» اذ لم يكن لدى المنظمتين الأخريتين محترفون، وعندما اعتذرت أغلبية اللجنة المركزية عن دفع مرتبات المتفرغين لضعف ميزانية الحزب، وقررت الغاء الاحتراف، استراب ممثلو «حدتو» في أن هناك مؤامرة مقصودة، تهدف الى اضعاف مكانة منظمتهم في الحزب الواحد بتصفية مركز قوتها وتفردها، وهم المحترفون، فبدأوا يحتفظون باشتراكاتهم لانفسهم، بينما استراب الآخرون في أعداد المحترفين الذين تطلب حدتو تفرغهم للعمل السياسي، واعتبروه مناورة تستهدف السيطرة على الحزب، وتوجيهه من خلال شبكة المحترفين.. فسحبت حدتو ممثلها الأصلي في اللجنة الدائمة التي كانت تضم ثلاثة أعضاء يمثل كل منهم منظمة من المنظمات الثلاث التي اندمجت في الحزب الواحد، وتقوم عمليا بدور السكرتير العام للحزب.

وتداعت الأحداث بسرعة مخيفة، ليختلط فيها ماهو تنظيمي بما هو سياسي، فبعد أسابيع قليلة من الوحدة المصرية السورية، صدر القرار الجمهوري رقم ٨ لعام ١٩٥٨، الذي يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارات النقابات بكافة انواعها على الأعضاء العاملين بالاتحاد القومي، وبمقتضى هذا القرار فقدت النقابات استقلالها لمدى طويل، واصبحت في واقع الأمر منظمات تابعة للاتحاد القومي، الذي لم يكن له وجود حقيقي، والذي مارس سلطة الترشيح لعضوية مجالس ادارات النقابات، عن طريق أجهزة الأمن.

وفتح القرار أبواب الخلاف داخل الحزب الشيوعي الواحد، حول طبيعة «الاتحاد القومي»، هل هو حزب للبرجوازية كما ذهبت الاغلبية التي تضم ممثلي حزب العمال والفلاحين، وحزب «الراية»، وهو ما يفرض على الشيوعيين أن يقاطعوه، ولا ينضموا لعضويته أم أنه جبهة وطنية، كما ذهبت الأقلية التي تمثلها «حدتو»، وهو مايفرض عليهم أن ينضموا اليه، ويناضلوا في صفوفه.



وقد جاء القرار، ليكون جزءا من سلسلة من القرارات بقوانين التي أصدرها عبد الناصر باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة في دولة الوحده، طبقا للدستور المؤقت الذي أصدره هو نفسه، كانت تسير كلها في سياق واحد، هو دمج الكل في الواحد، الذي هو زعامته. والغاء كل تمايز في الرأي والاجتهاد أو الوجود، بدعوى أن بناء دولة الوحدة، يتطلب تركيز كل السلطات في يد واحدة.

وكان أول هذه القرارت بقوانين يقضي بأن يتولى رئيس الجمهورية جميع الأختصاصات التي تعهد بها التشريعات المعمول بها في اقليمي مصر وسورية الى رئيس جمهورية مصر، أو رئيس جمهورية سوريا، أو مجلس الوزراء السوري أو رئيسه. وجاء القرار الثاني- وقد صدر في ١٢ مارس ١٩٥٨- ليقضي بحل كل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة في الاقليم السوري، وحظر تكوين احزاب أو هيئات سياسية جديدة.



خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري: مع الوحدة..ومع الديمقراطية

ولم يكن الشيوعيون المصريون المشتبكون في صراع حاد حول الموقف من «الاتحاد القومي» يعرفون أن عبد الناصر، كان قد أعلن في الجلسة الأولى لمجلس وزراء دولة الوحده، عن تشكيل لجنة لوضع المبادئ العامة لتنظيمات الاتحاد القومي، وطالب بأن يشمل كل المواطنين على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم ونزعاتهم وآرائهم باستثناء الشيوعيين، لأنهم يعارضون حل الاحزاب، وينتقدون الأسلوب الذي تمت به الوحده.

وبعد أسابيع قليلة من إعلان الوحدة، عزل الفريق «عفيف البرزي»- قائد الجيش الأول- بعد أن عدل المشير عبد الحكيم عامر، عن موافقته على حركة للتنقلات كان قد اقترحها بين قادة الافرع والوحدات العسكرية في الجيش السوري، على إثر تقرير قدم له، يقول بأن هذه الحركة تستهدف وضع الضباط الشيوعيين من اصدقائه في كل المراكز الحساسة في الجيش الاول، رغم أن «البرزي» لم يكن عضوا بالحزب الشيوعي السوري، كما أن الحزب لم يكن له أعضاء بين ضباط الجيش، فضلا عن الدور البارز الذي لعبه «الفريق البرزي» في اتمام الوحدة، بل ان ثلاثة من كبار الضباط الذين شملتهم هذه الحركة قد أصبحوا وزراء بعد ذلك، بينما تولى الرابع ذات المنصب الذي كان «البرزي» قد اقترح تعيينه فيه.

وهو مايؤكد أن الهدف من الاعتراض،

كان تأكيد سلطة المشير عامر المطلقة على الجيش السوري، وهو المنهج الذي تواصل بعد ذلك الى الحد الذي انتهى بوضع ضابط مصري، في كل وحده من وحدات الجيش السوري، مما أدى الى إشعار الضباط السوريين، بأن الوحدة، قد تحولت الى تسلط مصري.

وقد ظلت اجراءات تركيز السلطة، وتصفية الجيوب الديمقراطية في سوريا، تتتابع خلال عام ١٩٥٨ فصدر قرار يشجع أصحاب الصحف السورية على التنازل عن امتيازات إصدارها، مقابل تعويض مجز تدفعه الدولة، ثم صدر قانون الطوارئ الوحدوي، ليأتي أسوا من قانوني الأحكام العرفية اللذين كان معمولا بهما في كل من سوريا ومصر، اذ كان قانون الاحكام العرفية السوري، يجعل الاعتقال من سلطة القضاء، فالغى ذلك، مما أطلق يد «عبد الحميد السراج» في اعتقال الشيوعيين في سوريا.

وكان الحزب الشيوعي السوري، قد قدم برنامجا للاصلاح في اطار الوحدة، أعلنه في ٢٠ يوليو ١٩٥٨، طالب فيه بايجاد مجلس نيابي مستقل، وحكومة مستقلة لكل من سورية ومصر، وذلك عن طريق انتخابات عامة حره، وبضمان الحريات العامة، كما طالب بحماية الاقتصاد والصناعة في سوريا، وايجاد توازن في العلاقات التجارية بين الاقليمين.

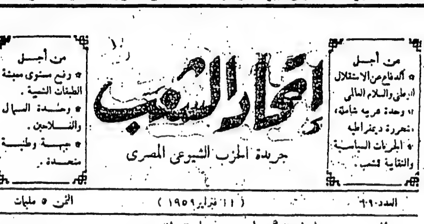
وكانت هذه التطورات جميعها بعض الأسباب التي دعت قيادة الحزب الشيوعي المصري الواحد. الى اعادة النظر في موقفها من الأسلوب الذي تمت به الوحدة المصرية السورية فأعاد إحياء برنامج المطالب الديمقراطية، الذي كان قد وضع على الرف، وهو ما اعتبرته «حدتو» يسارية مفرطة، تغلب وجه الصراع على وجه التحالف في العلاقة مع عبد الناصر. لينتهي الأمر بانسحابها من الحزب، متهمة الآخرين بأنهم تكتلوا ضدها، ورفضوا طرح موضوعات الخلاف للحوار داخل الحزب، بل وفصلوا أربعة من قادتها، كان على رأسهم «شهدي عطية الشافعي»، الذي كان يساند بقوة، خط التحالف بلا حدود مع قيادة عبد الناصر.

ولو أن الشيوعيين كانوا قد استجابوا للانذار الذي تقدم به اليهم- في سبتمبر ١٩٥٨- «أنور السادات»- المشرف العام على تنظيم الاتحاد القومي- فحلوا منظماتهم المستقلة، وقبلوا الدخول كافراد في عضوية الاتحاد القومي، لجنبوا أنفسهم عذاب سنوات التصفية التي تحملوها بصلابة شخصية تشهد لنوعهم الانساني بالتفرد، ورغم أنها لم تحل دون تحقيق الهدف من حملة التصفية، اذ حلت هذه المنظمات نفسها فعلا في العام ١٩٦٥، الذي قبل فيه الشيوعيون كثيرا مما كانوا قد رفضوه في عام ١٩٥٨.

وكان السادات قد استدعى «محمود أمين العالم»- عضو اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي المصري (الواحد)- الى بيته في الهرم، وخلال سبع ساعات دارت بين الاثنين مناقشة مجهدة، أعلن فيها السادات، أن النظام لن يقبل وجود أي تنظيم سياسي في البلاد سوى الاتحاد القومي، وأن المجال الوحيد المفتوح أمام الشيوعيين للاشتغال بالسياسة، هو حل الحزب، والانضمام كافراد الى هذا الاتحاد، فاذا أصروا على البقاء كحزب سياسي. فسوف يسحقون كما سحق الاخوان.. ومع أن «العالم» قد دافع بشدة، عن حق الشيوعيين في التنظيم، باعتبارهم قوة وطنية، ولفت النظر الى أن اتخاذ اي أجراء ضد الحزب الشيوعي سوف يكون ضربة للنظام أيضا، الا أن السادات لم يتزحزح عن موقفه.

وقد يبدو الآن غريبا أن تستعر الخلافات بين الشيوعيين حول قضية مثل قضية «الاتحاد القومي» التي تصاعد الصراع حولها وتفاعل مع غيره من الصراعات التي انتهت بتحطيم حزبهم الواحد، لكن كثيرا من الأوهام الثورية كانت شائعة آنذاك- ربما ماتزال- ولعلهم لوقبلوا اقتراح «السادات» فحلوا حزبهم، لما نالوا اكثر مما نالوه حين القوا

بمناسبة العيد الاول للوحدة المصرية السورية صدر هذا العدد من جريدة اتحاد الشعب يحدد نقاط الخلاف بين الشيوعيين وعبد الناصر حول قضية الوحدة



من أجل
• الدفاع عن الاستقلال الوطني والسلام العالمي
• وحدة عربية شاملة متحررة ديمقراطية
• الحريات السياسية والنقابية للشعب

اتحاد الشعب

جريدة الحزب الشيوعي المصري

من أجل
• رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية
• وحدة العمال والفلاحين
• جبهة وطنية متحدة

العدد ٦٠ (١١ فبراير ١٩٥٩) الثمن ٥ مليمات

الديموقراطية أساس حماية الوحدة

في الجمهورية العربية المتحدة

مؤتمر الانتصارات العظمى

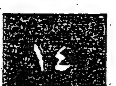
باعلامهم الحمراء أمام أبواب الاتحاد الاشتراكي، والتعبير لمحمد حسنين هيكل الايديولوجست المعتمد للناصرية، أما الذى يدعو الى ضحك كالبكاء، فهو أن عبد الناصر نفسه، اعترف- بعد انفصال سوريا- أن الاتحاد القومي كان تجمعا للرجعية، بل إن البعثيين الذين كانوا يؤيدون الحكم، ويحرضونه ضد الشيوعيين، ليخلوا لهم وجه عبد الناصر، قد خاضوا انتخابات «الاتحاد القومي» في سوريا، فلم يحصلوا الا على ٥٪ من مقاعد وحداته القاعدية، وقد ثبت بعد ذلك أن شبكة للمخابرات بسوريا، مرتبطة بالرئيس عبد الناصر مباشرة، كانت تتصل بالعناصر اليمينية وتشجعها على الوقوف في وجه البعثيين، وتعدهم بدعم السلطات لهم في انتخابات الاتحاد القومي، وتبشرهم بأن تكون الانتخابات المقبلة، وسيلة للتخلص من البعثيين.

وكان لابد وأن تمر في النهر مياه كثيره، ليدرك معظم الشيوعيين أن التركيبة الناصرية، لم تكن راغبة أو قادرة، على أن تفرق بين الشيوعيين الذين يؤيدونها بنسبة ١٠٠٪، وبين الذين يؤيدونها بنسبة ٧٠٪ ولم يكن يعنيها تأييد البعثيين لها، بعد أن سلموها «البضاعة»، اذ أن ماكان يعنيها في الواقع، هو الا يكون هناك نشاط مستقل، خارج اطار تنظيماتها وأهدافها، حتى لو كان يرفع أعلام تمجيدها، ويهتف بأسمها ليل نهار. ولذلك استورد من الديكتاتور البرتغالي «سالازار» صيغة «الاتحاد القومي» الذى ثبت فيما بعد، أنه لم يكن حزبا للبرجوازية، ولا «جبهة وطنية»، بل مجرد جهاز اداري، يقوم بمعاونة اجهزة الدولة، في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ويعطيهم شعورا مزيفاً بأنهم يشاركون في حكم بلادهم.

وكان شهدى عطية الشافعي قد غادر الحياة منذ ست سنوات، حين أصدر صلاح نصر- مدير جهاز المخابرات الناصرى بين ١٩٥٧و ١٩٦٧- كتابه الشهير «الحرب النفسية/ معركة المعتقد»، ليقول فيه أن التجارب قد اثبتت أن الوسيلة الناجحة، للقضاء على المعتقدات المناوئة، هي تجميع المؤمنين بها، ونفيهم الى مكان بعيد، يعزلون فيه عن العالم، فترة لاتقل عن خمس سنوات، لايتصلون فيها بانسان، وتركهم لعوامل الخلاف والفرقة، التي سوف تتكفل بأن يصفوا انفسهم بأنفسهم..

وذلك ماكان

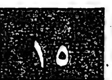
فرج الله الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعي اللبناني قتل تحت التعذيب وأذابوا جثته في الأحماض



تصاعد الصدام بين «عبد الناصر» و«عبد الكريم قاسم» حول زعامة حركة القومية العربية، بايقاع أسرع مما توقع الجميع، واشتعلت الحملة الدعائية بين البلدين، وأسرعت الأجهزة الناصرية السرية، لتساعد أنصارها في بغداد، وتحرضهم على محاولة الانقلاب على حكم «قاسم» والاستيلاء على السلطة في العاصمة العراقية، فقام «عبد الوهاب الشواف» آمر لواء الموصل، بتمرد عسكري على «قاسم» دعمته الأجهزة المصرية بشكل مكشوف، لكنه انتهى نهاية مأساوية، اذ ضرب «قاسم» مقر قيادة المتمردين بالطائرات، وقتل «الشواف» وانصاره، ووقع الصدام في الموصل بين الشيوعيين والقوميين، فحدد موعد الوجبة الثانية من حملة الاعتقالات ضد الشيوعيين المصريين، التي تمت في ٢٨ مارس ١٩٥٩، وبعد أسبوعين فقط، من هزيمة «الشواف»، مما أكد أن الاعداد لها قد سبق القيام بها بوقت طويل.

وفي ٢١ مارس ١٩٥٩ تم إخلاء معتقل القلعة ليكون مستعدا لاستقبال الوجبة الجديدة التي شملت هذه المرة أكثر من ٧٠٠ من القيادات الوسيطة في المنظمات الشيوعية، ومن الأعضاء القاعديين، بدت أشبه بعملية اجتثاث كامل لكل ماهو شيوعي، وضمت- فضلا عن الشيوعيين- عشرات من التقدميين والديمقراطيين المعروفين بتعاطفهم مع الشيوعيين، والنقابيين الحريصين على استقلالية النقابات عن السيطرة الحكومية، وأنصار السلام، وعدد من الصحفيين الديمقراطيين كان من بينهم كل محرري القسم الخارجي بجريدة «المساء» وعدد من محرري مجلات وصحف «الرسالة الجديدة» و«روز اليوسف» و«الجمهورية» و«الشعب» كما ضمت- لأول مرة- عددا كبيرا من النساء.

واقتيد «شهدى عطية الشافعي»، وبقية ضحايا الوجبة الأولى الى سجن الواحات الخارجة، الذي بدا نموذجا مثاليا للمنفى الذى يصلح لتصفية نفسية وبدنية تجتث الشيوعيين من الخريطة المصرية، فهو يقع في الصحراء الغربية على بعد ٨٠٠ كيلو مترا من القاهرة، وأقرب نقطة اليه على النيل، تقع على بعد ٢٠٠ كيلو مترا. وكان السجن قد افتتح في أغسطس ١٩٥٨، بالقرب من قرية «المحاريق» بالواحات الخارجة، ونقل اليه ٦٠ سجينا شيوعيا، ممن صدرت بحقهم أحكام بالسجن خلال السنوات الست السابقة على هذا التاريخ، فضلا عن مائة من الاخوان المسلمين، كانوا يمضون الاحكام الصادرة ضدهم من محاكم الشعب، عامي ١٩٥٤و١٩٥٥، ثم أضيف اليهم ضحايا حملة يناير ١٩٥٩.



وبعد أسبوعين من وصولهم الى معتقل المحاريق، أعيد ٦٤ منهم الى «سجن مصر العمومي» بالقاهرة، حيث تلقوا بمجرد وصولهم قرار الاتهام الصادر بحقهم، وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٩ نقلوا الى سجن الحضرة بالاسكندرية لتبدأ محاكمتهم بتهمة تأسيس وادارة الحزب الشيوعي المصري، أمام محكمة عسكرية عليا برئاسة الفريق «هلال عبد الله هلال» قائد سلاح المدفعية.. وفي بداية نوفمبر من نفس العام، انتهت المحاكمة، وتقرر اعادتهم الى القاهرة، ليفتتحوا سجن «أوردي أبو زعبل»..

وقبل عشرة ايام من انتهاء المحاكمة في تلك القضية، كان «شهدى عطية الشافعي» و٤٧ آخرون قد انتقلوا من الواحات الى سجن مصر، في انتظار انتهاء المجلس العسكري من محاكمة المتهمين في القضية الأولى، وبانتهائها تم ترحيلهم الى سجن الحضرة، ليتلقوا قرار اتهامهم بادارة وتأسيس الحزب الشيوعي المصري (حدتو).

وفي الجلسة الافتتاحية للمحاكمة (٨ مارس ١٩٦٠)، القى «شهدى» كلمة قال فيها:



محمود أمين العالم واسماعيل صبرى عبد الله وعدد من رفاقهما فى قفص الاتهام أثناء محاكمتهما أمام المجلس العسكرى بالاسكندرية فى صيف ١٩٥٩

- إننى ازيد الحكم الوطنى القائم، لان هذا هو واجب كل وطنى مخلص، لا أفعل ذلك طمعا فى ثمن، ولا رهبة أو خوفا ، فقد سبق اعتقالى والحكم على بالاشغال الشاقة فى العهد الملكى، وقال لى والدى: ان فى الامكان السعى لتخفيف الحكم، فقلت له: السجن أحب الى من أعمال الجبناء.. وسوف أستمر فى تأييد الحكم القائم حتى لوصدر الحكم بادانتى..

وأضاف:

- هل احاكم لمجرد أننى اعتنق المبادئ الشيوعية كوصف الادعاء؟ حتى لوثبت للمحكمة أننى أزيد النظام، ولا أسعى لقلبه؟.. هل أحاكم لمجرد اعتناقى لمبدأ ؟!.

وعلق «شهدى» على زعم الادعاء، بان تأييده للنظام مؤقت، وان اعتناقه للشيوعية، مؤشر على أنه سيستخدم القوة لقلب النظام، لأن كل الثورات الشيوعية قامت على العنف، فقال:

- لم تقم ثورة ضد حكم وطنى.. فالثورات تقوم ضد الحكم الرجعى الخائن.

واضاف أن المسئول عن الأزمة بين «عبد الناصر» والشيوعيين، هو الاستعمار والصهيونية، اللذان استغلا الخلافات البسيطة، بين الطرفين، لاثارة الشكوك بينهما، وتنبأ بأن السحب سوف تنقشع يوما، وتشرق الشمس من جديد.

-١٥-



وعلى عكس ماتنبأ به «شهدى عطية»، فقد كانت السحب تتكاثف بشدة، خلال الشهور التى كان يحاكم اثناءها.. كان الحكم الوطنى ينتقل بحملة التصفية الى مرحلة جديدة، اذ لم تتواصل الحملة الدعائية المكثفة ضد الشيوعية، وحملات الاعتقال فحسب، بل وبدأت كذلك التصفية الجسدية، بالتعذيب والتجويع والقتل.

كانت هناك خمسة مراكز رئيسية لعملية الابادة الشاملة للشيوعيين، هى معتقلا «المحاريق»- بالواحات الخارجه- و«العزب» - بالفيوم- وسجنا القناطر الخيرية- رجال ونساء - ، والسجن الحربى، الذى اقتيد اليه المجندون الذين شكت اجهزة الأمن فى انهم شيوعيون..

وفيما عدا السجن الحربى الذى بدأت عمليات التعذيب داخله مع بداية الحملة فقد كانت المعاملة السائدة فى المراكز الأربعة الأخرى، تقوم على تنفيذ خطة العزل الكامل عن الحياه، وتحريم اتصال الشيوعيين بغيرهم من السجناء، ووضعهم فى ظروف معيشية بالغة التعاسة، وخاصة فى معتقلى «المحاريق» و«العزب»، وحرمانهم من ابسط حقوق الانسان، ورغم أنهم كانوا جميعا- حتى تلك اللحظة- اما معتقلين، أو مجرد متهمين فى قضايا لم تصدر فيها أحكام بعد، حتى حق تناول الطعام الذى كانت كمياته ونوعيته تكاد لاتكفى لكى يستمر الانسان حيا.

وحتى ٨ نوفمبر ١٩٥٩، وهو التاريخ الرسمى لافتتاح «أوردى ابو زعبل» الذى تصاعدت بين جنباته خطة التصفية البدنية والنفسية الى ذروتها، كان قد سقط من بين الشيوعيين المصريين، شهيدان بالتعذيب حتى الموت اغتيل أولهما- وهو محمد محمود عثمان- فى مبنى المباحث العامة فى طنطا، الذي كان قد اقتيد اليه، فى ابريل ١٩٥٩ ، حيث قام البكباشى أنور منصور بتعذيبه فى محاولة للحصول على معلومات منه، حول تنظيمات الحزب الشيوعى المصرى، بالوجه البحرى، وكان قد تولى مسئوليتها بعد حملة أول يناير، وتواصل التعذيب حتى لفظ محمد محمد عثمان آخر انفاسه، واخفيت جثته، ولم تظهر حتى اليوم.

وفى يوليو من العام نفسه، لفظ عامل النسيج «مصطفى شوقى البهنساوى» انفاسه تحت التعذيب فى السجن الحربى، واخفيت جثته، ولم تظهر حتى اليوم،

وكانت حملة اعتقالات الشيوعيين السوريين، قد بدأت فى الاقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة، قبل بدء الحملة ضد رفاقهم المصريين بحوالى أسبوعين.. وشن «عبد الحميد السراج- وزير داخلية الاقليم السورى- حملة شرسة على اعضاء الحزب، الذين اقتيدوا الى المعتقلات والسجون السورية، ومنها سجن المزة الشهير، وفى مركز تابع للمباحث السورية، اعتقلت أجهزة «السراج»، سكرتير عام الحزب اللبنانى، «فرج الله الحلو»، الذى كان قد تسلل الى «سوريا» باسم مستعار هو «عساف منصور»، ومع أنه كان قد لفت نظر الجلادين الذين كانوا يعذبونه، الى أنه مريض بالقلب، الا انهم واصلوا تعذيبه، حتى لفظ آخر انفاسه، فحملوا جثته ودفنوها فى مزرعة أحدهم، ثم خشوا أن يعرف احد مكانها فأخرجوها، ونشروها بالمناشير الى عشر قطع، والقوا بها فى حوض يمتلئ بحامض الكبريتيك المركز، حتى تحللت تماما، ولم تبق منها سوى رغوة رمادية اللون..

ولعل «شهدى عطية الشافعى» لم يتصور أن الامور قد وصلت الى هذا الحد، ذلك أن احدا لم يكن يعرف آنذاك ماجرى فى السجن الحربى، ولاماكان يحدث بين جدران الأوردى، وكان لابد أن يموت هو نفسه امام أبواب الاوردى، وهو يهتف بحياة عبد الناصر، ليفتدى بميتته الآخرين..

وذلك هو الفصل الأخير الذى نرويه فى العدد القادم.


مصر
والخليج

يستحيل .. لازم أجمع
توقيعات علشان
نسحب قواتنا من
الخليج
إرسال قوات
مصرية
للخليج

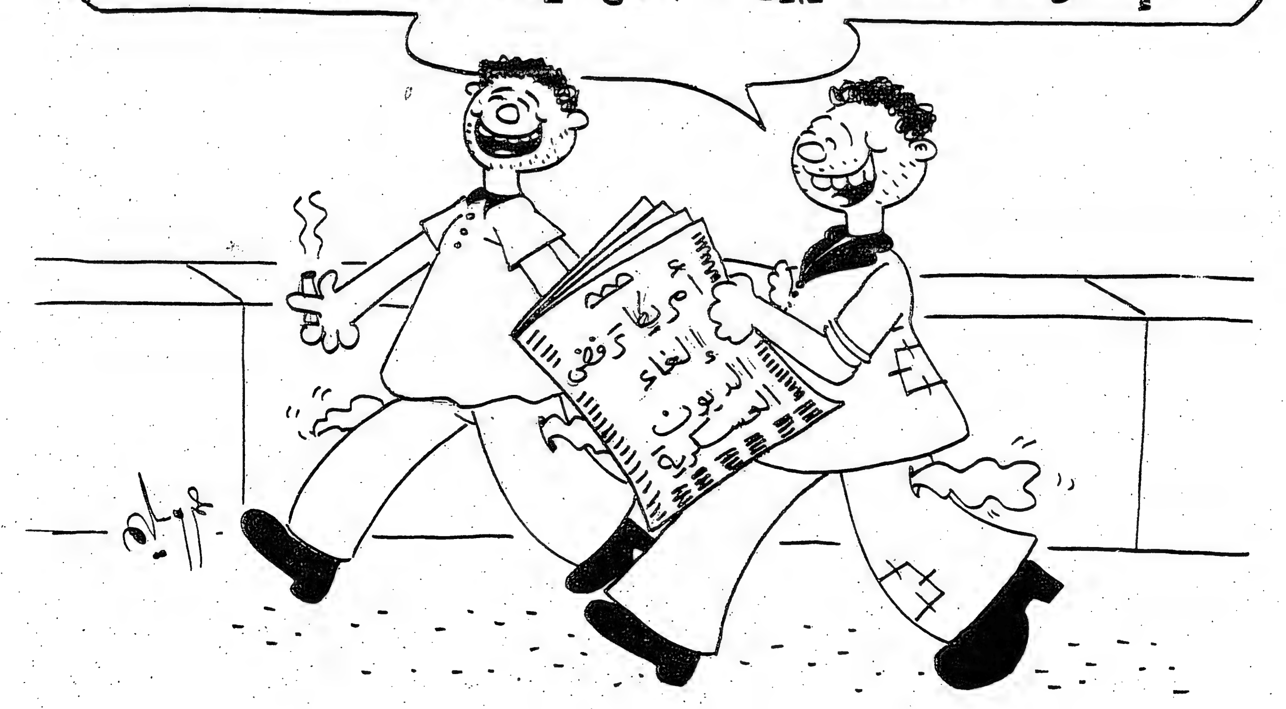



لو سمحت ..
عاوز أقابل
الريس
آسفين يا حضرة .. الريس
مقره هناك .. ف البيت الأبيض


بحبك
بحبك




عال.. العسكري مشي .. دلوقتي بس ممكن نتكلم بصراحة عن دور مصر ف أحداث الخليج ..!


مافيهاشي حاجة لما نطلع من المولد بلا حمص .. المهم العالم كله يعرف إننا ولاد حلال وطيبين .. بنعمل الخير ونرميه البحر ..!
أمريكا ترفض إلغاء الديون العسكرية





مصر تدخل عصر الهيمنة الكاملة لصندوق النقد

١٠ مليار دولار تناقش جدولتها الشهر القادم فى باريس

محمود الخضرى

تبدأ الحكومة المصرية فى ٢١ نوفمبر الحالى جولتها الثانية من المباحثات مع نادى باريس بعد ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف، وذلك للتفاوض على جدولة جزء من الديون الخارجية، للدول الكبرى والأعضاء بنادى باريس

وكانت قد جرت مفاوضات فى مايو عام ١٩٨٧ لجدولة حوالى أربعة مليارات دولار قبول بعد الحكومة المصرية فى ذلك العام لشروط صندوق النقد الدولى، وتعهدها برفع جميع أسعار السلع والخدمات ، وخفض الدعم وتغييرات فى نظم وأشكال الاقتصاد..

ومنذ منتصف عام ١٩٨٨ وحكومة د. عاطف صدقى رئيس الوزراء تسعى لاتفاق جديد مع صندوق النقد، والحصول منه على «شهادة تزكية» لتذهب بها إلى نادى باريس لجدولة جزء آخر من الديون.. وظلت المفاوضات على مدى عامين فى حالة جذب وشد من طرف واحد، الصندوق يفرض المزيد من المطالب والشروط، والحكومة المصرية تستسلم وتوافق على مطالبه.

ويبدو أن ازمة الخليج لعبت دورا بارزا فى وضع نهاية لمفاوضات صندوق النقد مع مصر، خاصة بعد الموقف السياسى المصرى من أزمة الخليج والدعم الامريكى سياسيا لمصر فى تلك المفاوضات ويرى المراقبون ايضا أن الحكومة المصرية أحسنت استخدام آثار الازمة الاقتصادية عليها فى مفاوضاتها مع الصندوق.

وقد جرت الجوله الاخيرة (فى نهاية شهر سبتمبر الماضى) بالعاصمة الامريكية واشنطن بين مصرو الصندوق، أثناء الاجتماع السنوى المشترك لمؤسسى صندوق النقد والبنك الدوليين فى جو أكثر سهولة عما سبق من جولات أخرى. فحسب المعلومات المتوفرة عن تلك الجولة.. عرضت مصر تقريرا عن خسائرها بسبب موقفها ضد العراق فى أزمة الخليج.. وقدرت الخسائر المباشرة خلال عام واحد فقط بحوالى ٤ر٥ مليار دولار علاوة على تضاعف تلك الخسائر بأكثر من مرة فى السنوات القادمة، فى حالة استمرار الأوضاع بالخليج على ماهى عليه..

ورأت الحكومة المصرية أن الوضع على شكله الحالى، ومالحق مصر من خسائر سيؤثر بالسلب على كافة خطط برنامج لاصلاح الاقتصادى المطلوب تنفيذها طبقا لما يراه الصندوق.. وسيكون الوضع أكثر سوءا ان لم يتم الاتفاق، وإتاحة الفرصة لاتمامه حتى يتسنى لمصر جدولة ديونها المستحقة عن الفترة الماضية من نهاية عام ١٩٨٨. وقالت مصر فى تقاريرها المقدمه لاجتماع واشنطن مع الصندوق، أن تأخير توقيع الاتفاق لاكثر من عام ونصف العام، زاد من حجم الديون المراد جدولتها من ٦ مليارات دولار الى أكثر من هذا ، مما يفاقم من الأزمة فى المفاوضات.

وبعد ثلاثة أيام من بداية جولة واشنطن الاخيرة... صدرت تعليمات للمشير أبو غزالة مساعد رئيس الجمهورية، للالتحاق ببعثه التفاوض التى ضمت «د. كمال الجنزورى ود. عاطف عبيد. ود. موريس مكرم الله ود. صلاح حامد». وحمل مساعد رئيس الجمهورية معه لواشنطن رسالة واضحة لادارة الصندوق ، تعبر عن وجهة نظر رئاسة الجمهورية .. وتفيد بأن الاتفاق مع الصندوق أصبح ضروريا وهاما حتى يتسنى لمصر الخروج من أزمة الخليج «منتصرة» اقتصاديا.. أو احسن وضعا من الوضع الحالى علاوة على أن هذا لايعنى تخلى مصر عن أى التزامات ضمن برنامج للاصلاح الاقتصادى كما أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدى بسبب أزمة الخليج، عن إصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية.. ويجب الفصل بين مايحدث فى الخليج سياسيا وأوضاع مصر الداخلية ولكن لايمكن الفصل بين أزمة الخليج وأثارها الاقتصادية على مصر، كدولة متضررة من هذا.

وتؤكد دوائر اقتصادية أن الايام الأخيرة من جولة مفاوضات الصندوق ومصر بواشنطن ، والتى انضم اليها مساعد رئيس الجمهورية، لعبت دورا فى انهاء العديد من نقاط الخلاف بين الطرفين

اتفاق نوايا

وفى الثلاثة أيام الاخيرة من شهر سبتمبر الماضى تم الاتفاق مع صندوق النقد على اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى باتفاق الطرفين، وتحديد موعد لبحث جدولة الديون المصرية على أن يتولى مدير عام الصندوق مشيل كامديسو إجراء اتصالات مع الدول الدائنة ، يعلنهم باقتناع الصندوق بنوايا وسياسات مصر لتصحيح المسار الاقتصادى.. ومن ثم ضرورة جدولة ديون مصر لدى تلك الدولة، وتوفيرموارد مالية جديدة لمصر، لمساندتها فى خططها الاقتصادية القادمة وأن يتبع هذه الخطوة عقد اجتماع فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ بنادى باريس يضم الدول الدائنة لاعادة جدولة مايقرب من (١٠) مليارات دولار.

وقد تم الاتفاق على أن تزور مصر بعثه من صندوق النقد فى وقت لاحق برئاسة نائب رئيس المدير الاقليمى لصندوق النقد لبحث، ماتم التوصل اليه فيما تم الاتفاق عليه فى واشنطن من وضع اتفاق نوايا مبدئ، يجرى على أساسه توقيع الاتفاق النهائى قبل الذهاب لنادى باريس فى شهر نوفمبر الحالى.

وتركزت نقاط اتفاق النوايا بين الطرفين على البدء فى اجراءات سريعه وفورية لسد وخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وميزانها التجارى والبالغ ١٦ مليار دولار.. وخفض النفقات الحكومية وزيادة ايراداتها العامه.

برنامج عاجل

وفى اول النصف الثانى من شهر أكتوبر الماضى ، وصلت للقاهرة بعثه من صندوق النقد للاطلاع على برنامج الاصلاح الاقتصادى، الذى وضعته الحكومة المصرية لتنفيذه والالتزام به خلال الفترة القادمة.

ومنذ عودة بعثة مصر من واشنطن بدأت الحكومة التنفيذ الفورى فى برنامج عاجل سيستغرق الشهور الباقية من العام المالى الحالى وتنفيذ ماتم الاتفاق عليه فى خطاب النوايا المؤقت..

وتضمنت الاجراءات التى بدأت الحكومة فى تنفيذها لخفض النفقات وزيادة الايرادات:

زيادة اسعار رغيف الخبز بكافة أنواعه بخفض وزنه وقطره .. بواقع ٢٥ جراما لرغيف الخبز البلدى. وعلى حسب أرقام وزارة التموين فقد حقق هذا الخفض حوالى ١٦٧ مليون جنيه.. وقد لجأت الحكومة لهذه الطريقة حتى تتلافى أى ردود فعل جماهيرية خاصة وأن البلاد مقبلة على انتخابات برلمانية.. وقد ارتفع سعر الرغيف بعد هذا الاجراء من خمسة قروش الى ٦٫٥ قروش.. وفى نفس الوقت تم رفع سعر جوال الدقيق المسلم للمخابز بحوالى ٧ جنيهات، على أساس أن عدد الأرغفة المستخرجة من كل جوال ارتفعت بواقع ٢٠٪ بعد خفض وزن وقطر الرغيف

وتضمن الاتفاق أن يتلو هذا الاجراء مرحلة ثانية لزيادة سعر رغيف العيش لم تحدد بعد.

وماحدث لرغيف الخبز البلدى، جرى لرغيف الخبز «الفينو» فقد تم زيادة سعره من ٥ قروش الى ٧٫٥ قرشا على أن يتم رفعه الى عشرة قروش خلال شهور قليلة وقبل نهاية العام الحالى.

ويقول خطاب النوايا أن هذا الاجراء فى رغيف الخبز فقط، سيوفر سنويا مايقرب من ٤٠٠ مليون جنيها

واتخذت الحكومة الاجراء الثانى فى اتفاقها مع الصندوق بزيادة سعر البنزين بواقع خمسة قروش للتر، وتعد هذه الزيادة الثانيه فى أقل من ثلاثة شهور وقال الاتفاق أن هذا الاجراء سيخفض مايقرب من ٣٠٠ مليون جنيه سنويا وتعتبر تلك الزيادة فى سعر البنزين الخطوة الثانية ضمن خطة متوسطة المدى لربط أسعار الطاقة بالأسعار العالمية.

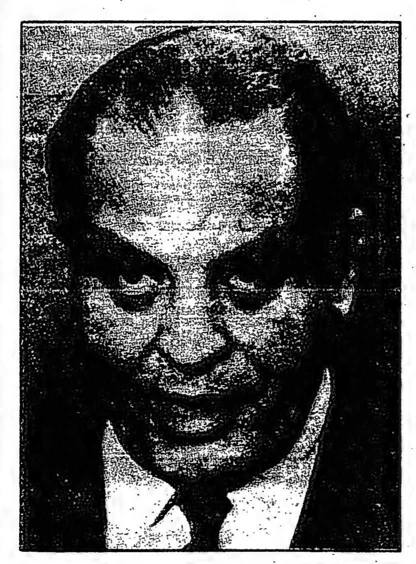
وبدأت الحكومة من شهر نوفمبر الحالى تطبيق زيادة أسعار الكهرباء بواقع ١٥٪ لمستهلكى المنازل والصناعة والاستهلاك التجارى.

كما بدأت الحكومه تنفيذ ما التزمت به فى اتفاق الصندوق، بزيادة أسعار منتجات الألبان والجبن المستورد والمحلى والسمن الصناعى.. وتحقق الحكومة من هذا الاجراء وحده ٢٠٠ مليون جنيه سنويا

وشملت التزامات الحكومة زيادة أسعار الأسمدة والمبيدات للمحاصيل الزراعية، لتصل الزيادة خلال ٦ شهور فقط ١٥٠٪ على أن يتزامن مع هذا الاجراء فتح مجال استيراد المبيدات والاسمدة للقطاع الخاص، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية بشكل تدريجى.

والى جانب هذا يجرى الاعداد لتنفيذ عدد من القرارات لزيادة أسعار ورسوم الخدمات والسلع لتصدر تدريجيا على فترات زمنية متباعدة.

أبو غزالة



قوانين جديدة

وفور عودة البعثة الاقتصادية الحكومية من واشنطن، تم انهاء قانون جديد لسرية الحسابات بالبنوك، كجزء من الاجراءات المصرفية، التى تستهدف جذب رؤوس الاموال واصحاب المدخرات.. وهذا ماعرضته مصر على صندوق النقد. وتتوقع الحكومة أن هذا القانون سيحقق معدلات عاليه من الاستثمار وتحقيق سيوله نقدية بالبنوك والجهاز المصرفى. ولزيادة موارد الدولة السيادية تم اعداد مشروع قانون جديد لضريبة المبيعات ، لتحل محل ضريبة الاستهلاك وقالت الحكومة فى اتفاق نواياها لصندوق النقد أن الضريبة الجديدة سترفع حجم الموارد السيادية من الضرائب بشكل عام من ٦ مليارات جنيه الى ٩ مليارات وعلاوة على هذا القانون فان الحكومة- كما قالت فى خطاب نواياها- أن هناك مشروعا متكاملا للضريبة الموحده سيتم الانتهاء منه خلال شهور لعرضه على مجلس الشعب فى تشكيله الجديد.

سعر الفائدة والتعويم

وارتضى طرفا المفاوضات (مصر والصندوق) على فتح سعر الفائدة بالبنوك على الايداع لتصبح ١٢٪ كحد ادنى و٢٢٪ كحد أقصى، على أن يكون الباب مفتوحا امام كل بنك لاختيار سعر الفائدة المناسب دون تدخل من البنك المركزى، الا اذا زادت الفائدة عن الحد الأعلى.

وشكلت الحكومة لجنة مصرفية برئاسة د. صلاح حامد محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد لبحث تفاصيل مشروع الفائدة الجديد لاقراره والعمل به خلال فترة لاتتجاوز ديسمبر القادم..

وبخصوص الاتفاق حول تعويم الجنيه المصرى، وتوسيع دائرة السوق المصرفية الحرة.. التزمت الحكومة بوضع جدول زمنى لمناقشته مع الصندوق خلال فترة لاحقه.. ويقوم الجدول على أساس رفع بعض السلع تدريجيا من مجمع البنك المركزى حسب الأهمية وهى (الزيت- السكر- الشاى- الدقيق) ومن المقرر أن تكون البداية للشاى ثم الزيت فالسكر أما الدقيق فلم يتم حسم الموقف بالنسبة له حتى الآن.

ومن البنود الجديدة التى وردت فى اتفاق صندوق النقد، فرض رسوم جديدة على أرباح الشركات العامه والخاصة بما فيها البنوك.، وتم تسميتها برسم التنمية .. وتم تحديد نسبة هذه

الرسوم بواقع ٢٪ من اجمالى أرباح الشركات التى تزيد عن ١٨ ألف جنيه سنويا وتخصص حصيلة هذه الرسوم ضمن موارد الدولة السيادية ويعتبر البعض ان هذه الرسوم الجديدة خطوة نحو الالغاء التدريجى للاعفاءات الضريبية للمشروعات الخاصة وحتى لايكون هذا واضحا سيتم تطبيقها على كافة الشركات والبنوك العامه والخاصة والاستثمارية.

القطاع العام

وشملت مفاوضات مصر فى واشنطن جانبا من المناقشات مع البنك وخصخصة الاقتصاد المصرى وتعهدت الحكومة باعداد مشروع قانون جديد للقطاع العام، يتحول به القطاع العام لقطاع أعمال ويتيح المشاركة الخاصة فيه،، ويكون خطوة قادمة لوضع قانون موحد للقطاع العام والمشترك والخاص والاستثمارى..

وبالفعل تم اعداد مشروع القانون لاقراره سريعا، وإصدار قرار جمهورى به قبل تشكيل مجلس الشعب الجديد، تجنبا لأى اعتراضات متوقعه ضد هذا الاجراء، وسيلى هذه الخطوة، مرحلة أخرى لتحويل الهيئات العامه لشركات قابضة ويجرى الآن الاعداد للعمل بتلك الشركات ويتم اختيار من سيتولون ادارتها

وقال مصدر مسئول أن كافة الاجراءات السابقة والواردة فى اتفاق صندوق النقد والحكومة ستعرض على مجلس الشعب الجديد لاقرارها ضمن أول جدول أعمال المجلس.. وأن المناقشات ستكون بلاقرار فقط ولايمكن التراجع عن أى بند فيها وقال ان الحكومه لايمكن أن تتخلى عن تذكرة المرور الوحيدة لنادى باريس. وقال ان الحكومة ناقشت مع بعثة صندوق النقد التى زارت القاهرة فى أكتوبر الماضى اعتراضات رجال الاعمال على ضريبة المبيعات، وماتم تعديله من بنود بمايتفق ومصالحهم

ويمكن لنا أن نقول ان حكومة د. عاطف صدقى هى الحكومة الوحيدة خلال السنوات الماضية التى قبلت الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والرضوخ لمطالبه لتدخل مصر عصر صندوق النقد والهيمنة من هيئات التمويل المالية الدولية.. لتبدأ مرحلة تعد من أخطر مراحل مصر اقتصاديا على المواطن محدود الدخل.. والمزيد من ارتفاع الأسعار.. خاصة اذا علمنا أن المفاوضات لم تشر من قريب أو بعيد لأى شئ يخص دخول ومرتبات وأجور العمال والموظفين المصريين.







كل الناس سواء.. ولكن..

من أظرف الأقوال المأثورة عن «جورج أورويل»، تلك العبارة الواردة فى روايته الشهيرة «مزرعة الحيوانات»: «كل الناس سواء، ولكن بعضها متساو أكثر من غيره» وردت العبارة فى سياق السخرية من حالة يزعم فيها الحكام أنهم يعاملون الناس بالعدل، وهم يفعلون عكس ذلك بالضبط.

ومنذ كتب أورويل العبارة، والناس يقتطفونها كلما واجهوا حالات مماثلة من الظلم المتنكر فى رداء العدل، وقد وجدتها مناسبة تماما لوصف ماحدث منذ بضعة أسابيع فى مؤتمر الدول الصناعية الكبرى الذى انعقد فى مدينة هيوستون الامريكية.

وأصل القصة وهو يعرفه معظم القراء، هو ماذأب صندوق النقد الدولى على طلبه من مصر، منذ سنوات وسنوات، من أن تقوم بالغاء الدعم الذى تقدمه الحكومة للفقراء فى صورة تخفيض لأسعار بعض السلع الغذائية الأساسية، اهمها القمح، وان تقوم ببيعها للناس بأسعارها الحقيقية أى بالأسعار التى يحددها العرض والطلب، مما يعنى أن يرتفع سعر رغيف الخبز مثلا الى أكثر من عشرة قروش. هذا عدا أسعار مختلف السلع التى تعرضها الجمعيات التعاونية ومحلات القطاع العام بأسعار مخفضة، بالاضافة الى البترول ومشتقاته والغاز الطبيعى والكهرباء الخ مما لابد أن يترتب عليه ارتفاع أسعار عدد كبير جدا من السلع والخدمات

وقد كان موقف الحكومات المصرية المتعاقبة هو محاولة التملص بقدر الامكان من هذا الطلب، فتحاول أن تخفض الدعم بعض الشئ دون أن تلغيه، أو أن تحاول تأجيل التخفيض الى أطول أجل ممكن، او أن تحاول إقناع الصندوق بأن الالغاء أو التخفيض من شانه توليد آثار اجتماعية وسياسية خطيرة، فاذا بالصندوق ثابت عند موقفه لايتزحزح وحججه دائما هى: الدعم يسبب التضخم، الدعم ضد الكفاءة الاقتصادية، الدعم يؤدى الى التبديد، الدعم مسئول عن عجز ميزانية الدولة، الدعم يؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية. وعبثا تحاول الحكومة أن تقول ان استمرار الدعم ضرورى لأسباب اجتماعية وانسانية، وهى فى الواقع ترتعد خوفا من أن يؤدى الغاء الدعم الى مظاهرات ومتاعب سياسية.

***

ثم حدث خلال هذا الصيف أن اجتمع فى هيوستون رؤساء الدول الصناعية الكبرى التى اصطلح على تسميتها بدول التحالف الغربى فى موتمرهم السنوى السادس عشر، وأعلنت الولايات المتحدة فى المؤتمر أن على دول السوق الأوربية المشتركة أن تقوم بالغاء ماتقدمه من دعم لسلعها الزراعية، على أساس أن هذا الدعم يخل اخلالا خطيرا بمبدأ حرية التجارة. والحقيقة أن الدافع الحقيقى لهذا الموقف الأمريكى ليس أن هذا الدعم يخل بمبدأ حرية التجارة ، بل أنه يضر ضررا بليغا بصادرات الولايات المتحدة الى أوربا، اذ أن هذا الدعم يجعل المستهلك الأوربى يفضل شراء منتجات بلاده على المنتجات الزراعية الأمريكية. كان رد السوق الأوربية ، الذى جاء على لسان «فرانس أندريسون» المسئول عن النظام التجارى فى السوق، هو أن نظام الزراعة الأوربى لايسمح بالغاء الدعم، اذ أن هذا النظام يقوم على عدد كبير من الزارعين الصغار نسبيا، والذين يحتاجون الى حماية من الدولة. كانت السوق الأوربية على استعداد للتفاوض حول بعض الاجراءات التى تحقق مزيدا من التكيف بين سياستها الاقتصادية ونظام التجارة متعدد الأطراف، ولكنها لم تكن مستعدة للتخلى عن سياستها الزراعية المشتركة وما تتضمنه من دعم للسلع الزراعية. لقد اعترف السيد أندريسون بأن نظام الدعم قد يتضمن بعض الخروج على نظام السوق الحر، ومع ذلك فقد أصر على ضرورة المحافظة على نظام الدعم «لاسباب سياسية واجتماعية وانسانية».

* * *

كان هذا فى حد ذاته طريفا، بالنظر إلى ماذأب الكبار على تلقينه لنا من ضرورة اتباعنا لنظام السوق الحر، ولو أدى ذلك إلى التضحية بالاعتبارات «السياسية والاجتماعية والانسانية» ولكن زاد الأمر طرافة موقف اليابان من هذا الصراع الدائر بين أوربا والولايات المتحدة. ذلك أن السيد «توشيكى كايفو» رئيس وزراء اليابان حاول بقدر استطاعته أن يتجنب الاشتراك فى هذه المعركة وتظاهر بانه لايسمع الحوار الدائر فيها لأنه لم يكن يرى لليابان مصلحة فى أن تقف مع أوربا ولا مع الأمريكيين فى هذة القضية. لايريد أن يقف مع أوربا لأن لديه مكاسب أهم يريد أن يحصل عليها من الأمريكيين، ولايريد أن يقف مع الأمريكيين لأنه لو عارض أوربا فى هذة القضية لجر على نفسه متاعب هو فى غنى عنها، إذ أن الأوربيين يمكنهم أن يقولوا له: بأى حق تتكلمون عن ضرورة الغاء الدعم وانتم تمنحون المزارعين اليابانيين دعما كبيرا بفرض وضع عوائق ضد استيراد الأرز من الخارج؟

* * *

كانت النتيجة أن الاقتصاديين والفنيين الأوربيين والأمريكيين المصاحبين للرؤساء، ظلوا ساهرين حتى الساعة الرابعة صباحا فى نقاش حاد يحاولون دون جدوى الوصول إلى حلّ وسط. ولما صدر البيان الختامى من المؤتمر تبين للجميع أن الولايات المتحدة قد تراجعت عن مطلبها ولم تستطع إجبار الأوربيين على الغاء الدعم الزراعى. لايشك أحد فى أن الولايات المتحدة لم تقبل هذا الوضع إلا مضطرة، ربما على أمل أن تنجح فى جولة أخرى عندما يكون لديها أشياء أخرى تضغط بها على الأوربيين. ولكن البعض أشار إلى أن الولايات المتحدة ربما قبلت هذا الوضع فى مقابل أن يقبل الأوربيون أن يغضوا البصر عما دأبت الولايات المتحدة على صنعه، وهو إخلالها المستمر بمبدأ حرية التجارة عن طريق ما تفرضه من قيود على وارداتها من المنسوجات حماية لصناعة النسيج الأمريكية ضاربة عرض الحائط بمبدأ حرية السوق.

لم يمنع هذا كله أن يصدر البيان الختامى للمؤتمر وفى صلبه الاشادة التقليدية بنظام حرية التجارة والسوق الحرة وعدم التدخل، وكيف أن الحرية الاقتصادية «شرط ضرورى لتحقيق الرخاء الاقتصادى فى العالم».

من الواضح إذن أن الدول الصناعية الكبرى على استعداد لأن تقبل الخروج على مبدأ حرية السوق من بعض الدول، ولكنها ليست على استعداد لقبول الخروج عليه إذا جاء هذا من دول أخرى. ذلك أن الشعوب كلها سواء، هذا صحيح، ولكن بعضها متساو أكثر من غيره!

المشروع القومي
الضرورة والدلالة

د. السيد الزيات

فجر خطاب الرئيس حسنى مبارك عشية ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة.. كثيرا من الجدل والاختلاف بين جمهور المثقفين ورجال السياسة حول أطروحة المشروع القومى.. الذى تعالت نبرة الالحاح عليه هذه الأيام، ولايكاد يخلو حديث عن متطلبات التنمية أو إشكاليات التحديث من الاشارة اليه.

ولقد انشعب الخلاف حول دافعية الدعوة الى هذا المشروع وضرورته تيارات وتوجهات شتى، أجملها الأستاذ سلامة أحمد سلامة (الأهرام ٣/ ٧/ ١٩٩٠) فى ثلاثة مواقف رئيسية مؤداها:

١- ان فكرة المشروع القومى لاتعدو أن تكون محاولة للهروب من المواجهة الحقيقية للمشكلات المزمنة، والأداء المتعثر، والقصور الفاحش الذى يعوق التقدم، ويحول دون تحقيق انجازات ملموسة تغير نوعية الحياة التى نحياها.

٢- ان الدعوة الى تطوير هذا المشروع ماهى الاحيلة ماكرة خبيثة، تخفى وراءها رغبة كامنة فى العودة الى الشمولية السياسية.. والحزب الواحد والرأى الأوحد بديلا عن التعددية السياسية.. الحزبية والفكرية.

٣- ان التشديد على ضرورة هذا المشروع ماهو الاتعبير ضمنى عن مشاعر اليأس أو التشكك فى امكانية اتساع دائرة الاصلاح الجارى بالفعل بحيث تستوعب كافة قطاعات المجتمع، وتنضو عن كاهله ركام المشكلات التى يعانيها.

وسواء صح هذا الرأى أم ذاك لسبب معين أو لآخر، فان هذه المواقف- على اختلاف مقاصدها- توحى بوجه عام أن معظم المشاركين فى حوار المشروع القومى- خاصة أولئك الذين ينكرون فكرته وضرورته- يعتقدون أن هذا المشروع لايعد وأن يكون عملا انشائيا إنتاجيا أو خدميا ضخما- شبيها بمشروع السد العالى- من شأنه استقطاب اهتمام المواطنين، وتفجير طاقاتهم الخلاقة وملكاتهم الابداعية، فضلا عن إلهاب حماسهم وتعبئة جهودهم.. وحفزهم الى العمل، وما يعنيه ذلك من انتشالهم من براثن حالة اليأس والقنوط والاحباط التى تخيم عليهم، ودفعهم الى المشاركة جديا فى جهود التنمية والتحديث التى تجرى على اتساع رقعة المجتمع.. وأملا فى مردود اقتصادى سخى، واستشرافا لاجتماع إنسانى أفضل.

وتلكم فى واقع الأمر- أو فيما نرى على الأقل- رؤية جزئية محدودة ومبتسرة، لا تستغرق الدلالة المعرفية لمفهوم المشروع القومى وفحواه، ولاتدرك حجية الدوافع الموضوعية الكامنة وراء الالحاح فى المطالبة بهذا المشروع وضرورة تطويره، سيما فى مجتمعات العالم الثالث النامية، التى لم تقطع بعد أشواطا طويلة على طريق النمو والتقدم، أو ما تزال تتلمس طريقها الواعد الى تحقيق ما تصبو اليه من غايات.

وحجتنا فى ذلك أن التنمية الشاملة- فيما هو متفق عليه- تعتمد بالأساس على ركنين رئيسين هما: التخطيط العلمى الرشيد من ناحية، والاعتماد على الذات والمشاركة الشعبية من ناحية أخرى. ويتوقف تحقيق هذين الركنين وتعميق الوعى بأهميتهما وحيويتهما على توافر مناسب، أوحد معقول، من الاجماع الشعبى، أو الاتفاق العام Popular Consensus على أساسيات العمل التنموى، وأبعاده، وأولوياته، ومتطلباته، فضلا عن مقاصده وغاياته. ولذلك فان تعثر- أو فشل- جهود التنمية فى معظم التجارب المجتمعية المعاصرة انما يرتد بالاساس الى افتقاد هذا القدر المطلوب من الاجماع الشعبى أو الاتفاق العام أكثر مما يعزى عادة الى قصور مصادر التمويل وتواضع الامكانات المادية، أو الافتقار الى الكوادر الفنية المدربة ومبتكرات التقنية المتطورة، أو تخلف أجهزة الادارة وتراخى ميكانيزمات الضبط والمتابعة والتقويم.

وهذا- فيما نزعم- أمر بدهى ومنطقى الى حد بعيد. ذلك أن معظم بلدان العالم الثالث النامية ينتمى- من حيث خصوصية البنية ووضعية التكوين- الى ضرب مميز من المجتمعات الانسانية هو ما تسميه أدبيات علم الاجتماع المعاصر (مجتمعات التعدد Plural Societies) أو (مجتمعات الموزاييك Mosaic Societies) تلك التى تعج بزخم التناقض، وأسباب التناحر.. وكل ما من شأنه تشويه هويتها، وتمزيق وحدتها، وتبديد طاقتها، والحيلولة دون تطوير صيغة عقلانية رشيدة للاجماع الشعبى أو الاتفاق العام، مما يؤثر سلبا فى ديناميات نموها، واحتمالات اجتيازها

فجوة التخلف التى ما تزال غائرة فى أعماق بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ. وتتعين ملامح وقسمات كل ذلك فى المعالم البنائية والثقافية الآتية:

أولا: تستغرق الزراعة التقليدية الجانب الاكبر من النشاط الاقتصادى فى معظم المجتمعات النامية، كما تشكل الصناعة الحديثة الى جوارها قطاعا حيويا ناميا ومميزا وان كان ما يزال ضيقا ومحدودا. وعلى الرغم من اصطباغ القطاع الصناعى بالصبغة الرأسمالية المتعارف عليها الى حد ما، وسيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية المعهودة عليه نسبيا، فان الطابع الاقطاعى وعلاقات الانتاج الاقطاعية التقليدية ما تزال هى النمط السائد والمسيطر فى مجال الزراعة الى حد كبير، وان كان ثمة بون شاسع بين كل من النمطين الاقطاعى والرأسمالى الشائعين فى تلك المجتمعات وبين النموذج التاريخى لكل منهما فى التجربة الأوربية. هذا فضلا عن تعدد وتنوع أشكال ونظم ملكية المشروعات الاقتصادية، وقيام مؤسسات القطاع العام الى جانب الوكالات الخاصة وروابط رجال الأعمال، وتداخل معظم هذه الأنشطة مع بعضها وسيطرة بعضها على الآخر فى كثير من المجالات.

ثانيا: من الثابت والمحقق تاريخيا واقعيا أن مجتمعات العالم الثالث النامية تتألف عادة من أخلاط عديدة وغير متجانسة من الجماعات البشرية- العرقية واللغوية والدينية والقومية....الخ- التى قضت معظم تاريخها وهى منفصلة عن بعضها اجتماعيا، ومتمايزة فيما بينها ثقافيا، ومكتفية بذاتها اقتصاديا، ومستقلة بإرادتها سياسيا. كما تتميز هذه المجتمعات أيضا ببناء طبقى اجتماعى مفتوح وعلى درجة عالية من التراكب والتعقيد. يضم فى أعطافه خليطا متنافرا من مختلف الطبقات والجماعات والفئات والشرائح الاجتماعية التى تنتمى الى مختلف التكوينات الاقتصادية- الاجتماعية التى خبرها المجتمع الانسانى على امتداد تاريخه. فهو من ناحية يشتمل على جانب من طبقات وفئات المجتمع الرأسمالى المعاصر كالبرجوازية، وعمال الصناعة، والفئات المتوسطة. ويشتمل من ناحية أخرى على جانب من الطبقات والجماعات التى ترتد الى مجتمعات ما قبل الرأسمالية كطبقة كبار الملاك الاقطاعيين، والفلاحين المعدمين، وطوائف الحرفيين. بالاضافة الى منظومة من الجماعات القبلية التى تنتمى الى مراحل بدائية متقدمة من التطور الاجتماعى، وخليط من الفئات والشرائح الاجتماعية والوسيطة التى أفرزتها عمليات الانتقال أو التحول التاريخى من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى مرحلة الرأسمالية. ناهيك عن تلك الطبقات والجماعات والفئات الاجتماعية الوافدة الجديدة التى تكونت- وتتكون- بين وقت وآخر نتيجة تغير التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومرونة آليات التنقل الاجتماعى والطبقى، وسهولة الصعود أو الهبوط على مدارج السلم الطبقى لهذه المجتمعات. وكثيرا ما تطابقت خطوط هذا التدرج والترتيب الطبقى الاجتماعى مع الخطوط التقليدية للانتماءات العرقية واللغوية والدينية والقومية لتشكل مع بعضها- أو تفرز من بين صفوفها- مختلف التجمعات السياسية وجماعات الضغط والمصلحة التى يتألف منها بناء القوة فى المجتمع، والتى تؤثر- ان سلبا أو ايجابا- فى بنية الوحدة الوطنية، ومكانات ومتطلبات تحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعى- السياسى.

ثالثا: يعتبر معظم مجتمعات العالم الثالث النامية مجتمعات تاريخية، ذات موروث حضارى وثقافى عريق، تضرب جذوره عميقا فى أغوار التاريخ، ومن غير المتوقع والحال كذلك أن تختفى أو تتراجع معالم هذا الموروث ومكوناته أمام زحف الثقافات الأجنبية أو محاولات الاختراق الفكرى التى تمارس حيالها من جانب القوى الخارجية. الا أنه نتيجة الانتشار النسبى لوسائل الاتصال الجماهيرى الحديثة، وسهولة الانتقال من مجتمع الى آخر، وتزايد فرص وامكانات الاحتكاك بالثقافات والحضارات الأجنبية تسربت الى تلك المجتمعات كثير من المفردات الثقافية الحديثة، والمعاصرة. فتداخل بعضها مع عناصر ومكونات ثقافتها التقليدية الأصيلة. وتناقض بعضها الآخر مع كثير من هذه العناصر، وأطاح بعضها كذلك بالعديد منها. ولما كانت مجتمعات العالم الثالث النامية تتسم عادة بقدر ملموس من التنوع والتفاوت النسبى فى مستويات بنائها الايكولوجى، وتتميز فى الوقت نفسه بتعدد وتنوع مكونات بنائها الطبقى وتدرجها الاجتماعى، وتضم بين أعطافها كذلك عديدا من الجماعات الاجتماعية والسياسية المتباينة،و فقد كان من الطبيعى والمنطقى كذلك أن تغص تلك المجتمعات بخليط حافل ومتنافر من الثقافات الفرعية.. كثقافة أهل الريف وسكان الحضر.. وثقافة البدو والجماعات القبلية.. فضلا عن ثقافة الصفوة المثقفة والنخبة الحاكمة.. وثقافة كبار السن



وجمهور الشباب.. وثقافة كبار الملاك وجموع العاملين والفلاحين المعدمين.. الى غير ذلك من أنساق ثقافية فرعية ونوعية عديدة، تتداخل مع بعضها، وتناقض بعضها، ويسيطر بعضها على الآخر، ليتشكل منها فى النهاية بناء ثقافى مهترىء... على درجة كبيرة من الانقسام والتشرذم والتشوه. مما كان له تأثيره الفاعل فى منظومة القيم والعادات والتقاليد الحاكمة لسلوك شعوب تلك المجتمعات وأنماط تفكيرهم، وانعكاساته البيئية أيضا فى ذلكم الحشد الكبير من الأطر الفكرية والأنساق الأيدلوجية المميزة والمتباينة التى تشيع فى ربوعها، وتتراوح فى أغلب الأحيان بين التيارات الدينية والتوجهات العلمانية. فضلا عن تلك الأطروحات الانتقائية أو التوفيقية أو البراجماتية التى تنحو الى المزاوجة بين الثوابت الدينية والمتغيرات الدنيوية. وتحاول- بطريقة مفتعلة- التأليف أو التوفيق بينها، وادماجها سويا فى سياق منظومة فكرية كلية متجانسة.. مما ينم فى مجمله عن اضطراب مروع فى البنية الثقافية لتلك المجتمعات. وافتقادها الرؤية الواعية المتكاملة الرشيدة. وما لكل لذلك من تداعيات سالبة.. تؤثر فى تطور حركاتها الاجتماعية، وديناميات جهدها التنموى وآلياته ومخرجاته.

تلك هى فى خلاصة جامعة معالم وتجليات الطابع التعددى المميز لمعظم مجتمعات العالم الثالث النامية، وربما أيضا المجتمعات المتقدمة، وان كان ثمة اختلاف جوهرى بينها فى هذا الصدد. اذ من الثابت والمحقق علميا أن تعددية المجتمعات المتقدمة تعددية وظيفية Functional Plu-ralism من شأنها توفير المزيد من أسباب التوافق وامكانات التكامل بين هياكل المجتمع ومختلف وحداته وقطاعاته. فى حين أن تعددية المجتمعات النامية تعددية وجودية Existential Pluralism من شأنها إثارة المزيد من التناقضات والانقسامات والصراعات الداخلية، التى تحول دون تحقيق القدر المطلوب من التكامل الاجتماعى- السياسى اللازم لارساء قواعد الاستقرار الداخلى. ولاتسمح كذلك بتوفير القدر المناسب أو الحد المعقول من الاجماع الشعبى أو الاتفاق العام حول المتطلبات الأساسية للمجتمع، وفى مقدمتها مطلب التنمية، وما يترتب على ذلك من مضاعفات خطيرة. تزيد من حدة أزمات المجتمع، وتعيد انتاجها من جديد، مما يثقل كاهله بركام كثيف من أسباب التخلف وظواهره.

ومن هنا.. وفى مواجهة كل ذلك، تطفو على السطح- وبالضرورة- أطروحة المشروع القومى. وتتبدى أهميته وجدواه، وحتمية العمل على بلورته بأقصى طاقة ممكنة، درءا لمغبة استمرار أوضاع التخلف التى تجثم على صدر المجتمع، واستشرافا لآفاق مستقبل أفضل يرنو اليه. وهذا ما يعنى فى مجمله أن فكرة المشروع ليست محاولة للهروب من المواجهة الحقيقية للمشكلات المزمنة. وأن الدعوة الى تطويره ليست حيلة ماكرة تبغيا الارتداد الى الشمولية السياسية. كما أن التشديد على ضرورته لا يعد كذلك تعبيرا عن مشاعر اليأس أو التشكك فى امكانات اتساع دائرة الاصلاح الجارى بالفعل.

ودلالة هذا كله أن المشروع القومى المنشود ضرورة عملية لا محيص عنها. وحتم تاريخى لامناص من الاذعان لحكمه. ومن ثم فهو ليس مجرد مخطط نظرى لمجتمع طوباوى أو مثالى مفارق لأرض الواقع. كما أنه ليس عملا انشائيا- إنتاجيا أو خدميا- ضخما محسوب العائد. ولكنه- فى جوهره وعلى وجه التحقيق- اطار جامع لاستراتيجية العمل الوطنى فى شتى مجالاته ومختلف قطاعاته. وميثاق جماعى أو عقد اجتماعى، تلتقى عليه، وتلتزم حدوده وضوابطه كافة مؤسسات الحكم وآلياته، ومختلف منظمات المجتمع المدنى وتشكيلاته، وجموع المواطنين على اختلاف أصولهم وانتماءاتهم.. وتباين مصالحهم وتوجهاتهم. كما أنه- فوق هذا وذلك- دليل مرشد.. يحدد أولويات العمل ومستوياته، ويعين- فضلا عن ذلك- طبيعة كل دور مسئول وصلاحياته. فى ظله يتحقق القدر المناسب أو الحد المعقول من الاجماع الشعبى أو الاتفاق العام على القضايا المصيرية والمصالح العليا للمجتمع. وبفضله أيضا تتراجع كافة التناقضات الأساسية والثانوية التى تمزق أوصاله. وبالتالى تنخفض حدة الخلافات المذهبية الصراعات المصلحية التى تجذب المواطنين الى تيه معتم من التخبط وفقدان الاتجاه. وينفسح المجال رحبا وسيعا أمام امكانات التخطيط العلمى الرشيد لجهود التنمية. وتزداد فرص وامكانات المشاركة الشعبية فى مختلف مجالات العمل الوطنى وقنواته.. بدءا من اجراءات التخطيط.. ومرورا بخطوات التنفيذ.. وانتهاء بفعاليات الضبط والمتابعة والتقويم. مما ينضى فى مجمله الى بناء صرح التنمية شامخا متألقا، وتحقيق النقلة الكيفية التقدمية التى يصبو اليها المجتمع، ويتطلع الى قطوفها الانسان.

ولعله من نافلة القول أن نؤكد فى النهاية أن تطوير المشروع القومى وبلورته مهمة جليلة.. ومسئولية جسيمة. ينوء بحملها فرد واحد.. وتعجز عن الوفاء بها مؤسسة مفردة، ولذا فان انجازها يتطلب- بطبيعة الحال وبالضرورة- جهدا دؤوبا.. وعملا مكثفا متكاملا. يسهم فيه الجميع.. أفرادا وجماعات.. مؤسسات ومنظمات.. حكومة ومعارضة.. فى اطار من الحرية الحقيقية.. وسياج من الممارسة الديمقراطية السليمة. فاذا ما كان ذلك انبثق الالتزام.. ونشطت المشاركة.. وانطلقت آليات العمل الوطنى فى سلاسة واحكام.

حلول الحكومة لأزمة البطالة

مُسكّنات لاتقضي على المرض

أمينة شفيق

في معركتها مع التعطل والبطالة، طرحت الحكومة أربعة مخارج أو عناصر يمكن أن تحل للمجتمع المصرى أزمته مع هذه «المشكلة الاجتماعية الخطيرة».

كان من وجهه نظرها، أن عمليات تنشيط الاستثمار الفردى سواء كان عربيا او اجنبيا أو محليا ثم قيام المشروعات الصغيرة ثم التوسع فى إستصلاح الأراضى وأخيرا إستمرار الهجرة المؤقتة للعمل فى أقطار منابع النفط، هى المخارج الاساسية لانقاذ مصر من هذه «المشكله الاجتماعية الخطيرة».

واذا أمعنا النظر فى المخارج الأربعة التى تطرحها الحكومة فسوف نلاحظ عاملا مشتركا يجمع بينها.. وهو أن الحكومة تطرحها كعناصر خارج إطار برنامجها الاقتصادى الاجتماعى فهى تقوم بدور المشجع وتبتعد وبشكل ملحوظ عن دور المنفذ.

بالنسبة لعملية تشجيع الاستثمار الفردى- العربى والاجنبى والمصرى- اقيم خلال الفترة الممتدة من تاريخ صدور قانون الاستثمار العربى والاجنبى- ٤٣ لعام ١٩٧٤- وحتى ١٩٨٨/٦/٣٠ عدد ١٠٨٣ مشروعا خاصا، قدمت فرص عمل تساوى ٢١٦٠٠٠ فرصة عمل. معنى ذلك أن هذا المخرج الذى تطرحه الحكومة إستطاع أن يوظف خلال فترة إمتدت لسنوات أربع عشرة مالايزيد عن ٢١٧,٠٠٠ فرصة عمل. فكانت هذه امكانيات الاستثمار الخاص فى المساهمة فى حل هذه المشكلة الاجتماعية.

وبمقارنه عدد فرص العمل التى أتاحتها المشروعات التى قامت على اساس القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ بالعدد الكلى للمتعطلين حتى إعلان نتائج العام الدراسى لعام ٨٩/ ١٩٩٠ (فى حاله الاقرار باحصائيات الدولة والتى لاتسجل الا المتعطلين من حاملى الشهادات الجامعية والمتوسطة فقط) فسوف نجد أن هذا المخرج الذى تقدمه الحكومة لحل هذه المشكلة قد يحتاج الى حوالى ٩٠ عاما حتى يستوعب العدد الحالى من المتعطلين والذين وصلوا الى حوالى ٢ر٣ مليون متعطل ومتعطله.

ولكن، وطالما أن الحكومة تطرح هذا المخرج إلى جانب المخارج الثلاثة الاخرى فإن ذلك قد يعطينا ويعطى هذه الاجيال من المتعطلين بعض الامل.

ولكن هذا الامل ذاته بات محل شكوك

فبالنسبة للمخرجين الثانى والثالث فإننا نلاحظ أن الدولة، وتقولها بكل صراحه، أن على الافراد أن يتقدموا لإقامة نوعين من المشروعات الاستثماريه الصغيرة..ينحصر النوع الاول فى إقامة الورش الحر فية التى توظف أعدادا صغيرة من العمال ولكنها تولد دخلا معقولا ومتوازنا.. وفى هذه الحالة يحتاج هذا المستثمر الصغير الى رأس مال صغير..

ثم حددت الدولة هنا «الرأسمال الصغير» فى مشروعها الخاص باقامة منطقة للورش الحرفيه بحوالى ٥٥ألف جنيه يمكن للمستثمر أن يحصل معه على قرض من البنك ليستكمل عمله وينشط من حركته الصغيرة. معنى ذلك أن هذا المستثمر الصغير لابد وأن يمتلك بداية مبلغ ٥٥ ألف جنيه.

وحتى لو توافر للمتعطلين جميعا هذا «الرأسمال الصغير» فان الدولة ذاتها قد أقرت أن هذا المنطقة الصناعية الحرفية لن تستوعب اكثر من ٥٠٠ ورشة .. مما يعنى أنها، ومع الكثير من المبالغة، ستمتص أعدادا قد تصل الى ٢٢٠٠ صانع بما فى ذلك صاحب الورشه.

وهذا جزء من الامل..

أما الجزء الأخر فيأتى كما تقول الحكومة من المخرج الزراعى.. من استصلاح الاراضى على يد الشباب الجديد والجيل الشاب.. وفى هذا الإطار نطرح الحكومة أهم صفقة وهى مساحة ال ٤٠٠ الف فدان المتواجدة فى قلب شبه جزيرة سيناء والتى ومن المفروض أن يمتد إليها أنبوب المياه من ترعه السلام. كما أن المفروض أن تنشأ زراعة فى هذه المساحة تعتمد على الاسلوب الجديد للرى والزراعة.. وفى هذا الاطار الزراعى فإن الفرص للتشغيل تتحدد ب ٨٠ الف فرصة عمل، على أساس خمسة أفدنه لكل شاب.

وبجانب هذه الصفقة الاساسية فإن الدولة تطرح عددا من المساحات الاخرى، ٢٥ الف فدان فى منطقة الساحل الشمالى و٢٥ الف أخرى الفرص الجديدة.. مما يعنى أن الارض الجديدة والتى تتواجد لها مياه كافيه للرى الحديث سوف تستوعب حوالى ٩٠ الف فرصة عمل.

وفى اطار هذا الامل المنشود لايمكن لانسان مهما كان أن يقلل من قيمة هذه المخارج الثلاثة... لان مشكلة البطالة فى اى مجتمع لايمكن أن تحل، كما قلنا سابقا، بين يوم وليله.. كما أنها لايمكن أن تحل بشكل واحد من اشكال الانتاج أو فن واحد من فتوح الانتاج.... وانما لابد لها من التنوع.. والمزج.. اى لابد للعمل على كل الجبهات الاقتصادية من أجل فتح فرص العمل وايجادها فى البلاد.. وعلينا، وبالرغم من ضآلة النتائج، التمسك بكل مخرج الى أن يثبت لنا انه ليس بالمخرج. ولكن علينا أن نحاول..

ثم تأتى الى المخرج الثالث..

وهو المخرج الذى إعتمدت عليه الدولة أكثر من غيره.. وعندما سقط جزئيا، شعرت

بالارتباك الذى توقعناه ونبهنا اليه ولكننا لم نكن نحصل على أذان صاغية أو ضمائر منتبهة.. وهو العمالة المهاجرة الى منابع النفط طوال فترة الانتعاش الطويل.

لقد استمر اعتماد الدولة على هذا المخرج الى أن غزت جيوش العراق دوله الكويت الشقيقة فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠. ومنذ هذا التاريخ ومنذ هذا اليوم المشئوم بدأ سقوط هذا المخرج.. وأصبحت عودة العمالة المهاجرة من منابع النفط مصدرا جديدا للبطالة والتعطل..

ولايمكن حتى هذه اللحظة التحقق من أعداد المتعطلين المضافة الى الاعداد الداخلية.. كل الذى يمكن أن يقال أن الدولة ذاتها لم تتمكن من حصر الاعداد سواء فى حركة العودة من العراق والكويت او من حركة العودة الثانية للعراق والتى تتم يوميا على العبارات المتجهة الى ميناء نويبع..

المهم لدينا أن مخرج الهجرة للعمل فى منابع النفط بات مخرجا واهيا.. للأسباب:

إحتمالات العودة النهائية فى حالة نشوب حرب فى الخليج.

توقف الانفاق العام فى المنطقة وخاصة بعد زيادة الانفاق العسكرى والذى تتجه فى الاساس من خزائن هذه الاقطار للصرف على القوات الامريكية والذى حددته مجلة النيوزويك فى عددها رقم ٣٨ بمليار دولار شهريا.

عدم إمكانية التوسع فى سوق العمل العربية أو توجيهها الى الغرب اى الى ليبيا



وذلك لمرور القطر النفطى الشقيق بأزمة ماليه بعد انخفاض سعر النفط ثم بسبب كون سوق العمل العربية فى منابع النفط الشرقية استوعبت ملايين العاملين وهو مالا تستطيعه ليبيا منفردة.

يدلل ذلك الى أن العامل الخارجي وهو مخرج الهجرة توقف عن كونه عامل إمتصاص لليد العاملة المصرية بل أصبح عامل طرد لها.. لقد أعادت سوق النفط العمالة المصرية الى داخل حدودها لتواجه أرض الواقع وتزيد من أزمة المجتمع.

فى إطار هذه المخارج التى تطرحها الدولة لحل مشكلة التعطل والتى تضعها خارج برنامجها الاقتصادى والاجتماعى يمكن الاستنتاج أنها كلها - الاربعة مخارج- ومجتمعه لايمكن أن تشبع جائعا أو تروي ظامئا.. كلها مخارج كالمسكنات للألم ولكنها ليست علاجا لاستئصال المرض.. وبالرغم من عدم معارضتنا لأى منها، إلا أننا لانستطيع إلا أن نحبذها كلها ونشجعها جميعا، ولكن فى إطار انها مخارج لتسكين الالم الاجتماعى وأنين الفقر والحاجة..

أما الاستئصال فلن يكون الامن خلال وضع برنامج اجتماعى تكون البطالة فيه هدفا للمناطحة والعلاج والاستئصال.

نموذج صغير على ذلك...

صرح المهندس حسنى إسماعيل رئيس القطاع العام للتعدين والحراريات لجريدة الاهرام فى عددها الصادر يوم ١٣/٩/١٩٩٠ أن قطاع التعدين الصناعى (قطاع عام) سيقيم ٧ مشروعات لانتاج الفوسفات والزجاج والجبس والماغنيسيوم، تتكلف ٨٤٨ مليون جنيه وتفتح فرص عمل ب ٨٦٠٠ عامل وعاملة. وذكر فى سياق الخبر أن العمل سينتهي فى ثلاثة مشروعات منها خلال عام ١٩٩١ وأن السبعه مشروعات ستكون فى حالة انتاج كامل حتى بدايات عام ١٩٩٥.

معنى واحد... وهو أن قطاع صناعى واحد وهو قطاع التعدين سينتج هذه الاعداد من فرص العمل بدءا من عام ٩١ الى عام ١٩٩٥.. فما بالنا اذا نشطت كافة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية (القطاع العام) الاخرى..

الن يكون ذلك هو الاستئصال الحقيقى للمشكلة.





الأصـــوليون الاســـلاميــون واليســــــــار

هَل يتحَالف اليسَار

مـع الحكومـة ضـد الجماعات .. أم يتحـالـف معـهـم ضـدهـا ؟

الأصوليون الاسلاميون واليسار

أصبحت ظاهرة انبعاث تيار الاسلام السياسي في مصر وفي انحاء مختلفة من الوطن العربي، محل إهتمام كل المشتغلين بالسياسة والمهتمين بالعمل العام، سواء كانوا أجانب أو عرب، حاكمين كانوا أو معارضين.

وفي العدد الماضي من اليسار، نشرنا الجزء الأول من هذه الندوة، التي دعونا اليها ١١ من رموز اليسار المصري، وطرحنا امامهم قضية «موقع الأصوليين الاسلاميين على الخريطة الطبقية والسياسية للمجتمع المصري»، حيث دار الحوار حول ثلاثة محاور:

١- ماهي الظروف الاجتماعية والسياسية التي تفسر ظاهرة بعث الجماعات الاصولية الاسلامية بتفريعاتها المختلفة؟

٢- ماهو الموقع الحقيقي لهذه الجماعات على الخريطة الطبقية للمجتمع المصري.. وعن أي الطبقات والشرائح الطبقية تعبر؟

٣- هل يغير بروز دور هذه الجماعات من الترتيب الذي يعتمده اليسار لقوى الحلفاء والخصوم على الخريطة الطبقية والسياسية المصرية؟

وقد شارك في الندوة كل من

- أبوسيف يوسف: عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع
- حسين عبد الرازق: رئيس تحرير اليسار
- حلمي شعراوي: مدير مركز البحوث والدراسات العربية.
- د. رفعت السعيد: أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع.
- صلاح عيسى :عضو مجلس مستشاري اليسار
- عبد الغفار شكر: عضو الامانة المركزية لحزب التجمع وامين التثقيف.
- فريد عبد الكريم: وكيل مؤسسي الحزب الاشتراكي العربي الناصري.
- د. فوزي منصور: كاتب واستاذ جامعي
- محمود أمين العالم: رئيس تحرير مجلة قضايا فكرية.

وقد عقدت الندوة في جلستين، نشرنا وقائع الجلسة الأولى في العدد الماضي، التي تركزت حول المحور الأول..

وهذا هو الجزء الثاني والأخير من وقائع الندوة وقد أدارها «حسين عبد الرازق».

حسين عبد الرازق:

أرحب بكم باسم «اليسار»، وأدعوكم لاستئناف الحوار الذي توقف في الجلسة الماضية، قبل أن ننتهي من مناقشة المحور الأول، ونظرا لتداخل المحاور، فقد تطرق المتحدثون الى جوانب من المحور الثاني، ولدى عدد من طلبات المناقشة، لم يتح الوقت لأصحابها في الجلسة الماضية، للحديث، ونبدأ بالأستاذ أبو سيف يوسف:

الاستاذ أبوسيف يوسف

تحدث الزميلان عبد الغفار شكر وحلمي شعراوي في الجزء الان من هذا الحوار حول موقع هذه الجماعات على الخريطة الطبقية. ومن جانبي سأضيف عددا من الملاحظات

اذا كنا نتفق على ان هذه الجماعات تنتمي الى الفئات الوسطى، والوسطى الحضرية أساسا فالظاهرة الملفتة للنظر أن الغالبية العظمى من هذه الجماعات من الشباب. ما بين ٢٠ و٢٥ سنة.

ولكن أحداث المنيا هذا العام أوضحت أن هذه الجماعات تستطيع أن تجذب لحركتها في الشارع طلاب الثانوي وقسما من طلاب الاعدادي أي أن هناك نوعا من التواصل وهناك توالد موجود

الملاحظة الثانية ان هذه الجماعات تضم قطاعا واسعا من الشباب المتعلم، لكن هؤلاء المتعلمين اتوا من أصول إجتماعية فقيرة جدا كما تضم قطاعات هامة من العاطلين والحرفيين

الملاحظة الثالثة، تأثير الاوضاع في المجتمع وإحساس لدى كثيرين منهم بانهم هامشيون ومهددون بفقدان أوضاعهم التي اكتسبوها عن طريق التعليم باختصار مواطنون عانوا الامرين لكي يتعلموا وانفق عليهم الكثير وتخرجوا من الجامعة ثم أصبح مكانهم في المجتمع.. متعطلين.

هذا الوضع في الواقع يشكل عاملا رئيسيا يفسر ميلهم للعنف مع الأقباط أو مع غيرهم من الجماعات أو مع ممثلي السلطة نفسها.

الملاحظة الرابعة، أن ظهور هذه الجماعات وثيق الصله ويرتبط تاريخيا بظهور الفئات الطفيلية الرأسمالية في المجتمع، فالطفيلية بما تنشره من فساد وإنهيار ثقافي وحضاري، وسلوكيات باللغة السوء والانحطاط ومحاولة تغطية هذا كله بالمغالاة في التدين المظهري، يضاعف من استفزاز الجماعات فهم من ناحية رد فعل لواقع اجتماعي وطبقي قائم في المجتمع.ومع ذلك يجب أن نتعرف على مناهج تفكيرهم هل هم طبقة، جزء من طبقة، شريحة من طبقة؟ وهل لهم منهج أو طريقة معينة للتفكير أو رؤية خاصة؟ يجب أن نعرف كيف يفكرون لكي نعرف مسارهم

نقطة البدء عند هذه الجماعات هو أنهم ينطلقون من تأويل نص مقدس وفقا لثقافتهم فهذا التأويل يعطونه قدسية النص والأختلاف معه يترتب عليه نتائج خطيرة. فهم ينكرون على غيرهم حق الأختلاف وبعضهم يأخذ موقف الخصومه مع المختلفين فيمارسون ارهابا فكريا. وعند جماعات أخرى هناك موقف العنف المادي

هذا العنف يرتبط برؤية خاصة للمجتمع وبايدلوجيه خاصة وموقف غير قابل للحركة، وهو موقف يتميز بالسكون

بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من هنا تستبعد تماما امكانية تطور هذه الرؤية، الى مواقف اساسية تلتقى برؤية اليسار، بل على العكس من هنا يبدأ على المستوى الفكرى تمايز حاد وتصادم شديد فمثلا العمل على تحقيق الديمقراطية فى الحياه الاجتماعية واشاعتها فى المجتمع ككل، أمر غير وارد اطلاقا. بينما الحوار فى حده الادنى يتطلب وجود مواطنين احرار ومتكافئين.

القضية الثانية قضية التحالف المطروحه فى المجتمع فهى بدورها غير واردة أيضا لأن هذه الجماعات تعطى لنفسها وحدها حق تأويل النص فعند هذا الجيل التراث هو المرجع الوحيد للحكم على الاشياء وقد يفهم هذا التراث من الزوايا السلبية فقط، ولايبحث عن العناصر الحية فيه، فيركز على الجوانب الرجعية ومن هنا ينتفى كليا الاجتهاد والابداع ومقاومة التخلف والقضاء عليه، بمايعنى تعطيل العقل و هذه الجماعات تعمل خارج أطار الزمان والمكان عمليا وهذا يضاعف من ميلها الى العنف ويفاقم ازمتها الداخلية. ويرلدسيلا لاينقطع من الانشقاقات والانقسامات، ويمكن أن تكون هذه الانقسامات متناحرة وعدائية فالانقسامات التى حدثت فى الجهاد مثل جماعة الشوقيين وقفت ضد الشيخ عمر عبد الرحمن وجماعته فاستبيح دم الشرقيين وبدا الصراع العنيف بينهم

ولاتنفى هذه الحقائق ان اليسار يواجه مشكله فيما يتعلق برؤيته للجماعات الاصولية هذه الاشكالية ترتبط بنمو تعاطف داخل جزء من اليسار مع هذه الجماعات وذلك على اساس ان هذا الشباب يعيش فى ظل سياسات هى المسئولة الى حد كبير عن دفعه فى هذا الاتجاه. ولكنى اعتقد أن هذا التعاطف يجب أن يعبر عن نفسه بموقف حقيقى وخلاق من خلال الابداع فى طرح قضايا الشباب أساسا فلا تسامح مع العنف واذا كان هناك بين هؤلاء من يقبل الحوار نحاورهم وفى الوقت نفسه وبكل الحزم وبلاتردد، ندين اسلوب العنف الذى سيتخدمونه

النقطة الثالثة واختلف فيها مع ورقة العمل المقدمة لهذه الندوة. ورقة العمل تقول.. هل يغير بروز دور هذه الجماعات من الترتيب الذى يعتمده اليسار لقوى الحلفاء والخصوم على الخريطة الطبقية والسياسية المصرية؟

لنكن صرحاء هناك خلاف فى اليسار المصرى حول تكييف الموقف من هذه الجماعات، هناك زملاء لنا يرون ان الخطر الاكبر والخصم الوحيد هو السلطة القائمة ومن ثم يعتبرون الحديث عن الجماعات الاسلامية بهذا المفهوم، حديثا خطرا ومحاولة لتمييع الصراع، وطرح القضية كماهو وارد فى الورقة يذكرنى بنوع الخلافات التقليدية بين الماركسيين فى الثلاثينات والاربعينات والتى أدت الى توسيع الخلافات وغياب أى إمكانية للالتقاء.

من الناحية المنهجية النقطة الاولى والثانية فى هذه الندوة بدانا‌ها بما هو ملموس وقلنا فى النقطة الاولى الظروف الاجتماعية السياسية التى ادت الى ظهور ونمو هذه الجماعات والنقطة الثانية موقعها على الخريطة الطبقية والسياسية، وكلها موضوعات ملموسة وموجوده.

ولكن مجرد أن نتكلم عن الحلفاء والجبهة وترتيب قوى الحلفاء، فنحن نتكلم عن شئ غير موجود اذا كان الحديث عن الجبهة والحلفاء وبالمعنى الطبقى فطبعا العمال والفلاحون والفئات الوسطى والرأسمالية موجودن جميعا والعمود الفقرى للجبهة طبقيا متفق عليه ولكن الجبهة غير موجودة ولو كانت مثل هذه الجبهة قائمة ماكنا نعقد هذه الندوة

الجبهة تقوم عندما نوجد مؤسسات هذه الجبهة، وضع مؤسسى يسمح بوجود أحزاب اليسار جميعا اتحادات العمال والفلاحين وجمعيات المهنيين واتحاد الشباب وجمعيات المرأة. ولكن الواقع بعيد عن ذلك تماما.

ولانستطيع ان نتحدث عن طبقة فلاحين موجوده فى الجبهة مالم يثبت ان هذه الطبقة موجودة من خلال مؤسساتها مستقلة بوعيها عن البرجوازية وعلى هذا

أبوسيف يوسف: الجماعات تجذب الهامشيين والمتعطلين

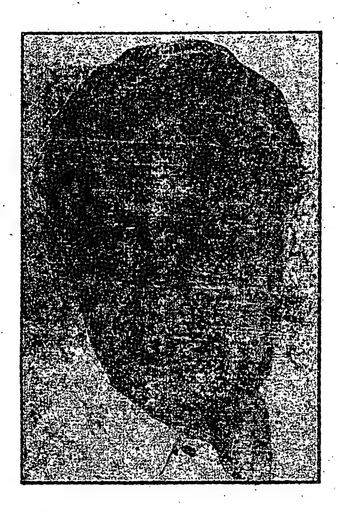
ظهور الجماعات يرتبط بظهور الفئات الطفيلية والرأسمالية

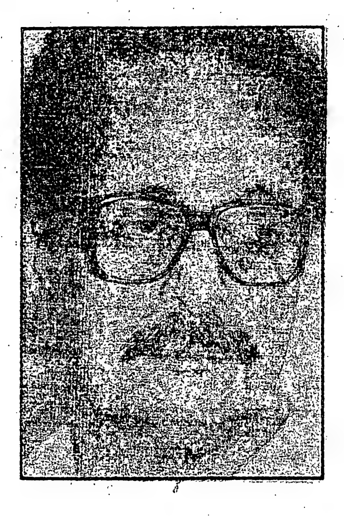
هناك تمايز حاد بين اليسار والجماعات على المستوى الفكرى

هناك خلاف فى صفوف اليسار حول الموقف من هذه الجماعات

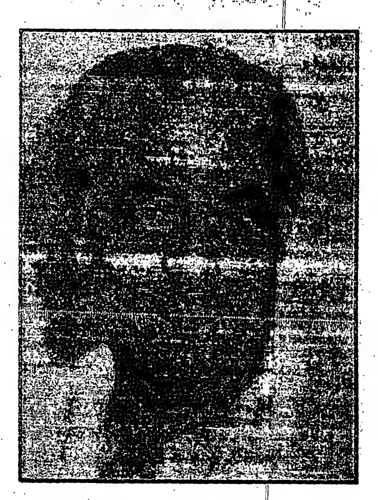
من الخطأ التهوين من ظاهرة الجماعات لحساب صراعنا مع السلطة

الأصوليون الاسلاميون واليسار









الاساس نحن نواجه خطر أننا نفكر على مستويين دون ان نفصل بينهما مستوى التحليل الطبقى الاستراتيجى، ومستوى ثان ينطلق ماهو واقع ويفرض علينا هذا الواقع الآنى البحث عما يدفع باليسار خطوة الى الامام فى اى معركة، ايضا فى المجال السياسى من الممكن ان ينشأ وضع يفرض عليك التعاون مع الخصوم، مثل كارثه او زلزال والخطأ هنا هو أن لايكون لنا منطق خاص بنا فى هذا التعاون.

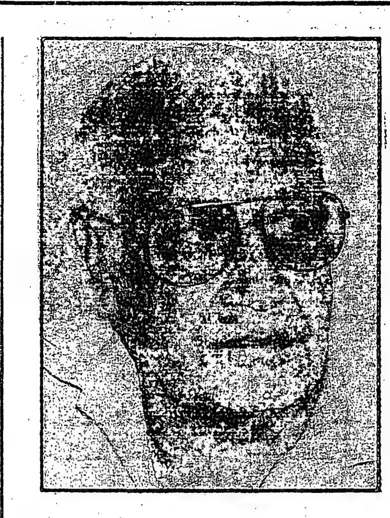
اذا كانت منطلقاتى سليمه وانا متمسك بها يمكن ان اذهب فى العمل السياسى الى أبعد مدى دون أن أصاب بأى ضرر حتى تزول المشكلة التى دفعتنى للتعاون مع الخصوم، وأعود الى الصراع.

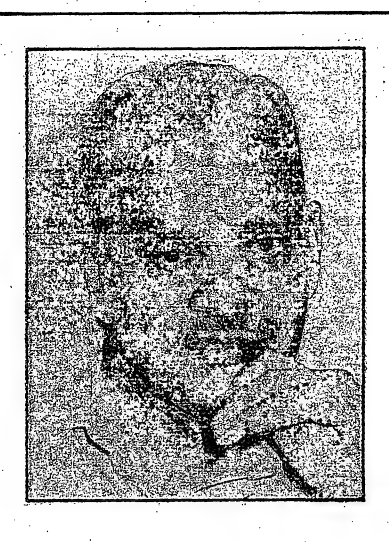
نعود مرة أخرى الى الواقع الملموس، حركة الجمعيات الاصولية ليست وهمية ولهم نفوذ وسيطرة فى محافظات هامة فى الصعيد مثل اسيوط والمنيا والفيوم ويشكلون سلطة موازية لسلطة الحكومة لقد بلغ ضعف السلطة الحالى حد اخطرا. قبل الاحداث الاخيرة كانت السلطة تتفاوض مع الجماعات الشوقيون قاتلوا ١٥ يوما ب ٢٠٠ مقاتل قتالا حقيقيا واستولوا على قرى باكملها. فلانهون من خطورة هذه الظاهرة، لحساب صراعنا مع السلطة.

محمود امين العالم

أريد أن أؤكد فى البداية بعض المفاهيم المنهجية بالنسبة للحركة الاسلامية، أولا انها ظاهره بالغة التعقيد ومن الخطر ان ننظر اليها من جانب واحد بل من الخطر ان تنظر اليها مثل الحكومة من الجانب السياسى والادارى البحت، فهى ظاهره معقده خطيرة تهدد كل منجزاتنا الحضارية بتمييعها أو بطمس صراعنا الاجتماعى من اجل الخروج من التبعية، ومن اجل الخروج من التخلف و تحقيق الاستقلال الحقيقى ولا شك هى ظاهرة طبيعية ولكن فى رأيى ان الاكتفاء باتخاذ مواقف منها بالاستناد الى التحليل الطبقى وحده سوف يوقعنا فى رؤية ضيقة وإنما ينبغى أن ننظر اليها فى حركتها الاجتماعية التاريخية وطبيعة قاعدتها الجماهيرية

بعض الزملاء تحدث عن المشروع الثقافى فى الحركة الاخوانية واننا ينبغى أن نقيم تحليلنا لها على هذا الجانب والآن يثبت بتجربة الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ان البعد الثقافى يلعب دورا خطيرا جدا فى كثير من الحركات السياسية والاجتماعية بمعنى انه لاتستطيع ان نفسر ماحدث فى الاتحاد السوفيتى وفى البلاد الاشتراكية فقط بالصراعات الطبقية او بالتحليلات





الطبقية. ان البعد الثقافى والرؤية الثقافية تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا كبيرا، والحركة الدينية تلعب بالورقة الاخلاقية والمشروع الثقافى. والجذور الطبقية لها أهميتها بغير شك ولكن البعد الثقافى مهم كذلك.

بالمشروع الثقافى تحاول الحركة الدينية ان تقدم نفسها فى صوره المدافع عن الهويه، عن الخصوصية القومية، عن الروح القومية، عن القيم الاخلاقية .كل هذا يلقى صدى جماهيريا وله ايضا جذور حقيقية تحاول الحركة الاستفاده بها من اجل ان تكسب ارضيه جماهيريه عميقة

... انا فى رأيى ان القاعدة الشعبية النازية تختلف فى طبيعتها التاريخية عن القاعدة التى تحركت منها الحركة الاسلامية. انا أرى ان الحركة الاسلامية تتحرك من خلال جذر شعبى أو شعبوى عميق. الدين الشعبى الموجود عميق الجذور وترتبط به قوى جماهيرية هى قوه مهمشه من فقراء ومقهورين وكادحين ومقموعين فى المجتمع فى ظل سلطة قامعه استغلاليه ومجتمع تابع وبالتالى فان طبيعة هذه القاعدة الاجتماعية ليست مثل القاعدة التى استندت اليها الحركة النازية

إن التغريب الذى نعيشه، هذا المجتمع الاستهلاكى فضلا عن الفروق والتمايزات الطبقية والتخلف الاجتماعى والظروف الاقتصادية والبطالة وفقدان الاتجاه كلها عناصر تعطى الحركة الاسلامية عمقا شعبيا. وقفنا عند التحليل الطبقى فقط لقيادة هذه الحركة وقلنا انها تمثل رأسمالية طفيلية سمسارية متحالفة طبقيا مع السلطة الرأسمالية الطفيلية الحاكمة فضلا عن ارتباطها بالرجعية العربية والرأسمالية العالمية لوفعلنا هذا واكتفينا به لما استطعنا ان ندرك الطبيعة الخاصة المتميزة لهذه الحركة لاشك أن هذا التحليل الطبقى صحيح ولكنى اقول أنها تتميز برؤية ثقافية وايدلوجيه تستجيب لكثير من الحاجات الاجتماعية الشعبية العميقة» الى جانب انها تعمل على تحقيق بعض الاهداف السياسية والاجتماعية ذات الدلالة الوطنية ولاشك انها لاتحمل رؤيا ديمقراطية ، بل تدعو الى سلطة غير مدنيه» الى جانب ماتحمله من جمود عقائدى وتعصب يرجعنا الى عصور قديمة وهى فى فكرها ومسلكها تكرس الواقع الراهن رغم دعواها المعارضة له والداعية لتغييره

وعندما نتحدث عن الحركة الدينية فى مصر لاينبغى ان نغفل تأثير الحركة الدينية فى العالم العربى عليها. ان الحركة الدينية فى تونس والسودان والاردن والجزائر وغيرها تعطى لحركة هذه الجماعات فى مصر طاقة واملا ونفوذا، وهناك فوارق بغير شك بين هذه الحركات الاسلامية العربية ولكن هناك التأثير المتبادل بين هذه الحركات. ولهذا لاينبغى ان ننظر الى الحركة الاسلامية فى حدود مصر وحدها. وفى الحركة الاسلامية فى

د. عبد العظيم أنيس: ليس هناك مايحول دون قيام حركة إسلام سياسى ثورية

تيار «الإخوان المسلمون» مدان تاريخيا

نظام الحكم فى مصر يوفر أفضل مناخ لإفراز هذه الجماعات

التحالف مع الحكومة يدين المعارضة اليسارية ويحولها لمعارضة غير حقيقية

الأصوليون الاسلاميون واليسار

مصر هناك اساس موحد بين الاخوان والجهاد ولكن هناك تمايزات ينبغى ان نضعها فى حسابنا. كما أن هناك فى الحركة الترابيه فى السودان والحركة الاسلاميه فى تونس والجزائر فروق وتمايزات يجب ادراكها. هذه المسائل يجب أن توضع فى الاعتبار ونحن نسعى للتعامل مع هذه الحركة ولا ينبغى أن نقتصر فى فهمنا لها على الكلام الايدلوجى الذى تقولونه وانما يتبقى أن نتدارس سلوكهم فى العمل كذلك ليس صحيحا أنهم لم ينجحوا فى الوصول الى الفلاحين هم وصلوا الى الريف والى العمال ايضا واذكر فى عام ٥١ كان للاخوان لجنه عمال كان يراسها سيد قطب فيما اعتقد وانا ازعم انهم بدأوا فى هذه الايام يسعون لكسب الطبقة العاملة وخاصة فى القطاع الخاص يجب ألا نتعجل الاحكام وأن ندرس تحركاتهم.

ماهى العلاقة بين الحركة الدينية والسلطة؟ فى اعتقادى انه رغم مظاهر الصراع بينهما فأن الاساس الطبقى يكاد يكون واحدا بين الحركة الدينية والسلطة. تحالف موضوعى مع السلطة على اساس مواجهة اليسار وعلى اساس ان السلطة محتاجه لهم لتكريس مشروعيتها وهم يحتاجون الى السلطة على اساس انهم يستفيدون من السلطة وازعم انهم يتغلغلون فى السلطة وفى الجيش والشرطة والجهاز الوظيفى للدولة ورغم ذلك لا ننكر ان هناك صراعا بين الحركة الدينية والسلطة وهو صراع من أجل الهيمنة اى الهيمنه على السلطة.

فالسلطة القائمة تريد ان تستغل الحركة الدينية لمواجهة اليسار وتكريس واقعها الراهن على ان الحركة تكرس السلطة موضوعيا ولهذا فالسلطة تستفيد عمليا من الحركة الدينية، ولكنها تريد تحجيمهم واستيعابهم لمصلحتها.

ولهذا فالصراع بين السلطة والحركة الاسلامية هو صراع حول الهيمنة و حول طبيعة السلطة اكثر مما هو صراع اجتماعى طبقى ايديولوجى. حقا ان السلطة. تحرص على الطابع المدنى لسلطتها ولكنها حريصه كذلك على البعد الدينى لهذه السلطة وهناك كذلك تقارب ايدلوجى بين الاسلاميين والحركة القومية على اساس ان هناك اساسا مشتركا بين الاسلام والعروبة مما جعل كثيرا من القوميين يرون ان التحالف مع الحركة الاسلامية أقرب اليهم من التحالف مع قوى اخرى وخاصة الماركسية فأرض العروبة هى التى صدر منها الاسلام والاسلام جذوره عربيه وبالتالى فان التحالف بين العروبة كحركة القومية والحركة الاسلامية له اساس استراتيجى اما موقفنا من مسألة التحالفات فينبغى ان يقوم على دراسة الظروف الموضوعية بكل تفاصيلها ولاينبغى ان تقع فى إطار الطرف الحكومى ضد الطرف الاسلامى او الطرف الاسلامى ضد الحكومى

إن معارضتنا للسلطة القائمة لاينبغى ان نسقطنا فى تحالف مع الحركة الاسلامية لمعارضتنا للسلطة. ولا أن تسقطنا فى تحالف مع السلطة لمعارضتنا للحركة الاسلامية. ان الحركة الاسلامية تشكل خطرا على مجمل المشروع الوطنى، ولهذا ينبغى ان يكون لنا مشروعنا المستقل المتميز عن مشروع السلطة ومشروع الحركة الاسلامية. وهذا بتحقيق ارتباطنا العميق مع الجماهير وان تدرك احتياجات مجتمعنا الحاليه او باسلوب اخر يتحقق ببناء مشروع لليسار وللقوة الحقيقية المؤهلة تاريخيا للتطور بالمجتمع والخروج به من التخلف والتبعية. نحن محتاجون لمشروع يسارى ذى عمق قومى وقيمى الى جانب العمق السياسى والاقتصادى ولكن ليس المهم ان نضع برنامجا ونرفع شعارات المنهج العلمى والعقلانى و لانقف عند هذه الشعارات وانما ان نتخذ المبادرات العملية المستندة الى الجماهير التى نقدم لها بديلا جديدا لحياتها ولعل هذا هو مصدر قوه الحركة الاسلامية. لانها نقدم للجماهير بديلا واضحا- رغم لاعقلانيته- عن السلطة القائمة والاوضاع السائدة. ولهذا فهى بمعارضتها الواضحه تكشف عمقا جماهيريا

... التحالف يمكن ان يحدث كما قال ابوسيف لا عن طريق المؤسسات السياسية القائمة فقط ولكن يجب من خلال عمل كفاحى طويل لايوجد تحالف واضح مؤسسى فى مصر حتى الآن الافى شكل جنينى وينبغى ان نعمل على تنميته فى تقديرى ان النواه الصلبة لهذا التحالف ينبغى ان يكون بين الناصريين والتجمعيين والماركسيين. الى جانب ى الأخرى بما٦الانفتاح بعد ذلك على القو فى ذلك القوى الاسلامية حول نقاط نضالية محدده ولكن شرط النجاح فى هذا التحالف وفى توسعيه هو النواه الصلبة الاساسية ولكن هذا التحالف لايعنى ان نقف دون مواصلة وتعميق الحوار الفكرى مع مختلف القوى الاجتماعية والخاصة مع الحركة الوطنية والاجتماعية، ومحاولة ، جذب قاعدتها الاجتماعية، التى هى فى الحقيقة قاعدتنا ولكن حقيقة الامر ان اليسار معزول عن حركة الجماهير، لعجزه العملى عن التعبير الفعال عن مصالحها الاساسية وجذب هذه الجماهير الى مشروعه السياسى والاجتماعى وبهذه العزلة فهو عاجز كذلك عن إقامة تحالفاته السياسية ان طريق التحالف هو طريق العمل الجماهيرى

سمير فياض

فى الحقيقة نحتاج لكى يكون كلامنا واضحا، تحديد هويتنا، والاجابة على سؤال من نحن واستطيع القول اننا افريقيون، ونحن ايضا تاريخيا قوميون وعرب واسلاميون وفى نفس الوقت نحن جزء من الحضارة الغربية وليس هناك لبس فى الموضوع .المشكلة تأتى من كوننا عقليا جزءا من الحضارة الغربية ، وهو

مايرفضه البعض وهؤلاء يؤمنون ان الحضارة جزر منعزلة، والغريب ان من بين هؤلاء يساريون وعلى العكس أعتقد ان الحضارة كلها خط واحد متصل وكل روافده تؤدى الى النهر العام

والنهر العام اليوم موجود فى الحضارة الغربية وروافده الغربية هل معنى ذلك اننا جزء من الغرب بالطبع لا فلكل سماته وابداعاته الخاصة التى تصب فى المجرى العام للحضارة.

الملاحظة الثانيه حول ماقاله الاستاذ محمود العالم بالنسبة لأصول وقواعد الحركة الدينية والتى تختلف عن الحركة النازية فقواعد الحركة الدينية هنالها جذور تاريخية وموقف ضد الاستعمار ولكن من ناحية الموقف اللاعقلانى فالحركة الدينية والنازية سواء

وهذا لاينفى انهم قوة معارضة بديلة مثل اليسار مع فارق أن المستقبل مع اليسار وليس مع هذه الجماعات ولكن السؤال الهام لماذا ينقص مشروعنا اليسارى والقومى والوطنى الجذر الدينى والجانب القيمى والروحى فى الاديان مشكلتى فى هذا المشروع الناقص، وهذه قضية تجمعيه قديمة منذ ٧٦ ان علينا واجبا محددا وهو ابراز حركة دينية واسعة ومستنيره برؤية تقدمية وهذه قضية فكرية وحركية ايضا منذ عام ١٩٦٧ كان هناك فراغ نتيجة للهزيمة ولم ينجح اليسار فى شغل هذا الفراغ ولو اعطينا اهتماما بهذه الظاهرة، وحاولنا شغل الفراغ من خلال مؤسسات فكرية لحجمنا هذه الظاهرة التى نشكو منها الآن.

بالنسبة للوضع الطبقى لتيار الاسلام السياسى فهو ينتمى للبورجوازية الصغيرة

فى الريف حدثت هجرة معكوسة الريف شهد فى الستينات هجرة من الريف الى المدينة اليوم مع وجود الانفتاح سجلت ظاهرة جديدة، وهو عودة واسعة من المدن للاقامة بالريف ظهرت فئات بالريف لاتشتغل بالعملية الزراعية تجاوزت ٥٠ ٪ فى بعض القرى هذه الفئات اكثر تعلما وقادرة على التعبير والارضية الدينية عندهم موجوده ويحاولون البحث عن مركز فى المجتمع فى منافسه مع القوة الكبيرة المهيمنه اجتماعيا ويجدون دورهم فى الجماعات الدينية

موقع النفوذ الثانى لهذه الجماعات يوجد فى الاوساط الشبابية والطلابية وشباب المهنيين والقاعدة الاساسية التى ارست مجال النفوذ هى البطالة واثبات الذات

وتنبع خطورة هذه الجماعات من وضعهم الفكرى ومايقولونه حول فكره الحاكميه لله وانهم هم الوكلاء وفكرة ان النص يفسر بعموميته وليس بنزوله، وجاء نفوذهم من أن لهم مؤسسة ولهم اختراق للمؤسسات الشعبية ولهم وجود محلى وشعبى ومن الملاحظ غيابهم حتى الآن عن مؤسسات العمل الصناعى.

كذلك فقد تعلموا من خلال السفر والاختفاء والهجرة ومايسمى شرعية الوجود واستفادوا من حكم مبارك، البروز الشرعى والوجود المؤسسى والظاهر الآن أن البرجوازية ، الصغيرة تسعى لدور سلطوى ومؤسس بقيادة دينية وتحالف دينى وقياداتهم قيادات رأسمالية ويهددون الهوية والوحدة الوطنية والقومية. واستمرارهم وتردد اليسار فى مواجهتهم خطرداهم ولايوجد منهج الا المواجهة الشاملة لهم، دون أى نوع من التحالف معهم ، أو العمل المشترك الافى العمل الانسانى لا السياسى.

د. عبد العظيم انيس

الحركات الدينية السياسية فى العالم العربى ككل او فى الشرق الاوسط لها ظروف مختلفة، وبالتالى من الصعب ان نحكم على هذه الحركات حكما واحدا...

ولايوجد لدينا سواء من زاوية الرؤية التاريخية أو اليسارية مايمنع قيام حركة اسلام سياسى ثورية والدليل على ذلك الثورة الايرانية فى سنواتها الاولى فقدادت دورا مجيدا سياسيا فى اقتلاع نظام الشاه والاستعمار الامريكى فى ايران عام ٧٩ وان كانت هذه الثوره تحولت فيما بعد بسبب طبيعة الفكر السياسى الدينى الذى لابد وأن يؤدى الى انقسامات داخلية فى مواجهة تحديات عالمية وظروف مختلفة عن الظروف

محمود أمين العالم : هناك تمايزات بين الاخوان والجهاد

الأساس الطبقى للحركة الدينية والسلطة واحد . والصراع بينهما حول الهيمنة

أحذر من التحالف مع السلطة لمعارضة الحركة الاسلامية

النواة الصلبة للتحالف تضم الناصريين والتجمعيين والشيوعيين

الأصوليون
الاسلاميون
واليسار

الاصولية التى نشأت فيها وأقرر ان هذه هى احدى سمات الحركات الدينية السياسية وبالتالى يقودها فى النهاية الى العشرزم.

فى المغرب العربى تختلف سمات الاسلام السياسى عن المشرق العربى.. وازعم انه بسبب الظروف التاريخية للشيعه كان لديهم الامكانيات الثورية فى العمل السياسى التى لم تكن متوافرة لأى من لجماعات الاخرى وكمثال على ذلك لبنان.

....وفى مصر من الخطا الخلط مابين حركات مختلفة فى توجهاتها الاسلامية ففى مصر ٣ تيارات وهى:

** التيار التقليدى آى «الاخوان المسلمين» وهنا التيار مدان تاريخيا لهذه اسباب منها موقفه من القصر الملكى والقضية الطائفية وموقفه من النظام الناصرى وفى تاريخه الحديث مدان فى صلاته بأنظمة الخليج والرأسمالية الطفيلية.

...وهناك انشقاقات عن الاخوان المسلمين متمثلة فى الجهاد والشرقيين وهى تعبير عن حاله السخط داخل اوساط الاخوان على قيادة الاخوان المسلمين واحساس بان هذه القيادة لم تحقق طموحاتهم وآمالهم

** التيار الثانى مثله مجموعة من المثقفين امثال كمال ابو المجد وعادل حسين وطارق البشرى وعادل عيد وفهمى هويدى وهو تيار اسلامى سياسى ليس معاديا للفكر القومى ولا للمشروع القومى وان كنا نختلف معه وهو تيار ضعيف ومحدود

** التيار الثالث وهو يمثله المجموعات المنشقة عن الاخوان المسلمين وتستخدم العنف وتقوم بعمل بروفات للاستيلاء على السلطة ولاشك ان هذه المجموعات ليس ولايمكن ان تكون حليفا لى على الاطلاق وانما هى خصم لاكثر من سبب..

- فهذه الجماعات تهدد فكرة الجامعة القومية والجامعة الوطنية فى مصر، بالتالى استطاعت وقامت بتوجيه حركة الصراع الاجتماعى والوطنى الى قضايا اتخذ من الاقباط فيها كبش فداء مما يهدد الوحده الوطنية

- هذه الجماعات ذات فكر سياسى شديد التخلف

وبالتالى لا استطيع ان اعتبرهم ضمن حلف استراتيجى ولاحتى حلف تكتيكى

ولكن المشكلة هنا تكمن فى نقطتين يجب ان نتأملهما

أولا جماهيريتهم وشعبيتهم وانا ادعى ان كثيرا من فقراء الريف والمدينه الذين كانوا احتياطيا للنظام الناصرى فى فترة الخمسينات والستينات تحولوا الأن الى هذه الجماعات حيث نجدهم فى



الاماكن المتطرفه فى المدن فى عين شمس والمقابر والبساتين تم تجدهم فى الريف لهم نفوذ. اذن ليس فقط التركيبة الاجتماعية هى البرجوازية الصغيرة ولكن قاع الريف والمدينة موجود معاهم هذه هى المشكلة الأولى وبالتالى بالنسبة لليسار لابد من ايجاد طريق لانتزاع هذه الجماهير وقد يقتضى هذا التفاهم معهم فى وقت معين يهدف معين لكن ليس هذا هو التحالف الاستراتيجيى ويظل التحالف الاساسى مع المجموعات الناصرية والقومية.

المشكلة الثانية هى مشكلة الموقف من الحكومة ازاء هؤلاء الحقيقة التى اقتنع بها ان النظام السياسى فى مصر. بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة يوفر افضل مناخ لافراز هذه الجماعات وفى الحقيقة النظام فى مصر مسؤول لانه سمح ان تصل البطاله الى هذه الدرجة مع الانصياع لصندوق النقد الدولى وبالتالى السلطة ضالعة فى هذا الموضوع وطالما استمرت هذه السياسات قائمة سيستمر افراز مثل هذه الجماعات

وانـه الى ان هذه الظاهره ليست جديده فى تاريخ مصر فهى ظاهره مرتبطة .. بموضوعين هما مناخ موضوعى اقتصادى طفيلى وضغوط عميقة على الطبقات، وحال من التبعية بالاضافة الى عدم توفير قيادة ذات نفوذ جماهيرى قادره على استيعاب هذا الموقف كما حدث فى بداية القرن العشرين.

وصعوبة الموقف الان تنبع من أن اليسار فى ظل الأوضاع الرأسمالية عموما، مفروض ان يكون حزب المعارضة وحزب المعارضة الحقيقية أما القول بالتحالف مع الحكومة ، والاشارة الى ماتقوله الحكومة من ورود اسم خالد محى الدين فى قوائم الاغتيالات كسبب لهذا التحالف، فأمر غير صحيح فالسياسة لاتدار على أساس شخصى. وهذا لايعنى أن نضع ايدينا فى ايدى هذه الجماعات إطلاقا لقد أكدت من البداية انهم خصومنا السياسيون، وينبغى أن تكون معركتنا الفكرية فى مواجهتهم واضحة جدا وكذلك معركتنا السياسية بحجة مواجهة هذه الجماعات، فهو خطأ.

التحالف مع الحكومة والتفاهم يدين المعارضة اليسارية باعتبار انها ليست معارضة حقيقية.

وهناك خشية هذه الايام وفى ظل مناخ الانتخابات ان ينظر الينا الرأى العام باعتبارنا لانعارض الحكومة خاصة، والبعض يتعامل أويدعو للتعامل مع الحكومة باسم الهجوم على هذه الجماعات ينبغى أن لايكون هناك أى لبس فى هذا الموضوع وخاصة فى الممارسة ولو اخذنا جريدة «الاهالى» كمثل، فالاعداد الأخيرة التركيز من ناحية اختيار المشاكل واسلوب الجريدة، نفس المشاكل والاسلوب الذى تعتمده الحكومه .بينما المشاكل الرئيسية الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والبنك الدولى وغيره، لايجد هذا الاهتمام الذى تجده القضايا الاخرى، بحيث تبدو الجريدة شبه حكومية هذا الموقف من ناحية تعبير عن الضعف الجماهيرى لليسار والمشكلة انك بحجة الضعف تضع يدك فى يد الحكومة ، ومن ثم تظل ضعيفا الى الابد.

صلاح عيسى

مع موافقتى بشكل عام على التوصيفات التى قيلت حول اسباب انبعاث ظاهرة التيار الاسلامى فى السبعينات إلا أنها فى تصورى تحتاج الى إعادة صياغة فى ضوء فكرة أساسية. ولعلنا نتذكر أن المؤرخ الأمريكى «ريتشارد ميتشيل» عندما أصدرعام ١٩٦٩ كتابه الشهير عن الاخوان المسلمين، عبر فى مقدمته عن قناعته بانه بعد ضرب الاخوان عام ١٩٦٥، يمكن القول أن المشروع القومى قد استقامت اقدامه فى مصر، وانه لم يعد مهددا مرة أخرى بانبعاث الفكر السلفى. ولم تكد تمضى سنوات قليلة، ومع بداية السبعينيات حتى اتضح أن النبوءة لم تكن صحيحة. وحين نفاجأ -بعد قرن ونصف القرن من الثورة القومية- بأن دعوة «ثيوقراطية» قد اعيد بعثها مرة أخرى، فلا معنى لهذا الا أن البرجوازية المصرية التى قادت

د. سمير فياض: من ناحية الموقف العقلانى .. الحركة الاسلامية والنازية سواء

ليس أمامنا إلا مواجهة الحركة الدينية مواجهة شاملة

الأصوليون الاسلاميون واليسار

الحلفات المتتالية من الثورة القومية قد فشلت فى أداء مهمة اساسية من مهامها، وهى تثوير التراث وتنقيته وتأكيد فكرة الدولة العلمانية القومية وترسيخ قواعد هذه الدولة.

وفى تصورى أن هذا الفشل يعود فى جانب منه الى عيب خلقى- بكسر الخاء- فى البرجوازية المصرية، يرتبط بنموها متأخرة قرنين عن الثورة البورجوازية العالمية، فضلا عن انها بدأت بثورتها فى الوقت الذى انتقل معسكرها إلى موقع مختلف معاد للثورة بالاضافة الى الدور الخاص الذى قامت به المؤسسة الدينية فى التاريخ المصرى.

عندما بدأت الثورة القومية فى مصر، لم يكن رجال الدين حلفاء للاقطاعيين كما حدث فى الثورات القومية التى قادتها البرجوازية الاوروبية، بل كانوا أقرب مايكونون -من حيث الاستثمار- الى طبقة وسطى مصرية. كانوا يتاجرون فى الوكالات والخانات تجارة خارجية وداخلية، وشكلوا طبقة وسطى حقيقية حتى من الناحية السياسية، ولعبوا دور الوسيط بين الشعب المصرى والمماليك والعثمانيين، وبعد ذلك اثناء الغزو الفرنسى، ولعبوا دورا مهما جداً فى قيادة المرحلة الأولى من الحركة القومية فى عصر الحملة الفرنسية ،هذا الوضع الخاص للمؤسسة الاسلامية، سواء طبيعة تكوينها الاقتصادى أو وضعيتها السياسية فى المجتمع المصرى، اثر بشدة فى محاولات الثورة المصرية البرجوازية للتحقق، وهكذا لم نسمع الشعار الشهير «أشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس» كما كان الحال أثناء الثورة الفرنسية لأنه فى واقع الأمر لم يكن لدينا شيخ ينتمى الى مؤسسة متحالفة مع الاقطاع بالشكل الذى يتطلب تدمير الاثنين معا.

اتصور أنه فى هذا الاطار يمكن القول أن حركة الاسلام السياسى، حركة أصيلة ضمن القوى الوطنية المصرية الرامية الى التحرر من الاحتلال، وبناء دولة قوية فى مرحلة الثورة العرابية وهى محاولة أخرى من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، كان هناك أزهريون إصلاحيون وثوريون فى الأزهر يشكلون جزءا من - معسكر الثورة ولعبوا دورا مهما جداً، وظلوا مع قوى الثورة حتى آخر لحظة واذا كانت حركة الاخوان المسلمين مرحلة فى حياة تيار الاسلام السياسى، فليست هى خالقته ولكنها مرحله تطور طبيعية فى مسار حركة أصيلة على خريطة الحركة الوطنية المصرية، وقد نشأت حين فقد الأزهر ثوريته، وانسحب من معسكر ثورة ١٩١٩ ، وتحالف مع الملك فؤاد الذى أخذ يناوئ به الوفد، وتواكب ذلك مع ادراك العناصر الأكثر راديكالية ووعيا، بأن الثورة لم تحقق اهدافها، وهكذا بدأت مرحلة خروج البرجوازية المصرية الصغيرة من تحت هيمنة الشرائح البرجوازية التى قادت ثورة ١٩١٩ ، حين بدا لقوى مصرية كثيرة، ان قيادة هذه الثورة قد اصبحت أقل صلابة مما كانت عليه. ومن هنا فليس مصادفة أنه فى بداية الثلاثينات تنشأ حركة الاخوان المسلمين ثم «مصر الفتاة» ثم أحزاب صغيرة مثل حزب الفلاح.ثم تطور الأمر الى ان تظهر هؤلاء الذين اصطلح على تسميتهم بالإرهابيين.

وبحكم هذا التعبير عن البرجوازية الصغيرة تميزت رحلة الخروج بظاهرتين.. الاولى تشوش فى رؤاها واتجاهها اما الى التعصب الدينى أو التعصب القومى كما حدث فى مصر الفتاة. والثانية التردد فى موقعها بين الطبقات، حسب قوة المعسكرات المتصارعة سياسياً وطبقياً فى المجتمع المصرى.

واتصور ان هناك ثلاثة مشاكل تاريخية أثرت فى حركة الاخوان المسلمين، وحالت دون أن تمارس دورها كاستمرار للدور المميز للتيار الاسلامى فى الحركة الوطنية: الاولى مشكلة خلقها الاسلوب الذى تعاملت به البرجوازية المصرية مع الاخوان المسلمين ودور هذا فى نشوء ما أسميه بالمنحنى الهابط فى أفكار الحركة الاسلامية.فنحن نبدأ بمفكر يتميز بدرجة عالية من التحرر الفكرى «كالافغانى». ثم نظل نتراجع خطوة خطوة إلى الخلف مرورا برشيد رضا فحسن البنا ثم تبدأ درجات الاستناره ورحابة الصدر، والقدرة على تجديد الفكر الدينى، وحل التناقض بينه وبين العلم والعقل، لحساب العلم والعقل، كما كان يفعل الأفغانى ومحمد عبده، فى التراجع فيظهر سيد قطب الى ان نصل الى شكرى مصطفى ومحمد عبد السلام فرج حتى عمر عبد الرحمن. هنا بدأت الحركة الاسلامية كفكر وكرحابه صدر وكاستنارة منحنى هابطا نشأ من المعاملة الادارية والبوليسة التى اتبعتها البرجوازية الحاكمة ضدهم، و التى بدأت بالصدام مع الاخوان المسلمين ومحاولة تصفيتهم بدنياً من عام ٤٨ وبشكل مستمر حتى هذه اللحظة.

وهذه نقطه لابد وأن نقف أمامها ولابد آن نقيمها تقييما صحيحا. هذا الاسلوب الادارى البوليسى القائم على تحطيم الاخوان وحركة الإسلام السياسى بالقوة والتعذيب والنفى.. الخ مما نعرفه جميعا، هو الذى أدى الى ضيق أفق التيار السياسى الاسلامى، واوصلنا وأوصله الى المأزق الذى نعيشه الآن، وهذه هى النتيجه الطبيعيه التى تنشأ عن محاربه الفكر بإسلوب بوليسى، ونحن نعلم جيداً أن تيار سيد قطب بدأ ونشأ وهو مسجون فى حملة ٥٤ وهى حملة شرسة لم يكن هناك أى مبرر لكى تتجاوز الذين شاركوا فى عملية محاولة الاغتيال. لكن الاتجاه كان أنذاك تحطيم كل الجماعات سواء كانوا إخوانا أو غيرهم. المذهل والمخيف فى أزمة ١٩٥٤ هو أن الحكومة كانت متحالفة مع الجهاز السرى للاخوان المسلمين!! التحالف كان «مع عبد الرحمن السندى» قائده، الذى كان مختلفا مع «حسن الهضيبى» حول

تصفية الجهاز، الهضيبى يريد تصفية الجهاز والسندى يريد الاحتفاظ به، تكون النتيجه ان الحكومة تتدخل بفكرة تحريضهم على بعض، فتتحالف مع الجهاز السرى وتأخذ من السندى اسماء الناس وتعتقلهم ويحدث ما حدث. فنشأت أفكار سيد قطب وهو موجود فى السجن عام ٥٩ بعد أن كان صاحب فكرة الاشتراكية فى الاسلام وقائدا لاتجاه مستنير قبل ذلك. فتحول هذا المفكر المستنير بالتعذيب الى النقيض.

المشكلة الأخرى - بعد مشكلة البرجوازية مع الاخوان - هى مشكلة الأخوان انفسهم. ذلك ان قانون النمو الذى اعتمدته الجماعة دائما هو ان تنمو فى ظل القوى السائدة وبالتحالف معها. وقد أساء هذا الموقف للاخوان اساءة بالغة جداً وهو المسئول عن الاختلاف فى تقييم دورهم فى الحركة الوطنية. مشكلة الاخوان نشأت من كونهم تأسسوا فى ظروف جزر ديمقراطى، وارادوا ان يخدعوا النظام السائد عن أهدافهم، فلا يعلنون عنها الا بعد أن يصبحوا قوة، ومن هنا اعتمدوا قانون النمو فى ظل القوة السائدة بالتحالف معها وبل العمل لحسابها أحيانا. لذلك تحالفوا مع حكومة الوفد عام ١٩٤٢، ثم تحالفوا بين عامى ١٩٤٤ و١٩٤٩ مع احزاب الأقليات السياسية واسماعيل صدقى، وفى ظنهم طول الوقت أن الجميع اعداء وسيوجهون لهم الضربات. ولكنه منهج للنمو. والنتيجة ان كل محن الاخوان جاءت من هذا التكتيك الخاطىء. فالتحالف مع أحزاب الأقليات تفكك عام ٤٩ بسبب قضية فلسطين. ومع اقتراب الانتخابات العامة يكتشف السعديون ان هذا الطفل الذى قاموا بتربيته وأطلقوه على خصمهم حزب الوفد قد أصبح له مخالب وأصبح قادرا على منافستهم فى الانتخابات فينقلبون عليه،ويحدث رد الفعل المتبادل الذى ينتهى بالقبض على الاخوان، ووضعهم فى السجن وتبدأ عملية التصفية الأولى او مايسمى فى ادبيات الاخوان بالمحنه الأولى واستمر التزام الاخوان بهذا التكتيك بعد الثورة فتحالفوا فى الفترة مابين ٥٢و ٥٤ مع مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو، وأبدوا نزعات الضباط غير الديمقراطية وحرضوهم على تصفية القوى الأخرى، وفى ظنهم انهم سيستطيعون أن ينمو فى ظل الضباط، وينفردوا بالساحة السياسية وان يسيطروا على الموقف، فقادهم هذا مرة أخرى الى المحنة الثانية وهى محنة ٥٤ اذ سرعان ما أدرك الضباط أن الاخوان يتقوون لحسابهم ، ويستغلون انفرادهم بالساحة ليفرضوا ماسماه عبد الناصر بالوصاية على مجلس قيادة الثورة، فكانت المحنة.

قاد هذا التكتيك السياسى الخاطئ، الاخوان الى «المحن» التى عاملتهم خلالها البرجوازية المصرية، وخاصة فى حقبتها العسكرية، بأسلوب التصفية البدنية فعلمتهم بالسياط والتعذيب أن يتطرفوا، وأن يتحولوا الى ارهابيين، لانهم يواجهون دولة كافرة، اذ لايمكن تصور أن يقوم حاكم مسلم بتعذيب الناس بكل تلك القسوة، وخاصة المسلمين منهم .أما الأثر الآخر لهذا التكتيك الخاطئ ، فهو أنه عزل الاخوان المسلمين عن الحركة الوطنية، وقلل تعاطف فصائلها الأخرى معهم، بسبب تحالفهم مع القوى السائدة، وعملهم لحسابهم.

ونأتى الى المشكلة الثالثة وهى خاصة بالدور الذى لعبه اليسار فى تعقيد ظاهرة الجماعات الاسلامية، حتى أصبحت مشكلة للجميع، وفى مقدمتهم اليسار نفسه.

مشكلة اليسار تكمن فى عجزه عن التنبه الى فشل البرجوازية المصرية فى النهوض بمهمه تثوير التراث وتنقيته وتأكيد فكرة الدولة العلمانية القومية، وبالتالى تقدمه للقيام بنفسه بهذه المهمة، وهذه فكرة اشير اليها هنا كثيراً جداً، واعتقد ان هذا العجز خلق مشكلتين

** مشكلة للاخوان، الذين أعجزتهم ظروف نشأتهم عن استكمال مهمة تطوير التراث وتنقيته، ولم يجدوا أمامهم تحديا يدفعهم للاجتهاد، أو مناخا فكريا، قادرا على التصدى لتفسيرات القسم الاكثر تزمتا من الاخوان، بالجانب التقدمى من التراث نفسه وقد خلق اليسار بعدم قيامة بهذه المهمة، لنفسه مشكلة أخرى مع

صلاح عيسى :
حركة الاسلام السياسى
حركة أصيلة ضمن
القوى الوطنية المصرية

تكتيك الاخوان الخاطئ
هو المسئول عن استرابة
الحركة الوطنية
فى نشاطهم

تأييد منهج البرجوازية
فى تصفية التيار الإسلامى
مساندة للإرهاب !!

شعارنا الأساسى هو
العمل على إنهاء
شمولية الحكم
..وهو مايحدد
موقفنا من الجميع

تخليق التيار الدينى
المستنير وتثوير التراث
مهمة تخلت عنها
البرجوازية وعلى اليسار
أن يقوم بها

الأصوليون الاسلاميون واليسار

جماهيره وقواعده. هذا دور غائب عن اليسار، اركز على غيابه لأنه احد العوامل التى أسهمت فى تدهور التيار الدينى المستنير و فى إنعزال الجماهير عن اليسار وبقائها لفترة أطول مما يمكن سواء فى قبضة البرجوازية أو فى قبضة هذه الفئات التى كان تخلفها وانهيارها الفكرى والايدلوجى يتوالى.

وهكذا أصبحت الجماعات الاسلامية مشكلة يسارية، فهى تزدهر، رغم انها تتخلف بينما يواجه اليسار ظروفا ذاتيه وموضوعية ودولية عسيرة، وجزء كبير من اسباب تراجع جماهيرية اليسار، يعود الى أنه لم يتنبه الى أهمية اداته لمهمة تثوير التراث، ولأثر اهماله لهذا الدور، على جماهيريته.

وهذا الوضع يزيد من مخاوف اليسار من ازدهار الحركة الاسلامية، فيدفع أقساما منه، الى اعتبار هذه الحركة هى «العدو الرئيسى»، فيتحمس للدعوه للتحالف مع الحكم القائم ضدها، واعتبار اى تناقض مع هذا الحكم ثانويا، لأن خطر التطرف الدينى هو «خطر بيتى» ينبغى التصدى له أولا.

وفى تقديرى أن تسلط هذه الفكره، ستقود اليسار الى خطأ بالغ، يؤثر فى مستقبله، ذلك أن اللعبة التى يقوم بها الجناح العسكرى من البرجوازية المصرية منذ توليه السلطة حتى هذه اللحظة، وقد أشار اليها، فوزى منصور فى الجلسه الماضيه.هى لعبة ضرب اليمين باليسار والعكس وتصفية هؤلاء مرة والأخرين مرة.حفاظا على الطابع الشمولى للدولة.ومعنى هذا أن اليسار بمساندته لمهمة تصفية هذه الجماعات بالأسلوب البوليسى وليس بالمنافسة السياسية، يتجاهل أنه بذلك يشجع العناصر العسكرية الحاكمة على تصفيته عندما يحل عليه الدور.

وضعف اليسار هو الذى يخلق تصورا بأن اللعبة التى يلعبها العسكر ممكن أن يستفيد منها اليسار. فى واقع الأمر هى لعبه تستهدف ضرب الإثنين وتصفية الأثنين،الحكم الراهن فى مصر يسير طبقا لقاعدة ثابته وضعها أسلافه خلاصتها أنه لن يسمح بالبقاء لأى قوى سياسية ذات إستقلال فكرى أو ايديولوجى يمكن ان تكون مؤثرة وتستطيع أن تجذب الجماهير وإذا انتشرت جماهيريتها فسيضرب على الفور

فى ضوء هذه الرؤية أنتقل الى النقطة الأخيرة فى ورقة الحوار واطرح سؤالا هل يمكن القول إن الأصوليين الاسلاميين كلهم شىء واحد؟.وان على اليسار أن يتعامل معهم جميعا المعاملة نفسها؟ هناك فى الواقع خطوط ثلاثة... خط الاخوان وهو خط يمتلك خبره تاريخية يمكن ان تجعله أقرب ما يكون الى قوة مدنية قابله للإتفاق وهو خط يخلو الأن من الداعين الى المغامرة.. خط يقوم أصلاً على فكرة ذات طبيعة سياسية لان هدفه الان هو انجاز مهمتى التربية.. والتنظيم. ثم الاستيلاء على السلطة. ولاتستطيع أن تنكر على اى قوى سياسية حقها فى ذلك ونحن أيضا كيسار نريد نفس الشيء.. نربى وننظم ثم نستولى على السلطة.بالطريق الديمقراطى التقليدى... اى الانتخابات والبرلمان.

والى جانب خط الاخوان المسلمين، هناك الخط الانقلابى وهو خط «الجهاد» القائم على فكرة أن يستولى على السلطة أولاً بإنقلاب مسلح ثم يفرض على الناس بعد ذلك أن تلتزم بالاسلام.

وهناك خط انسحابى لايشكل اى مشكلة وهو خط «جماعة المسلمين»، الذى يقول نحن جماعة المسلمين وهو مايسمى بالتكفير والهجرة. ما هى الحلقة الرئيسية أو الشعار الأساسى فى الظروف المصرية الراهنه الذى يجب أن نحدد على أساسه موقفنا كيسار من الجماعات الاسلامية ومن غيرها من الجماعات.

أعتقد ان الشعار الرئيسى والصحيح والصواب الان هو:العمل على تحطيم شمولية الحكم. أى القبول بتداول السلطة وتعددية حقيقية وحكم مدنى. إذا كان هذا صحيحا فأنا احكم على موقفى من الاخوان المسلمين وغيرهم من جماعات الاسلام السياسى على ضوء موقفهم ومساهمتهم فى تحقيق هذا الشعار ولايمكن التعويل على مايقال من أنهم بمجرد استيلائهم على السلطة سيحرمون غيرهم من حق الوجود والعمل السياسى باعتبار أنهم يرون أنفسهم حزب الله وغيرهم حزب الشيطان. فنفس هذا الاتهام منسوب إلينا والى الناصرين.

البعض منا يطرح ضرورة تأييد ماتقوم به الحكومة فى مواجهة هذه الجماعات أو أن نصمت على ماتفعله الحكومة بهم. وأنا أعتقد أن العكس هو الصحيح فالحكومة بمنهجها البوليسى تزرع الأرهاب وتنميه، الطريقة التى تتعامل بها السلطة مع جماعات الاسلام السياسى تزرع التطرف. ان موقفنا كيسار ينبغى أن يكون الدعوة لاطلاق حرية المنافسة السياسية،كأسلوب لتمدين الحكم، وتحطيم شموليته أن ذلك هو السبيل الوحيد لكى يتراجع نفوذ الحركة الاسلامية عند حجمها الحقيقى، واذكر كمثال أن جماهيرية الاخوان قبل ثورة ١٩٥٢، لم تجعلهم يتقدمون على حزب ليبرالى علمانى كالوفد، وأن المنافسة السياسية التى كانت سائدة فى فترة مابين الثورتين كانت تضع نفوذهم فى حجمه الحقيقى، وتفرض عليهم شيئا من التقدم والاستنارة فى مواقفهم، ويكفى أن البرنامج السياسى الذى أعادت الاخوان المسلمين على أساسه اشهار نفسها عام ١٩٥٣، كان هو ذاته البرنامج الذى نفذته بعد ذلك ثورة يوليو ١٩٥٢ نفسها فهو برنامج راديكالى بكل المقاييس.

ويقع على عاتق اليسار فى رأيى مهمة بدء المنافسة الايديولوجية، بانجاز مهمة تنقية التراث وتثويره، وهى عملية

يساعد على اتمامها أن تتواكب مع عملية تنظيمية أراها بالغة الأهمية وقد وردت في ميثاق العمل الوطني الناصري، وقام بناء حزب التجمع على أساسها دون أن تمهد طريقها الى التنفيذ العملي، وهي فكرة التيار الديني المستنير.

اعتقد ان هذا التيار، تيار أساسي من تيارات الحركة الوطنية المصرية. وكان مفروضا لو نما تيار اسلامي سياسي منذ القرن ١٩ الى اليوم نموا طبيعياً، أن يصبح له الآن وجود حقيقي وتأثير حقيقي، لكن للأسف الشديد لم يحدث ذلك حتى الآن. نحن مطالبون بجهد لبناء وتخليق هذا التيار فكرياً وتنظيمياً وايديولوجياً لأنه قادر على أن يلعب دوراً في اجتذاب الشباب من لافكار الاكثر عنفاو التى تطرحها الجماعات الأكثر تخلفا وتطرفا وانغلاقا في الحركة الاسلامية ثم أنه قادر على أن يوازن المعادلة السياسية في مصر.

حلمى شعراوى

السؤال الذى يلح علينا في هذه المرحلة من النقاش.. هل يملك اليسار مشروعا خاصا للمجتمع وتطوره وتقدمه؟

وقبل الاجابة على هذا السؤال لابد أولا من تحديد دقيق لليسار. فهناك أشكال مختلفة لليسار، هناك يسار النظم القائمة وهناك يسار مستقل يحمل رؤية مستقله للجمتمع، وهو يسار ثوري يسعى للتغيير الجزري، وهناك يسار اصلاحي يندرج مشروعه في حدود اصلاحية مثل الاشتراكيين الديمقراطيين في العالم الغربي ويواجه اليسار الاصلاحي في أوربا بمشروع المسيحيين الاجتماعيين أو المسيحيين الديمقراطيين، مشروعات تنويرية ومع ذلك لاتدعو للاندماج ولا التحالف بل تطالب بتداول السلطة وفرض الاستنارة في المجتمع، في عالمنا الثالث، وفي حالات معينة يستخدم اليسار من النظم الحاكمة في الدولة الوطنية، أو حتى من أنظمة تزعم انها ليبراليه تسمح له بهامش محدود من الوجود والحركة. ليكون في معظم هذه الحالات عاملا مساعدا للسلطة الرأسمالية المتجهة وطنيا في بعض الأحيان والتابعة في كثير من الأحيان.

من هنا تأتي فكرة كونه محركا للقوة الثقافية والمثقفين وفكرة التنظيم السياسي وفكرة المجتمع المدني باختصار لدى مخاوف أن لايتنبه اليسار ويغيب وعيه نتيجة ضعفه فيلعب دور العامل المساعد في تطوير فكرة المجتمع المدني وتطوير فكرة المجتمع الليبرالي، أي تطوير البرجوازية الوطنية فحسب.

وهكذا نعجز عن وضع مشروعنا العلماني الديمقراطي المدني في مواجهة المشروع السلامي.

لقد تحول المشروع الاسلامي الى مشروع رأسمالي ثم الى مشروع تابع ومسئوليتي كيسار بذل جهد فكري لتوضيح هذه الحقيقة للمجتمع، ومواجهته، وخوض العديد من المعارك- التي احجم عليها حتى الآن- في مواجهة معاركهم.

لقد بدأ التيار الاسلامي بالمشروع الفردي البرجوازي الصغير، ثم الشركات الكبرى المتعددة الجنسية في المقابل كان لدينا المشروع التعاوني الصغير المأخوذ من الاشتراكية ومشروع القطاع العام. خضنا بدرجة كافية معركة بناء هذا المشروع بجوانبه الفكرية والثقافية او خضنا تجربة القطاع العام والدفاع عنه ليصبح قطاعا عاما حقيقيا مش قطاع دولة ورأسمالية دولة.. الخ

لم تخض معاركنا لكي نبحث اليوم عن مشروعات الحكومة وحزب الحكومة لنرى كيف ندافع عنها ونكون معها في ارهابها.

لقد شرح صلاح عيسى باستفاضة فكرة وضع الدولة البوليسية في مواجهة مشروع جزء منه حضاري وجزء رأسمالي. والمطلوب تحديد موقفي مع أي طرف بالضبط أنا لا أواجه حزبا سياسيا حاكما ولو كان موجودا ربما لكنا نفكر فلا يوجد في مصر حزب سياسي حاكم، في أشكال التحاور والتحالف من اجل مجتمع مدى علماني ديمقراطي في الواقع العملي أنا أتعامل مع وزارة الداخلية، حواري في الواقع مع رئاسة جهاز سلطة سياسية

حلمى شعراوى: تحول المشروع الاسلامي إلى مشروع رأسمالي ثم إلى مشروع تابع

السلطة الحالية.. جهاز بوليسي وجهاز ايديولوجي شديد التخلف

الأصوليون الاسلاميون واليسار

عليا، او وزارة الداخلية ومشروعاتها.. ما أعنيه أننا لسنا أمام تكوين سياسى، نحن امام جهاز بيروقراطى نسجه الأنفتاح والراسمالية «الاسلامية» وأمام عسكرية مصرية تثبت اقدامها بأشكال مختلفة فى المجتمع المدنى وفى السلطة، وأمام شريحة حاكمة إقتصادية تعمل طول الوقت لحساب راسماليين ولو بحثنا بدقة عن دور هذه الدولة فى التكوين الثقافى، وعرفنا دور صحافتها مثل اللواء الاسلامى، والبرامج الدينيه فى الاذاعة وفى التعليم والتوجه الدينى من خلال هذه الأجهزة كلها وقارناها بدور بعض الجماعات الاسلامية فسنجد أحيانا لدى هذه الجماعات قدرا من العقلانية ورؤية مستنيرة.

واضم صوتى إلى صلاح عيسى حول طبيعة هذه السلطة فهى جهاز بوليسى وجهاز أيديولوجى شديدا لتخلف إن صح استعارة هذا التعبير بشكله المطلق.

أن الحوار مع السلطة القائمة هو حوار مع هذين الجهازين وأرجو أن توضع كلمة الحوار فى مكانها الصحيح، ويستحيل الحوار مع سلطة قمعيه بهذا الشكل .

وما نحتاجه هو طرح مشروعى اليسارى، والحوار مع المجتمع نفسه حوله.

أطرح على المجتمع مشروعى وموقفى من قضية المجتمع المدنى والديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وأسرائيل التى يغيب أي شيء عنهما فى كافة الأعمال السياسية بصورة غريبة لافرق فى ذلك بين اليسار واليمين رغم أنهما العدو المدمر المباشر وهكذا ننغمس فى حوار وعمل مع المجتمع، وهذه المعركة هى التى تبنى فصائل ومجموعات اليسار وإذا كانت الانتخابات القادمة لمجلس الشعب هى التى تفرض على الحوار مع الحكم فارجو أن تفكروا أكثر من مرة وتعيدوا التفكير فى الانتخابات ذاتها واذا كانت الانتخابات ستدفع اليسار الى مثل هذه التحالفات فإننى أضع الانتخابات برمتها بين قوسين وختاما لهذا التعليق، أشير الى ما يقوله البعض من أن اليسار يبذل أقصى مايستطيع من جهد، وأن المشكلة تأتى من أن المشروع الراسمالى والدينى أكبر من حجمنا وأعتقد أننا لو بذلنا جهدا لاقامة جبهة يسار حقيقية، تتجاوز خلافات الفصائل، وتركز على وضع مشروع عام لهذا المجتمع فنستطيع وقتها إدارة حوار مع القوى الاجتماعية المختلفة بشكل صحيح لهذا المجتمع.

ثانيا ولكن يبقى أمر ضرورى وهو وقف هذا الارهاب الذى تمارسة اجهزة الدولة بادراتها المختلفة.

أبو سيف يوسف

هناك تعليقات سريعة حول عدد من الموضوعات أو لاطالبت فى الجلسة الاولى أن نبدأ بتحديد المفاهيم والمصطلحات. واعتقد أن هذا كان ضروريا، فصلاح عيسى تكلم عن تيار إسلامى سياسى هو جزء من الحركة الوطنية بينما كان حوارنا الأساسى فى الندوة عن قطاع معين وهم الأصوليون، ثم أنصب كلامنا فى النهاية على جزء معين من هؤلاء الأصوليين الذى نسميه بالمتطرف أو المغترب لكن التيار الاسلامى فى عمومه أشمل وأوسع وفيه قوى وطنية وشخصيات فاضله..

ولكن القوى الاعلى صوتاً والأشد بروزاً وحركة هى القوى المتطرفة وهى التى تحتاج الى تركيز منا حتى لاتختلط الأمور

ثانيا: فى الجلسة السابقة تحدثت عن عنف الجماعات الدينية وأدنته وبنفس القوة أدين عنف الحكومة الذى يناقض كل مبادىء حقوق الانسان وكذلك التعذيب النفسى والبدنى.

ومع، إدانتى لتيار العنف الاسلامى، فمعاملته معاملة الخارج القانون هى خرق لأبسط مبادىء حقوق الانسان والأهالى كتبت كثيرا فى هذا الأمر.

وبالنسبة للتحليل الذى قدمه صلاح عيسي فأنا أختلف فى الكثير سواء فى المقدمات أو التحليل إلا أننى أجد صلاح قد أمسك بالحلقة الرئيسية وهى ضرورة تثوير التراث وتنقيته وتطويره. وتصلح هذه نقطة بداية حقيقية مرتبطة بنظرة مستقبلية فى مشروع لليسار، الشيوعيون كانوا يسمون ذلك الثورة الثقافية وآخرون يسمونه التنوير وبدون هذه البداية الصحيحة لن تكون لشعاراتك وجود وعمق، سواء شعارات المجتمع المدنى وتحطيم شمولية الحكم وتداول السلطة لأن هذا هو الوجه الاخر لقضية اعلاء شأن العقل وسلطته

ثالثا: أوافق على أن حوارنا يكون مع المجتمع. لقد حاورنا البعض الى ان أصابنا الزهق. والحوار مع المجتمع قد يساعدنا على فهم بعض أكثر.

تبقى نقطة أخيرة.. هل هناك مشروع بديل عن المشروع الأصولى يطرحه اليسار. وما هى عناصر هذا المشروع. فهذا هو جوهر القضية.

سمير فياض

اولا: أخشى أن نقع فيما يسمى البرنامج طويل المدى، وبالتالى نسقط فى التعميم بدل الامساك بالتفاصيل. وبالتالى نغفل عن مهام حالة موجودة ومطروحة علينا.

ثانيا: ان تحالفات اليسار بتنوعاته وتعدد اشكاله وابعادها فى دولة نامية مثل مصر فجر الكثير من الخلافات وحسم الخلافات والمشروعات المستقبلية غير وارد إلا من خلال الممارسة والمعارك. فإذا ما طرحنا قضية المشروع اليسارى البديل سنجد أكثر من مشروع وأعتقد أننا مطالبون بأكثر من حوار حوار يدور بين قوى اليسار وقوى الاستناره الموجوده على يسار الحكم. وهذه مسألة خاصة جداً أو البعد الأساسى فيها هو الثقافة والجانب التراثى ووجهات النظر.

وهو حوار لاينتهى لأن قضيته مستمرة وطويلة وتحتاج لوقت الحوار

الثانى فى مواجهة القضايا الحالية، معارك حول قضايا ذات طابع جماهيرى، وهى تدعم الحوار الأول. لأن حسم موضوع المشروع الثقافى الحضارى لن ياتى إلا من خلال جدل بين هذا وذاك.

النقطة الأخيرة مواجهة شمولية الحكم التى أشار اليها صلاح عيسى وهى نقطة هامة وهى مرض فى العالم الثالث كله وفى الحركة الوطنية وهى مرض فى الاشتراكية فى بدايتها، وفى القوى الدينية بتعدد أشكالها ومواجهتها تحتاج الى مايسمى بمنهج النقط وليس بالضربة القاضيه.

ان التغييرات التى تجرى فى العالم والتقدم التنكولوجى يتطلب أن يكون لدينا العقليات المجمعه التى تحرص على تجميع النقط من خلال الحركة للامام.

تحتاج فى عالمنا الثالث وفى دولة مثل مصر خاضت تجارب ديمقراطية الى هامش واسع جدا للحركة يتجاوز قوى اليسار وارجو أن لايكون اليسار بالغ الحساسيه وواثقا من نفسه

محمود العالم

كلنا مع تنميه وتدعيم مجتمع مدنى يقوم على العقلانية والديمقراطية يقوم على الأقلال من سلطة الحكومة وتدعيم قوة المتجمع المدنى واحنا محتاجين الى مزيد من التعاون والتفكير والحوار واختبار أرائنا فى الواقع وبالمعارك الاجتماعية الأساسية. لكن النقطة العملية اللى عاوز أقولها مع موافقتى الكامله مع تحليل صلاح هى أننى قد اكون فهمت منه. أننا علينا أن نسعى الى انشاء وخلق تيار دينى مستنير، انا فى رأى ليست هذه هى مهمتنا فى تقديرى أنه عندما يتصاعد المد الوطنى فى الضرورة سيظهر هذا التيار، فى رأى نحن كيسار داخل بنيتنا نفسها وبرنامجنا نفسه لابد ان يكون هناك هذا البعد والفهم الديمقراطى التاريخى العميق الدينى والبعد القوى أنا الذى اتبنى هذين البعدين ولا أنتظر قوة أخرى لتتبناه وسواء كان هناك تيار نسميه. الدينى المستنير. وكان هناك تيار نسميه التيار القومى، ينبغى على انا كيسار هذا البعد التراثى والبعد القومى، داخل برنامجى الخاص وفى إطار مشروعى الخاص انا مع دعم تيار دينى مستنير لكن أنا كماركسى أناضل فى هذا الاطار الاجتماعى والتاريخى الخاص ينبغى أن يكون لى رؤيتى الواضحة من هذين الأمرين وموقفى الواضح منهما، أنا كماركسى إبن للتراث الدينى بكل ما فيه من قيم وانا ابن للحركة القومية وانا قومى بالمعنى الديمقراطى والعلمانى والعقلانى للقومية. ولهذا فلابد ان اثبت هذا فى برنامجى وهذا مختلف عن تزعمى لتيار دينى مستنير خارج صفوفى..

حسين عبد الرزاق

أغنانى الحوار عن كثير مما كنت أعتزم قوله ومن الواضح أنه لا أحد من الحاضرين وأعتقد ولا من اليسار- يقلل من خطر هذه الجماعات الأصولية خصوصاً المتطرفة أو التى تلجأ للعنف وهو ليس مجرد خطر سياسى ولكنه أيضا إقتصادى وإجتماعى وثقافى والخطر الأهم الذى تمثله هذه الجماعات. كما قال بحق د. سمير فياض، قسمه البنية االاجتماعية لمصر وتقسيم الوطن الى مسلمين ومسيحيين، كفار ومؤمنين.

لكن خطر هذه الجماعات، من جهة نظرى، ليس الخطر الرئيسى على الوطن فى الوقت الحالى. أنه خطر فى المرتبة التالية لخطر داهم وآساسى يمثله الحكم والتحالف الطبقى الحاكم، والذى تحدده الادبيات اليسارية المعتمدة بأنه تحالف البرجوازية الكبيرة التابعة والطفيلية وفئات من البرجوازية البيروقراطية.

والسبب الذى يدفعنى لاعتباره الخطر الأساسى، هو أن هذا الحكم أو التحالف الحاكم، هو المسؤل عن استقرار اوضاع التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، هو المسؤل عن الأزمة الإقتصادية والاجتماعية التى يعيشها المجتمع كله وآثارها المدمرة الناتجة عما يسمى بسياسه

حسين عبد الرازق: الخطر الرئيسى والداهم هو خطر التحالف الطبقى الحاكم

معركتنا الأساسية مع الجماعات معركة صراع فكرى لامساومة فيه ولاحلول وسط

نقطة ضعف اليسار الأساسية هى اهتزاز صورته فى الثمانينيات كقوة المعارضة الجذرية

الأصوليون الاسلاميون واليسار

الانفتاح من تضخم وغلاء وبطالة وتدنى مستوى المعيشه وحتى انتشار سياسة التكفير والعداء للعقل. هذا الحكم وهذا التحالف هو المسئول عنها. وأول من استخدم تكفير المختلفين السياسيين علنا ومن خلال أجهزة الإعلام الجماهيرية كان «أنور السادات». الجماعات كانت تستخدمها لكن لم يكن لها مثل هذا الانتشار، وكان السادات يقول «اقتلوهم حيث ثقفتموهم». أيضا هذا الحكم هو المسئول عن العداء للديمقراطية بما فى ذلك الحكم بالطوارىء، التى تزور الانتخابات الى التعذيب وهو المسئول عن التفريط فى القضايا الوطنية والقومية. وهو اللى جهز الأرض لنمو هذه التيارات وإنتشارها الخطير بالدور الخطير الذى تلعبه المؤسسات الاعلامية والتعليمية وبالعنف ضد هذه الجماعات والذى يثير تعاطفا واسعا معهم فى أوساط المواطنين.

هل هم خصوم لنا ؟

الاجابة نعم. الحكم خصم لليسار وهذه الجماعات كذلك لكن شكل الخصومة والمعارك التى تدور هنا أو هناك وشكل التنسيق يختلف.

أعتقد أن معركتنا الأساسية مع الجماعات هى معركة صراع فكرى لامساومة فيه ولا حلول وسط، لإن هذا هو النقيض تماماً لكل التفكير العلمى والعقلانى الذى نهدف اليه.

المعركة الثانية معهم هى معركة كسب الجماهير سواء كانت برجوازية صغيرة أو فئات من الطبقة الوسطى أو حتى جماهير عمالية أو فقراء فلاحين.. هذه الجماهير هى جماهيرنا.. كيف اكسب هؤلاء، انا أعتقد ان نقطة ضعفنا الأساسية، ليس غياب البرنامج، نحن لدينا نواة لبرنامج صالح. لكن نقطة ضعفنا الاساسية هى اهتزاز صورة اليسار خلال الثمانينات، لم يعد يمثل المعارضة كما كان يمثل فى الماضى، حدث اهتزاز لصورتنا وبدواهم كأنهم المعارضة الجزرية كنا نفخر بأننا المعارضة الجذرية صورتنا لم تعد كذلك نبحث عن السبب لماذا لم نعد كذلك.

وتقودنا هذه القضية الى قضيه أخرى هامة.

من تكتيكاتنا فى التعامل مع الحكم، ولا أقول الحزب الحاكم، اعطت هذه الصورة صدقاً أو كذباً لدى الرأى العام، خطابنا السياسى اعطى هذه الصورة لا احد يجرم الاتصال بالسلطة فمثل هذا التجريم نوع من الهزل. فلابد من التعامل مع والنقاش والخلاف. واللقاءات.. الخ فلا أحد يدعو الى غير ذلك ولكن مايسبب الارتباك والخلط، هو التصرفات والأقوال ونغمه التهدئه التى تشير- ولو لم يكن صحيحا- الى وجود نوع من التنسيق أو التحالف بين الحكومة وقطاعات من اليسار للأسف هذه هى الصورة المستقره لدى قطاعات من الرأى العام.

وتقودنا هذه الملاحظة الى قضية أخرى. وهى قضية الانتخابات التى أثارها د. سمير فياض ليس صحيحاً أن الخيار الوحيد المطروح أمامنا عندما لايكون هناك مرشح يسارى، أن نختار بين الجماعات الأصولية وبين الحكم أو الحزب الوطنى.

أولاً: الجماعات الأصولية غير مشاركة فى الانتخابات، المشاركون هم «الاخوان المسلمون». وأعتقد ان علينا واجب التفرقة واتباع أسلوب مختلف بالنسبة للإخوان المسلمين، وتجربتنا فى التنسيق بين أحزاب المعارضة، ونشارك فيها الاخوان كإخوان والحزب الشيوعى المصرى كذلك، تجربتنا فى هذا الموضوع تقول كثيراً ما كان الاخوان المسلمين أكثر راديكالية فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والحريات العامة من بعض الأحزاب اليمينيه الأخرى، واكثر وضوحاً وأكثر حسماً بالطبع لاأعمم هذا الحكم. ولكن أقول ليس بالضرورة الخيار بين الاخوان والوطنى. سيكون أمامنا وفديون ومستقلون هناك فرصة واسعة للإختيار لماذا نحصر أنفسنا بين خيارين فقط. اكثر من ذلك الشخصيات الحكوميه التى تذكر أحيانا كنموذج لمرشحى الحكم التى يمكن أن تحظى بمساندتنا، أزعم انها هى بذاتها هى التى تدمر وتخلق أرضيه حقيقية للجماعات عندما يكون مفكر وطنى أو مظهره ديمقراطى ويكون هو صاحب الدفاع الرئيسى والقوى الذى يزعم أن قانون الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة ليس انتهاكاً للدستور. فهذا هو الذى يعطى للجماعات مصداقية أكثر.

وحينما يكون زميل له هو محامى الدفاع عن الضباط الذين اتهموا بارتكاب جريمة التعذيب الثانية باحكام قضائية نهائية وبتكليف من وزارة الداخلية، ويطرح اسمه كنموذج للعناصر التى يمكن تأييدها فى الانتخابات، فهذه هى الكارثه.

إن جزءا هاما من كسب جماهيرية الحزب وجماهيرية اليسار بشكل عام يعتمد بوضوح على عودتنا مرة أخرى لتوضيح صورتنا كحزب وتيار باعتبارنا المعارضة لهذا الحكم وسياساته.

وهذا لايعنى اطلاقا أن نساوم أو نتردد أى لحظة فى التصدى لعنف الجماعات المتطرفة. أو الدخول فى أى مساومه فكرية من أى نوع. وأختم هذه الكلمة الأخيرة بشكر كل المشاركين فى هذا اللقاء مؤكدا أن استمرار الحوار وتعميقه قضية ملحة ضرورية فقد اوضحت هذه الندوة أننا لم نتحاور معا من قبل بدرجه كافية. وأن هناك قضايا خلافية يحتاج حسمها الى مزيد من البحث والدراسة. وأمل أن يهتم الزملاء الذين شاركوا فى الندوة من قيادات حزب التجمع وكذلك من مركز البحوث والدراسات العربية، بمواصلة هذا الجهد فى مؤسساتهم لنساهم جميعا فى تحقيق الفعالية الحقيقية لليسار المصرى.

إنتخابات من تانى






واضح ان ثقافتك السياسيه ضحله... انا من أنصار حزب "الخضر" يابلدينا...


حلينا بعضنا.. وكنا برنا.. يا ريتكم زينا... في الهوى سوا....
حل مجلس


أنا سامعه بيتريق علينا وبيقول:- "إن انكر الاصوات.. صوت الناخبين.."
مرشح

لا ياحرق ... انتو كل مره تقولولى صوتك امانه .. صوتك أمانه ... انا عايز المره دى "إيصال" باستلام صوتى .....

لجنه انتخابيه





سياسة الحكومة

تخيرنا بين "التبعية" "والمجاعة"!

عريان نصيف

ارتفعت تكاليف استيراد المواد الغذائية من ١٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧

حتى ندرك حجم مشكلة تناقص انتاجنا المحلى من المحاصيل الغذائية الرئيسية، فإننا- وفقا للاحصاءات الرسمية المتوافرة- نجد أن الفجوة- بين إنتاجنا منها، واستهلاكنالها، قد تطورت- أو تدهورت- كما يلى:

* عام ١٩٦٠ كنا نستورد موادا غذائية بما قيمته حوالى ١٥٠ مليون دولار.
* عام ١٩٧٠ أصبحت قيمة هذه المواد ١٨٤ مليون دولار
* عام ١٩٨٠ قفزت هذه الفجوة الى ماقيمته ٩ر١ مليار دولار.
* عام ١٩٨٧ وصلت قيمة استيرادنا للغذاء الى حوالى ٣مليار دولار.

وقد وصلت نسبة هذه الفجوة- فى بعض المحاصيل الأساسية- فى العام الزراعى ٨٦/ ١٩٨٧، إلى الأرقام التالية:

* الذرة ٣٢٪
* العدس ٥٣٪
* السكر ٤٨٪ (وكنا حتى عام ١٩٧٠ نصدر ٤٠٪ من انتاجنا منه)
* القمح حوالى ٧٨٪

أى أننا نعتمد فى غذائنا الرئيسى على الاستيراد من الخارج بنسبة بين الثلث والنصف، ماعدا القمح الذى نستورد منه أكثر من ثلاثة أرباع احتياجنا منه.

ومن هنا فقد وصل الحال بمصر- مخترعة الزراعة منذ آلاف السنين- الى أن تكون الدولة الثانية من جملة ١٠٥ دولة (من بينها هايتى، وبنجالاديش، وبوركينافاسو) فى درجة اعتمادها على الخارج للحصول على غذائها الرئيسى!!

الحلول الحكومية للمشكلة:

لاشك أن الحكومة تحاول أن تقدم حلولا عملية للمشكلة. ولكن- للأسف- فأن حلولها ليست فقط غير قادرة على سد - أوحتى تضييق- الفجوة الغذائية،بل انها أيضا تزيدها اتساعاً!!.

وتتركز الحلول الحكومية فى محورين أساسين:

* الأول- سياسة التصدير من أجل الاستيراد: وتعنى الاهتمام بزراعة- وتصدير- بعض المحاصيل غير التقليدية، للتمكن- من خلال ذلك- من استيراد المحاصيل الرئيسية وخاصة القمح.

وبالاضافة الى مخاطر هذه السياسة على الاستقلال الاقتصادى- وبالتالى السياسى- كما نبهت وحذرت العديد من المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وكما أثبت الواقع بالنسبة للدول التى طبقت هذه السياسة..

فانها أيضا سياسة فاشلة فى نتائجها: فقد تم فيه- فى السنوات الأخيرة فى بلادنا- تخفيض مساحات الزراعات الغذائية التقليدية لحساب المحاصيل التصديرية، وفقا لهذه السياسة. وذلك على النحو التالى

- القمح من حوالى مليون، ٤٥٧ ألف فدان الى حوالى مليون، ١٠٠ ألف فدان
- الفول من حوالى ٣٧٧ ألف فدان الى حوالى ٢٠٠ ألف فدان.
- الذرة الشامية من مليون، ٣٩٦ ألف فدان الى حوالى ٢٥٠ ألف فدان.

- الذرة الرفيعة من ٦٧ ألف فدان الى أقل من ٢٠ ألف فدان.

ومع ذلك لم تصل نسبة الاكتفاء الذاتي- فى أعلى معدلاتها- سوى الى ١٠٦٪ بالنسبة للفاكهة، ١٠٢٪ بالنسبة للخضر.

ليس هذا فحسب بل وتم تسجيل الفشل المستمر فى عمليات تصدير هذه السلع البديلة بما نلمسه- سنويا- من كوارث وفضائح تصدير البطاطس و الفراولة.

*المحور الثانى للحلول الحكومية:
الاعتماد على المعونات والمنح الأمريكية:

وحتى نتبين مدى ماتعنيه المنح الأمريكية من اهدار لقرارنا الاقتصادى - وبالتالى السياسى- فاننا باستعراضنا لنص الاتفاقية المعقودة فى ٢٥/ ٧/ ٧٩ بين وزارة الزراعة المصرية وبنك التنمية الرئيسى من ناحية، وبين الحكومة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية من ناحية أخرى، نجدمايلى:

*تشترط الاتفاقية- فى البند الثانى- أن تتولى الوكالة الأمريكية فحص معدلات الاقتراض السنوية والسياسات الأخرى المتعلقة بأعمال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى المصرى.

* ولاتكتفى الاتفاقية بالرقابة على بنك الائتمان الرئيسى، بل تنص - وفقا للبند الخامس- على فرض الرقابة الأمريكية على حسابات بنوك القرى.

* وتصل قمة التحدى الأمريكى فى هذه الاتفاقية، بالنص فى البند السادس على موافقة مصر على عدم استخدام أية مبالغ من المنحة فى تمويل شراء- أواستعمال- أية مبيدات للآفات!!

.... وبالرغم من المخاطر السياسية والوطنية من الاعتماد على هذه المعونات والمنح الأمريكية، فانها ليست فقط غير قادرة على حل المشكلة- وما كان لها ذلك بطبيعة الحال- بل انها ووفقا للتقارير الحكومية المصرية قد ساعدت على زيادة الفجوة الغذائية وتقليص مساحات زراعاتنا القمحية.

ما العمل؟..

بعيدا عن أي جدال مع المسئولين عن الزراعة فى بلادنا حول الأسباب الحقيقية لهذا التدهور- الغذائى، وهل هو- كما يقولون- نتاج الاستهلاك غير الرشيد للشعب!، أم هو- كما نقول نحن - ثمرة السياسات الزراعية الخاطئة والمهدرة لامكاناتنا الحقيقية... فانه



د. يوسف والى
فشل السياسة الحكومية

قد ثبت- وتأكد- لكل الأطراف، أن الحل الوحيد القادر على سد الفجوة الغذائية- والقمحية بشكل خاص- وبما يحمى أيضا حرية قرارنا الاقتصادى والسياسى، هو المزيد من زراعة القمح.. فهل هذا ممكن.. أم صعب.. أم مستحيل؟...

على ضوء أن عناصر هذه الامكانية تتمثل فى الثالوث التقليدى لبحث المسألة الزراعية: الفلاح- الأرض- المياه، فاننا نعتقد أنه بالامكان أن تتم زراعة القمح- فى بلادنا- بما نستطيع معه- إن لم تسد الفجوة القمحية تماما- أن نضيقها الى أقل حجم.

* فالفلاح المصرى قادر.. وحاضر.. وخبير فى الزراعة، وكفيل ليس فقط بسد الفجوة القمحية، بل بالوصول الى مصر كدولة مصدرة للقمح.

ولكن- حتى يتمكن من ذلك- لابد أن تتوافر له امكانات الزراعة... بل وامكانات الحياة الانسانية.

* أن تتوازن أسعار المحاصيل مع تكاليف الانتاج بما يوفرله دخلا مجزيا لكده طوال العام هو وأسرته

* أن يجد حركة تعاونية زراعية حقيقية قادرة على أن توفر له مستلزمات الانتاج الأساسية بديلا لما يعانيه من استغلال القطاع الخاص.

* أن تتوقف حالة الإهدار الضريبى، المستمر والمتمثل فى العديد من الرسائل والبنود.

* أن يعود للشعور بالاستقرار، بحمايته كمستأجر ومالك صغير أو منتفع بالاصلاح الزراعى من الطرد من أرضه، تلك الظاهرة التى عادت اليوم- بالكثير من التدليس والتحايل على القانون. كشبح يخيم على ملايين الفلاحين.

* والارض المصرية الزراعية فى الدلتا والوادى- أرض خصبة ومعطاءة منذ آلاف السنين، وقادرة دائما على المزيد من العطاء حالة اهتمامنا- وأقصد اهتمام المسئولين- بحمايتها من الآثار المدمرة للتفتيت الذى ليس فقط يعوق امكانية التوسع فى الميكنة الزراعية، بل وأيضا يؤثر بالسلب على خصوبة تربتها، وبالتالى على انتاجيتها.

* وقضية المياه وامكانية استصلاح وزراعة ملايين الأفدنة على ضوء توافرها، قد حسمها علماء الرى والمياه بأنها امكانية قائمة لو أرادت الحكومة:

* فالدكتور فاروق الباز- مدير مركز الاستشعار من البعد بجامعة بوسطن- يؤكد وجود مياه جوفية تكفى لزراعة ٢٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠٠ سنة بالصحراء الغربية، وهذه المياه كما يقرر - وفقا لما أثبتته أحدث البحوث الجيولوجية- قريبة جدا من سطح الارض.

* والدكتور محمود أبو زيد- رئيس مجلس ادارة مركز البحوث المائية- يقرر إمكانية التوسع الأفقى- حتى عام ٢٠٠٠- فى مساحة مليون و ٥٨٠ ألف فدان، على أساس أن الاحتياجات المائية لهذه المساحة متوفرة بشرط استخدام طرق الرى الحديثة.

* والبعثة العلمية المشكلة من أساتذة كليتى الزراعة والهندسة بجامعة المنصورة- بالاشتراك مع علماء من جامعة برلين- تقرر وجود مخزون هائل من المياه الجوفية- المتجددة باستمرار- والمتوافرة بمنطقة العوينات

اذن، من الممكن أن نزرع المزيد والمزيد من القمح ونجد لقمة خبزنا دون اراقه ماء وجهنا... فقضية القمح فى بلادنا لم تعد مجرد قضية غذائية أو اقتصادية فقط، بل هى قضية وطنية بالدرجة الأولى.

ومن هنا، فأن «اليسار» إذ تفتح ملف هذه القضية، فانها تفتح صفحاتها أيضا- لكل القوى الفلاحية والديمقراطية- للحوار حولها... حتى نخرج جميعا من إسار الخيار الوهمى الردئ المطروح علينا..

«.....التبعية.. أو المجاعة»، واضعين- بديلا عنه التصور العملى لامكانية سد الفجوة القمحية وتدعيم ارادتنا الوطنية.



آثار أزمة الخليج السياسية والاقتصادية على الأردن

سليمان قبيلات

كانت عمان خلال الاسابيع الماضية محطة دائمة الحركة، حيث شهدت نشاطا سياسيا مكثفا ويمكن تسميتها بحق عاصمة «الأزمة» حيث شكلت حلقة وصل ما بين قطبين يشد كل منهما باتجاه معاكس، فقد زارها العديد من الوفود الباحثة عن حل للازمة وتلك الراغبة باستطلاع الموقف العراقي، وأيا كان هدف هؤلاء أو أولئك فقد اعطت هذه الحركة شعورا بالراحة لارتباطها بتغليب منطق العقل بدل الحرب والتهديد والامعان بفرض العقوبات التي أدت الى استفحال الازمة، وعلى اية حال يمكن الحديث عن الاثار السياسية التي انعكست على الساحة الاردنية بوضوح بعد مرور مدة تزيد عن شهرين.

- فالمراقب لهذه الاثار يجد ان المبادرة والتوجيه اصبح بيد الشارع وجماهيره بل ان الموقفين الرسمي والحزبي (القوى السياسية عموما) يحاولان اللحاق بمطالب هذا الشارع واسترضاءه والتعبير عن رغباته. فالمسيرات، والمظاهرات والندوات، والمؤتمرات حدث يومي ومنتظم، والاستجابة عفوية وفورية لاي طارىء محلي او عربي وخاصة ما تعلق بالوضع في الخليج والانتفاضة الفلسطينية، وهذا بحد ذاته تربية جديدة لشارع وجماهير عاشت تحت ظل الاحكام العرفية وتعطيل الحياة النيابية والديمقراطية. والمتتبع لهذه الفعاليات منذ السماح لها بالانطلاق الى ما هي عليه الان يجد تطورا واضحا من حيث التنظيم وعدد المشاركين والشعارات المطروحة ومتانة الوحدة الوطنية، رغم ان المدة لاتتعدى سنة واحدة، لكن هذا الشارع بكل مكوناته الرسمية والشعبية لديه التصميم الواضح على الاستمرار والانطلاق في رسم سياسة اردنية جديدة سواء على الصعيد المحلي او العربي او العالمي، تقوم على عدة محاور:

تعزيز الديمقراطية.

فعلى عكس ما كان يعتقد فقد ازدادت التجربة الديمقراطية متانة ورسوخا وتعمقت بصورة واضحة، واتضحت بشكل ملح ضرورة وجود تنظيمات سياسية ذات خبرة ودراية لقيادة الجماهير وزيادة وعيها وتعميقه لخلق مجتمع مواجهة مدافع عن كيانه ومكاسبه.

- الترشيد في الاستهلاك والانفاق واتخاذ خطوات اقتصادية مرنه وسريعة باتجاه تنمية القدرات الذاتية، ومن هذه الخطوات تشجيع زراعة الحبوب وتربية المواشي وتوزيع السلع التموينية المدعومة عن طريق البطاقة التموينية، وتعطيل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية يومين وزيادة الدوام الرسمي واغلاق المحلات والمكاتب مبكرا ابتداء من اوائل شهر اكتوبر بقصد الحد من انفاق الطاقة وتخفيض الاستهلاك ان هناك العديد من القرارات المشابهة التي سيتم التدرج بالاعلان عنها وتطبيقها في هذا المجال.

- من افرازات هذه الازمة ايضا الربط بين القضية الفلسطينية وازمة الخليج وجعل هذا معيارا للعدالة والانصاف، وهنا لايفوتنا ان نشير الى حالة فقدان الثقة بجدية ومصداقية الهيئات الدولية التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية لتغطية وجودها في الخليج ولمحاصرة وتجويع العراق والشعور بالمرارة لازدواجية مجلس الامن في التعامل حيث لم يقم بتنفيذ اي من قراراته الصادرة بشان قضية العرب المركزية- القضية الفلسطينية- هذا في الوقت الذي تداعى به لاتخاذ القرارات وتنفيذها في الخليج خلال اسبوع واحد فقط.

- سقوط النظام العربي بصيغته التي سادت في الحقبة الماضية والذي كان مبنيا على الاستجابة الدائمة للشروط الامريكية. فنرى الان الانقسام الحاصل في العالم العربي بين قطبين على اثر احداث الخليج، الاول ينادي بالحل العربي ويعارض الوجود الاجنبي، والاخر يؤيد الاستعانة بالقوات الاجنبية ويغطيها، ولاشك ان مثل هذا الانقسام يترك اثاره على العلاقات بين الدول العربية ويفسح مجالا للتمحور والاستقطاب بل وابتزاز الموقف والمساومة عليها ومثال ذلك ما تعرض له الاردن من ضغوطات ومساومة من قبل بعض الدول العربية والغربية بسبب موقفه من هذه الازمة، وفي المقابل نرى مساعدات واعفاءات من الديون واعانات لدول اخرى ساندت موقف الدول الخليجية وايدت الوجود الغربي وفي الوقت الذي اتضح فيه فشل مؤسسة الجامعة العربية في تاكيد ذاتها واهدافها نرى مسؤولي البيت الابيض يتحدثون عن ترتيبات وحلف أمني للمنطقة ولايخفى ماذا يعني ذلك عربيا وعلى مستوى الشرق الاوسط ايضا، فهو يعيد الى الاذهان الاحلاف التي قامت في فترة الخمسينات كحلف بغداد الذي شكلته بريطانيا.

- اثر اخر من اثار الازمة على الاردن وهو الذي لم يكن متوقعا وربما شكل مفاجأة للبعض ذلك هو تغيير طبيعة العلاقات والتحالفات التي ربطت الاردن مع العديد من الدول سواء في العالم العربي او الغربي. فنرى تدهورا في علاقة الاردن مع السعودية والولايات المتحدة تلك العلاقة التي كان ينظر اليها على انها تقليدية ومستقره. وشبه تحالف جمع الاردن بدول اخرى كالجزائر وتونس واليمن والسودان والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية وكوبا.

- انهيار صيغة مجالس التعاون، فمجلس التعاون العربي المشكل من العراق، مصر الاردن، اليمن لم يخرج برأي موحد، حيث ان مصر تبنت موقفا مخالفا للاعضاء الاخرين في المجلس وشاركت بوضع قوات من جيشها في مواجهة العراق، ومعلوم انه للان لم يحدث اجتماع لهيئة المجلس العليا وتعطلت جميع مؤسساته.

والحال نفسه يمكن قوله عن مجلس التعاون الخليجي الذي لم يفعل شيئا، اللهم

اصدار بيان يؤيد استقدام القوات الاجنبية الى الجزيرة العربية وهذا يكشف عن هشاشة الاسس التى ارتكزت عليها هذه المجالس عند انشائها حيث كانت كل دولة تهدف من المشاركة- فيما تهدف- الخروج من أزمتها الداخلية بالاتكاء على صيغة التعاون.

- بعد احداث الخليج وبوتيرة واضحة ازدادت التهديدات الاسرائيلية باجتياح الاردن ورافقها سيناريوهات امريكية ترسم خططا للاجتياح او لشن غارات على ارضه والاردن يأخذ هذه التهديدات على محمل الجد. فالاحزاب والقوى السياسية فى الاردن بكل اتجاهاتها سواء اليسارية او الدينية طالبت فى بياناتها بضرورة اعلان التعبئة والتدريب العسكرى وتسليح الشعب استعدادا للمواجهة. وتأخذ هذه الاحزاب على الحكومة تباطئا فى وضع برنامج وطنى شامل لهذا الغرض. ولهذه الغاية قابلت لجنة مشتركة من مجلسى الاعيان والنواب السيد رئيس الوزراء للتباحث فى الاوضاع الحالية التى تمر بها المنطقة وتأثيرها على الاردن واتخاذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة على المستويين الرسمى والشعبى لمواجهة الاحداث التى تنذر بالخطر، كما بينت هذه اللجنة ان الاولوية المجمع عليها هى التوسع فى نشاطات الجيش الشعبى وتسليح الشعب لمواجهة الاخطار والتصدى للهجمة الصهيونية وزيادة فعالية الدفاع المدنى وبناء المخزون اللازم من الاغذية والمحروقات والمياه.

الاثار الاقتصادية

لاشك ان موقف الاردن من ازمة الخليج هو موقف سياسى يستند على اجماع شعبى متاجج وليس مبنيا على اساس اقتصادية، فالاعتبارات الاقتصادية تملى موقفا مختلفا وخاصة بالنسبة للاردن الذى تعرض لمساومة اقتصادية، وسياسية واضحة تتعلق بالمساعدات او بدفع الديون المترتبة عليه والبالغة (٤ر٨) مليارات، او خلال الحصار المفروض على خليج العقبة المنفذ البحرى الوحيد، او بالتباطؤ الواضح فى تقديم المعونات والتعويضات عن الأضرار الناتجة عن الالتزام بقرارات مجلس الامن الخاصة بمقاطعة العراق.

السيد سليمان عرار رئيس مجلس النواب اشار الى ذلك قائلا ان الاردن يدفع الثمن لموقفه العظيم من أزمة الخليج وهو الان يتعرض لهجمة شرسة تمهيدا لاخضاعة للامريكان، ان الاردن لا يمكن ان يبيع مواقفه ومبادئه وقد عرض عليه المليارات ليغير من موقفه لكن قيادة الاردن ابت المساومة على المبادئ ولم تذعن لحملات الترهيب والترغيب التى تعرض لها بلدنا، فالاردن الذى لا يملك النفط ولا الموارد يملك الايمان وارداة الصمود وتحدى الصعاب». عند الحديث عن الاثار الاقتصادية لازمة الخليج يقفز بالاردن كاكثر الدول تضررا وتاثرا بها خاصة لموقع الاردن الجغرافى وعلاقاته الاقتصادية الواسعة والنشطة مع الدول العربية جميعها وبالذات العراق الذى يستوعب ٤٠٪ من الصادرات الاردنية (باستثناء الفوسفات والبوتاس)، هذا عدا عن العلاقات الاقتصادية والمالية مع الكويت التى تشمل جوانب مهمة كالعمالة وسوق رأس المال،

السيد «باسل جردانه» وزير المالية قدر حجم الخسائر الاقتصادية والمالية التى من المتوقع ان تلحق بالاقتصاد الاردنى من جراء ازمة الخليج ونتيجة لتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق بقيمة تصل الى ١ر٢ مليار دولار فى السنة الاولى، ووضح فى مؤتمر صحفى عقده فى ١٩ سبتمبر بأن هذه الخسائر تشمل مايلى:

١- الخسارة فى الاستثمارات والمدخرات الحقيقية للاردنيين العاملين فى الكويت الناتجة عن ودائعهم سواء بالدينار الكويتى او العمله الصعبة وكذلك فوائد وتحويلاتهم وما يوفرونه من رؤوس اموال وغيرها.

٢- المبالغ المستحقة للقطاع الخاص فى الاردن على الحكومة العراقية ووكالاتها والقطاع الخاص العراقى الذى يتعامل مع المصدرين واصحاب العقود الاردنيين.

٣- خسارة شركات القطاع الخاص الاردنى كاصحاب الشاحنات وشركات التصنيع التى تصدر منتجاتها بصورة رئيسية الى العراق.

وكان من المتوقع ان تصل خسائر الصادرات الاردنية للعراق والكويت الى (٢٨٠) مليون دولار خلال عام ١٩٩٠، وهذه القيمة توازى ٣٠٪ من صادرات الاردن الوطنية كما انها تزيد عن ٦٠٪ من صادرات الاردن غير السلعية ومن المتوقع ان يتسبب الحصار غير المعلن لميناء العقبة فى تخفيض الصادرات الى اسواق اخرى بنسبة ٣٠٪ اى ما يعادل ١٦٠ مليون دولار. اما اجمالى المنح التى تعهدت كل من العراق والكويت بدفعها للاردن لدعم موازنة عام ١٩٩٠ فتصل الى ١٨٥ مليون دولار وبدون وصولها فان موازنة الاردن وميزان مدفوعاته سيتعرضان لضغوطات حاده كذلك فان اجمالى الديون التى للاردن على العراق تبلغ ٣١ مليون دولار عدا الفوائد، وكان متفقا مع العراق على دفعها على مدار ثلاث سنوات وفى حال عدم الدفع فان الاردن سيتعرض لخسارة فى راس المال تصل الى ٣٥٩ مليون دولار هى قيمة الديون وفوائدها. جانب اخر هام من إيرادات الميزانية الاردنية هى حوالات الاردنيين العاملين فى الكويت حيث قدرت باكثر من ٥٠٪ من حوالات الاردنيين العاملين فى الخارج والتى تم تقديرها فى موازنة ١٩٩٠ بما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار وحسب التقديرات فان عدد الاردنيين العاملين فى الكويت يزيد عن ١٢٠ الف عامل يضاف اليهم عائلاتهم حيث يقدر العدد بحوالى ٤٢٠ الف وتبين التقديرات انه نتيجة لهذه الازمة فان ٥٠٪ من هؤلاء المغتربين سيعودون الى الاردن وبالتالى فان دخل الاردن من الحوالات سيتعرض لخطر كبير. وبالنتيجة فان الاردن ستشهد التطوارت الاقتصادية السلبية التالية.

١. زيادة المستوردات بنسبة ٨٠٪ تقدر بحوالى ٢٢٠ مليون دولار نتيجة العودة الجماعية للمغتربين

٢. انخفاض فى قيمة الحوالات من الاردنيين العاملين فى الخارج يقدر بحوالى ٣٢٠ مليون دولار.

٣. ارتفاع فى نسبة البطالة يزيد عن ١٨٪ من نسبة القوى العاملة.

ومن جهة أخرى يستورد الاردن حوالى ٢٢ مليون برميل من النفط ومشتقاته سنويا ٩٠٪ منها من العراق والكويت، وتزود الكويت الاردن بالنفط الخام والمحروقات على شكل منح تصل الى ٦٠٪ مليون دولار سنويا ويتم استيراد ما تبقى من العراق بحيث يتم تمويله من خلال الديون الاردنية على العراق وتشكل مستوردات النفط سدس فاتورة المستوردات الاردنية ومن المتوقع ان تصل الزيادة الاجمالية فى تكلفة استيراد النفط الى ١٨٠ مليون دولار سنويا.

ومن جملة الخسائر الاخرى الزيادة الحادة فى اقساط التامين على البضائع الواردة من ميناء العقبة او شحنها من الميناء كذلك عن طريق الخطوط الجوية الاردنية وتقدر اعباء هذه الزيادة بما لا يقل عن ١٢٠ مليون دولار وهناك ايضا التكاليف المباشرة وغير المباشرة التى يتحملها الاردن نظرا لخدمات الاغاثة الطارئة للوافدين وتقدر بحوالى ٣٠ مليون دولار. ويمكن تلخيص الخسائر المالية المذكورة والتى من المتوقع ان تلحق بالاقتصاد الاردنى نتيجة لازمة الخليج بالجدول التالى:

	السنة الاولى
١ . أ . تصدير البضائع للعراق والكويت	٢٨٠
ب. تصدير البضائع لاقطار اخرى	١٦٠
٢ . أ . دعم الموازنة	١٨٥
ب- استيراد القروضمن العراق	١٦٩
٣-أ- الترانزيت	٢٥٠
ب. السياحية. ٢٣	
٤ . أ . حوالات الاردنيين العاملين فى الكويت.	٣٢
ب. زيادة المستوردات.	٢٢
٥ . مستوردات النفط	١٨٠
٦ . خسائر اخرى	
أ. زيادة فى رسوم الشحن واقساط التامين.	١٢
ب. تكاليف المساعدات الانسانية الطارئة للوافدين	٣٠
المجموع	٢١٤٤

عيسى المدانات :

الجماهير العربية ضاقت بالاستبداد

وعلى الرغم من مضى ما يزيد عن شهرين على ازمة الخليج والوعود بتقديم التعويضات للاردن فلم يتسلم شيئا من قيمة الخسائر المقدرة باستثناء القرض الذى التزمت به الحكومة اليابانية اثر زيارة رئيس وزرائها توشيكى كايفو للاردن ومقداره ١٠٠ مليون دولار بفائدة مخفضة وشروط سهلة واقرار قرض اخر قيمته ١٥٠ مليون دولار تم التفاوض عليه قبل ازمة الخليج وكذلك التزام الحكومة الالمانية بتقديم مبلغ ١٢٠ مليون دولار لتمويل سلع المانية. واجمالى هذه القروض نجدها فى غاية التواضع اذا ما قيست بقيمة الخسائر البالغة ١ . ٢ مليار دولار.

وفى معرض الحديث عن الخسائر الاقتصادية ايضا يذكر ان السعودية اوقفت ضخ نفطها الى الاردن عبر خط التابلاين ليلة ١٩ سبتمبر. ويؤكد المراقبون ان هذه الخطوة جاءت كضغط اقتصادى ومعاقبة للاردن على موقفه من ازمة الخليج خاصة وأنه رافقها طرد دبلوماسيين اردنيين من السعودية وسحب متبادل لسفراء البلدين وشن حملة اعلامية ضد الاردن عبر وسائل الاعلام السعودية وكذلك من خلال تصريحات بعض الدبلوماسيين السعوديين والاجراءات الحدودية التى تمثلت بمنع الشاحنات والبرادات الاردنية التى تحمل بضائع مصدرة الى السعودية والخليج من الدخول او المرور بالاراضى السعودية مما يهدد اكثر من ستة الاف شاحنة بالتوقف عن العمل

المواجهة. التعبئة، البحث عن نقاط التقاء وايجاد قواسم مشتركة ذلك هو مسعى القوى والتيارات السياسية الاردنية بكل اطرافها الان، فالهجمة الامبريالية الامريكية الاطلسية الصهيونية جعلت التناحر والاختلاف ترفا وتنصلا من القيام بالدور الحضارى والنضالى المطلوب.

وللتعرف عن كثب التقت اليسار مع احد رموز اليسار الاردنى المعروفين النائب «عيسى مدانات» عضو لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس النواب الأردنى، وعضو المكتب السياسى فى الحزب الشيوعى الاردنى.

اليسار: بعد مضى ما يزيد عن شهرين على ازمة الخليج، ومؤشرات استمرارها لفترة اخرى غير قليلة ارجو توضيح.

أ. اثار هذه الازمة على علاقات الاردن العربية.

ب. اثار هذه الازمة على علاقات الاردن مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة.

النائب عيسى مدانات: معروف ان الاردن وقف الى جانب الاطراف العربية التى عارضت دخول القوات المسلحة الاميركية والاطلسية للسعودية ودول الخليج، انطلاقا من ان الازمة الناشئة فى الخليج هى نزاع عربى داخلى، ولاشأن لأية جهة اجنبية به، ولذا يتوجب ان يجرى حل هذا النزاع فى الاطار العربى، وبعيدا عن اى تدخل اجنبى، وعبر مفاوضات سياسية، وبلوغ حل سلمى يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية المشروعة لطرفى النزاع العربيين، ومصالح الامن الوطنى لكل منهما وكذلك الامن القومى العربى الشامل، وتسخير الثروات النفطية العربية لمصالح الشعوب العربية جميعها فى تنمية اقتصادية واجتماعية، وينبغى القول ان هذا الموقف الاردنى الرسمى قد أخذ بعين الاعتبار موقف الرأى العام الشعبى فى بلادنا، ورأى كافة القوى السياسية الاردنية من اقصى اليمين لاقصى اليسار فلم يسبق ان كان هناك اجماع على أية قضية سياسية داخلية او عربية فى الاردن كما هو الحال بالنسبة لازمة الخليج.

هذا الموقف الاردنى كان له بالطبع صدى ارتياح لدى اطراف معينة عربية من جهة، وصدى عدم ارتياح بل وغضب واستهجان شديدين لدى اطراف عربية اخرى ايدت وشجعت على الاستعانة بقوات اجنبية وشاركت اطراف منها فى ارسال وحدات من قواتها العسكرية للسعودية ودول الخليج جنبا الى جنب مع القوات العسكرية الاميركية والاطلسية، وساعدت بهذا التصرف على اضفاء الشرعية على الوجود العسكرى الامبريالى فى المنطقة العربية وينبغى القول ان الاردن قد دفع ثمنا غاليا كنتيجة لهذا الموقف المبدئى. فى نظرى.. فقد لجأت السعودية مثلا لقطع امدادات النفط عن الاردن الامر الذى يخلق صعوبات كثيرة اقتصادية فى البلاد.. اضافة الى ذلك فقد لجأت لطرد عدد من الدبلوماسيين الاردنيين فى السفارة الاردنية فى السعودية ثم تم بعد

ذلك سحب سفراء متبادل... اضافة الى حملة اعلامية غير موضوعية ضد الاردن.

اما فيما يتعلق بالشق الثانى من السؤال فيبدو كذلك ان علاقات الاردن قد تأثرت مع الدول الغربية عامة ومع الولايات المتحدة الاميركية خاصة.. وأورد بعض مظاهر هذه الاثار السلبية فمن المعروف ان مئات الوف العمال العرب والاجانب قد عبروا الاردن منذ اندلاع ازمة الخليج ومكث عشرات الالوف منهم اياما واسابيع فى الاراضى الاردنية.. وقد ترتب على ذلك التزامات انسانية قام بها الاردن وتحملها لوحده، من توفير مواد غذائية واخرى طبية.. وقد ارتفعت أصوات عديدة فى الغرب وفى الامم المتحدة حول ضرورة تقديم مساعدة للاردن لانه يواجه مسؤوليات فرضت عليه بدون ارادته فزادت بذلك مصاعبه الاقتصادية التى كانت اصلا تثقل كاهله، دون ان تضاف اليه تحمل مسؤوليات اكثر من نصف مليون وافد وتوفير الغذاء والدواء لعدد من الناس يعادل حوالى ٢٠٪ من عدد سكانه.. وفيما اعلم فلم يجر تقديم المساعدة اللازمة.. وكل ما قدم لايتجاوز ال ١٠٪ مما تكلفه الاردن.

وهناك مثال اخر له دلاله كبيرة على مدى عدم ارتياح الولايات المتحدة من موقف الاردن المبدئى ازاء ازمة الخليج.. فمن المعروف ان المناخ الديمقراطى فى البلاد قد اتاح لكافة القوى والاحزاب السياسية ان تساهم مساهمة فعالة فى تعبئة الجماهير الشعبية فى بلادنا على ضرورة النضال باتجاه انتزاع زمام المبادرة من ايدى المتدخلين الاميركان والاطلسيين، وايجاد حل عربى لازمة الخليج ينزع فتيل الانفجار العسكرى فى المنطقة، ويعمل على انسحاب القوات الاميركية والاطلسية من شبه الجزيرة العربية ومن المياه المحيطة بها... ويتم تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة المتعلقة بكافة مشاكل المنطقة وفى عدادها القضية الفلسطينية واللبنانية بالاضافة لازمة الخليج، وانعقاد مؤتمر دولى لبلوغ حل سياسى لكافة هذه المشاكل وفقا للشرعية الدولية وحق تقرير المصير، وحقوق الانسان.. ولقد لعب «التجمع العربى الديمقراطى الاردنى» الذى يضم كل الاحزاب السياسية الوطنية والديمقراطية والمنظمات الجماهيرية النسائية والشبابية والطلابية.. لعب دورا هاما فى تعبئة الجماهير الشعبية الاردنية سياسيا واكثر من ذلك فقد دعا الى مؤتمر للقوى الشعبية العربية لتدارس



الوضع الناشىء فى الخليج ساهمت فيه وفود من معظم البلدان العربية باستثناء بعض الاقطار العربية التى لم تسمح لوفود شعبية وسياسية منها للمشاركة فى ذلك المؤتمر العربى.. ولقد نجح المؤتمر نجاحا باهرا.. كانت له اصداء ايجابية هامة فى العالم العربى وفى العالم.. فى حين أعربت وزارة الخارجية الاميركية، وكذلك الرئيس الاميركى نفسه عن الامتعاض من انعقاد المؤتمر فى العاصمة الاردنية وعاب على السلطة الاردنية سماحها لمثل هذا المؤتمر «المتطرف» فى نظره ان يعقد فى عمان.. الامر الذى فضح زيف المبادىء التى تزعم الادارة الاميركية انها حريصة على توفرها فى العالم.. مبادىء الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان.. الخ.

اليسار: فجرت ازمة الخليج العديد من القضايا على المستوى العربى: مثل توزيع الثروة النفطية. وكيفية التعامل معها، وكذلك مسألة الديمقراطية فى الوطن العربى.

كيف ترون الافاق المستقبلية لتنظيم هذه القضايا ؟

النائب عيسى مدانات: حقا لقد فجرت ازمة الخليج العديد من القضايا على المستوى العربى كتوزيع الثروة وكيفية التعامل معها وكذلك مسألة الديمقراطية فى الوطن العربى.. وتفجير هذه القضايا دليل ساطع على ان هذه القضايا كان قد تم اختمارها فى وجدان ووعى الشعوب العربية فى كافة اقطارها.. فلم يعد من المعقول او المقبول ان تستحوز الاسر الحاكمة فى العديد من الاقطار العربية التى يقطنها عدد من السكان قليل على مردود ثروات نفطية تقدر بمئات المليارات من الدولارات سنويا وتغرق تلك الاسر فى نعيم خيالى لايمكن وصفه بل وتسرف فى الانفاق الباذخ والتافة والفاسق الى درجة السفه فى حين تغرق غالبية الاقطار العربية ذات الكثافة السكانية فى الفقر والعوز والجهل والمرض والمجاعة..وقد تولدت القناعة لدى الجماهير العربية بعدم جواز استمرار هذا الحال.. وان الثروات العربية النفطية الهائلة هذه التى تعادل اكثر من ٥٠٪ من الاحتياطى العالمى من هذه الثروات.. لابد ان يجرى تسخيرها لصالح الشعوب العربية جميعها لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ولتطورها وتقدمها الاجتماعى- ثم ان الشعوب العربية اخذت تدرك بتجربتها المرة ان المآسى والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها فى شتى اقطارها كانت ناجمة من جراء انعدام الحياة السياسية فيها كنتيجة لغياب الحريات الديمقراطية بجميع اشكالها، حرية الرأى، والتفكير والتعبير، وحرية الاجتماع وحرية التنظيم السياسى والنقابى والجماهيرى وحرية الصحافة والانتخاب.. الخ وسيادة الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات العامة ولهذا فقد فجرت ازمة الخليج هذا المكنون المتراكم عبر عقود من السنين فى وعى ووجدان الجماهير العربية فانطلقت تعبر عن ضيقها بالاستبداد والارهاب وقمع الراى الاخر، وعن ارادتها وتصميمها على المشاركة فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمصيرها الوطنى والقومى، وبكافة مجالات الحياة الاجتماعية ولابد من القول ان الجماهير فى بعض الاقطار العربية قد ظفرت ببعض ما تريد فى هذا المجال، ولا سيما فى الاردن، وهى لذلك تعيش انفراجا فى حياتها الاجتماعية قد طال توقها اليه برغم المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وكل اشكال التحديات التى مازالت تواجهها لكنها تثق ثقة مطلقة انه مثلما ان انعدام الحريات كانت مدخلا لتراكم المشاكل والمصائب والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بلدانها فان نشر الديمقراطية واطلاق الحريات العامة ستكون مدخلا لحل تلك المشاكل والصعوبات وستؤدى لشحن الجماهير الشعبية بطاقات معنوية وخلقية تمكنها من التصدى الناجح لكل التحديات.

ديمقراطية الجزائر

بين مطرقة الجيش وسندان الأزمة الاقتصادية

أمينة النقاش

في أول بادرة من نوعها منذ ٢٥ عاماً يخرج وزير دفاع جزائري. ليدلي بحديث صحفي لوكالة الأنباء الجزائرية في الشئون السياسية. قال وزير الدفاع «خالد نزار» أن الجيش الجزائري، يقف على أهبة الاستعداد لأي احتمال، ولوضع حد للتجاوزات التي قد تهدد الوحدة الوطنية، في الانتخابات النيابية المقبلة،» وأضاف «أن عشرة آلاف جندي و ٢٠٠ دبابة قد اشتركوا في التصدي للمتظاهرين في أكتوبر عام ١٩٨٨».. مذكرا بالانتفاضة الشعبية الدامية التي راح ضحيتها أكثر من أربعمائة مواطن من الجوعى والعاطلين، والمطالبين بالحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. وأكد وزير الدفاع «أن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سيتغلب على الصعوبات التي يمر بها وسيحافظ على موقعه في المجتمع»!

وتأتي تصريحات وزير الدفاع الجزائري، التي تحمل طابع التهديد الواضح، وتلوح باستخدام القوة، وتعكس رغبة المؤسسة العسكرية في احتفاظ الحزب الحاكم بالسلطة.. في وقت يسود فيه قلق بالغ الأجواء السياسية الجزائرية، التي تشهد بدورها عددا من التحولات الهامة، التي من شأنها أن تلقى بظلالها على مستقبل الديمقراطية في الجزائر. كما تكشف تلك التصريحات عن توازن القوى داخل المجتمع الجزائري، الذي تتمتع داخله المؤسسة العسكرية بأولوية، ستكون لها بغير شك نتائج هامة، على تجربة التعددية الحزبية التي أقرت وفقا للدستور الجزائري الجديد الذي صدر في ٢٣ فبراير عام ١٩٨٩، لاسيما أن الدور الذي لعبته تلك المؤسسة في تنصيب أحمد بن بيلا رئيسا للجمهورية ثم خلعه وتنصيب هواري بومدين، ثم خليفته الشاذلي بن جديد، لايزال ماثلا في الأذهان.

وبرغم الأجراءات التي اتخذها مؤخرا الرئيس الشاذلي بن جديد، والتي من شأنها تعزيز الأوضاع الديمقراطية، فقد تلقت الدوائر السياسية تصريحات وزير الدفاع بقلق لآثارها المحتملة على قضية تداول السلطة في الجزائر.

وكان «الشاذلي بن جديد» قد تخلى عن منصب وزير الدفاع الذي كان يتولاه، إستجابة لمطالب المعارضة في الحد من سلطات رئيس الجمهورية ونصب «خالد نزار» وزيرا للدفاع في يوليو الماضي، بعد أن كان قد تم في إبريل عام ١٩٨٩ الأعلان عن إنسحاب الجيش من عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم.

وبرغم الهزيمة التي مني بها الحزب الحاكم أمام الجبهة الأسلامية للإنقاذ «في انتخابات المحليات والولايات التي جرت في يونيو الماضي، فقد استجاب الشاذلي بن جديد لدعوة جبهة الأنقاذ المعارضة بتقديم موعد الأنتخابات البرلمانية إلى أوائل العام القادم بدلا من موعدها المحدد في عام ١٩٩٢، برغم مايحمله ذلك من إحتمالات إتاحة الفرص لجبهة الأنقاذ المنافسة للحزب الحاكم، لاستثمار نجاحها في انتخابات البلديات، في الأنتخابات التشريعية.

وفي سياق سعي الحكم الجزائري، إلى تأكيد مصداقية خطابه الديمقراطي، وإلى طمأنة المعارضين بتوفر الشروط لنزاهة الأنتخابات التشريعية المقبلة، أصدر الشاذلي بن جديد قرارا بحل جهاز المخابرات الذي يسمى «مفوضية التوثيق والأمن» والذي كان محلا لنقد المعارضة، التي اتهمته بالتلصص على السياسيين بدلا من تعقب الجواسيس وحماية الأمن القومي.

وفي نفس السياق فقد سمح الشاذلي بن جديد بالأستقبال الشعبي الحاشد للزعيم التاريخي أحمد بن بيلا، العائد إلى الجزائر بعد عشر سنوات في المنفى، برغم التصريحات القاسية التي حمّل فيها بن بيلا الرئيس الشاذلي بن جديد مسئولية التدهور الذي لحق بالأوضاع الجزائرية وبشّره بأن يلقى مصير تشاوشيسكو. وقد لاحظ المراقبون أن وسائل الأعلام الجزائرية المسموعة والمرئية قد نقلت وقائع هذا الأستقبال، الذي أعلن فيه بن بيلا مطالبته باستقالة الحكومة الجزائرية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية إنتقالية تشرف على الأنتخابات البرلمانية المقبلة، حيث من المنتظر أن يخوض بن بيلا في أعقابها انتخابات الرئاسة.

وإذا كان خصوم الحزب الحاكم في الجزائر، يقللون من آثار تلك الأجراءات ويصفونها بأنها مناورة انتخابية، ترجع إلى الهزيمة التي مني بها الحزب في الأنتخابات البلدية، وتستهدف إستعادة مواقعه وتعويض خسارته بالنجاح في الأنتخابات التشريعية المقبلة وتهيئة المناخ لقبول شعبي أوسع به، فإن الأثر الأيجابي لتلك الاجراءات على مجمل المسار الديمقراطي لايمكن إنكاره.

لكن القلق على التطور الديمقراطي في الجزائر يبقى مع ذلك مشروعاً على ضوء الأزمة الأقتصادية الطاحنة التي بلغت فيها الديون الخارجية ٢٤ مليار دولار، ووصل مبلغ خدمة الديون إلى ٤.٧ مليار دولار، وارتفع معدل التضخم إلى ٣٠٪ سنويا.

وتحظى سياسة الحكومة الأقتصادية، التي تتعجل الأنتقال من الأقتصاد المركزي المخطط إلى إقتصاد السوق الحر، بمعارضة شديدة، سواء داخل صفوف الحزب الحاكم الذي يتهدده الانقسام، أو بين فصائل المعارضة وبالتحديد المعارضة اليسارية التي تعارض الأصلاحات الأقتصادية التي تنحو إلى الأستجابه لشروط صندوق النقد الدولي، والرضوخ لشروط الدول الدائنة.

وقد برز الأنقسام داخل صفوف حزب جبهة التحرير الحاكم خلال الأسابيع القليلة الماضية

من أقدم «عبد الحميد الأبراهيمى» رئيس الوزراء السابق على تقديم إستقالته من عضوية اللجنة المركزية للحزب، بسبب ما أسماه سيادة الديمقراطية الشكليه فى صفوفه. وكان الأبراهيمى قد اعلن قبل شهور أن الرشاوى التى تقاضاها المسئولون فى الحكومة خلال الأعوام الماضية قد بلغت ٢٦ مليار دولارا. ولتلاشى الأثار السلبيه لهذا الأتهام على الحزب الحاكم، شنت الحكومة حملة واسعة ضد التهريب، ظلت آثارها محدودة النتائج على الأقتصاد الجزائرى.

كما تلقى الحزب الحاكم ضربة موجعة أخرى، حين أقدم رابح بيطاط الذى يعد واحدا من الشخيصات التاريخية التى تنتمى لجبهة التحرير على الأستقالة من رئاسة المجلس الشعبى الوطنى -البرلمان- بعد ١٣ عاما من تقلده لهذا المنصب. وفى إستقالته، أعرب عن رفضه للأسراع بالأصلاحات الأقتصادية، وقال ان تلك السياسة قد أدت «إلى الأنهيار الحاد للعملة والأنخفاض الذى لاسابق له للقدرة الشرائية للفئات العاملة، والشلل الذى بات أكثر بروزا فى عجلة الأنتاج». كما قدم «قاصدى مرباح» رئيس الوزراء السابق إستقالته أيضا من عضوية اللجنة المركزية للحزب الحاكم معلنا أنه بصدد إنشاء حزب تقدمي جديد.

وتوالت الأنقسامات تجاه السياسة الأقتصادية لحكومة مولود حمروش، حين وقع سبعة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومن القيادات التاريخية لجبهة التحرير، على بيان يندددن فيه بالسياسة الأقتصادية للحكومة، ويصفونها «بشريعة الغاب» التى تسعى لتصفية الكوادر المتخصصة فى مختلف قطاعات الدولة، كما تضرب القطاعين العام والخاص لاستبدالهما بقطاع خاص أجنبى.. »

ودعا الموقعون على البيان وهم «صالح يحياوى ومحمد شريف مساعديه وعبد العزيز بوتفليقه واحمد طالب الأبراهيمى والطاهر الزبيرى وبو علام بن حمودة وعبد الرازق بو حارة» كوادر جبهة التحرير للتحرك التلقائى لأنقاذ البلاد من الأنقسام.

وتعكس تلك التطورات طبيعة الصراع الدائر داخل حزب جبهة التحرير الحاكم، قبيل أشهر قليلة من موعد الانتخابات البرلمانية، حول توجهاته السياسية والأقتصادية والأجتماعية وآثارها السيئة المؤثرة على الظروف المعيشية للشعب الجزائرى. ولم تكن صدفة أن تأتى تلك التطورات متراكبة مع الأضرابات داخل النقابات العمالية ووسط موظفى الدولة ومع المظاهرات الجماهيرية التى تندلع من مدينة إلى أخرى للمطالبة بخفض أسعار السلع الغذائية وخفض نفقات المعيشه والحفاظ على وظائفهم التى تتهددها الأجراءات الأقتصادية الجديدة التى أوصلت نسبة البطالة إلى ٢٤٪.

وإذا كانت التغييرات الجذرية لإقرار مجتمع ديمقراطى، يكسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويسمح بتداولها، وينهى عصر التعتيم على الحقائق، تقدم النموذج الجزائرى. كأرقى أنواع الديمقراطيات فى العالم الثالث، إلا أن خطر تعرض هذا النموذج لتدخل المؤسسة العسكرية يبقى ماثلا مالم تسع القيادة الجزائرية لأنهاء هذا التناقض المفتعل بين قضية الديمقراطية وبين لقمة الخبز.

قرارات هامة للمؤتمر الشعبى الكويتى

التأكيد على موقف الكويت المبدئى من القضية الفلسطينية

الإلتزام بالدستور وحرية الصحافة شرطان لإعادة بناء الكويت

جده: خاص باليسار

أوصى المؤتمر الشعبى الكويتى الذى انعقد فى الفترة من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر فى جده بضوروورة رسم سياسة إعلامية مخططة واضحة المعالم تعتمد العلم اسلوبا لعملها، وإنشاء مركز إعلامى وثائقى من ذوى الخبرة، يوفر للجان الأعلامية المنتشرة، فى انحاء العالم مادة إعلامية تعبر عن واقع الاحتلال العراقى. كما أوصى بضرورة إعادة تشكيل الهياكل التنفيذية للدولة الكويتية بما يتلاءم مع مهام المرحلة الراهنة وتشكيل لجان فنية من ذوى الخبرة والأختصاص من الكويتيين لتقديم النصح والمشورة لمتخذى القرار فى دعم صمود الشعب الكويتى بمختلف السبل والدفع بالعمل الشعبى المدورس للأتصال بالمنظمات والهيئات الشعبية العربية والاسلامية والدولية وذلك من خلال تقديم الدعم المادى للنقابات والاتحادات والهيئات الشعبية الكويتية وإيجاد مكتب للتنسيق فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين الحكومة من جهة أخرى، وتنشيط وتدعيم المؤسسات الاقتصادية العاملة خارج الكويت، لتوفير احتياجات الصمود والتحرير وإعادة البناء عن طريق رسم سياسة ماليه واستثمارية تستند علي الرقابة المالية. كما أوصى بتعزيز العلاقات العربية والاسلامية والدولية والتأكيد على موقف الكويت المبدئى من القضية الفلسطينية ودعمها، وتكثيف العمل مع اللجان والمنظمات الدولية والاستفادة من امكانيات تلك المنظمات لمساندة قضية الكويت. كما أوصى المؤتمر بضرورة الأعداد لما بعد تحرير الكويت بالاستفادة من الطاقات الوطنية الفاعلة والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة عن طريق تشكيل لجان فنيه متخصصة فى التعليم والاقتصاد والخدمات والأمن من شأنها إعداد دراسات وخطط عمل تفصيلية لإعادة بناء الكويت مع إعداد الميزانيات التقديرية لذلك فضلا عن دفع سياسة أمنية جديدة تستقى من المبادىء الدستورية.

وشارك فى اعمال المؤتمر الذى استضافته السعودية أكثر من ألف شخص بينهم رموز المعارضة الكويتية حيث اتسم الحوار بالمكاشفة والمصارحة فى محاولة لتحديد المسئوليات ورسم صورة المستقبل. وقد القى عبد العزيز الصقر رئيس الغرفة التجارية الكويتية كلمة باسم المؤتمرين قال فيها ان أهم الثوابت التى ينبغى الالتزام بها فى إعادة بناء الكويت هى المشاركة الشعبية القائمة على حرية الحوار وأغلبية القرار ورقابة التنفيذ وفقا لدستور ١٩٦٢ الذى يرسم حدود الادارة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون تجاوزات ويضمن الحريات السياسية الكاملة للمواطن وأضاف الصقر أن حرية الصحافة من شأنها أن تلعب دورا مهما بإعتبارها اداة التواصل الصادق بين الشعب والحكم وباعتبارها احدى مقتضيات حرية الحوار ورقابة تنفيذ القرار.

وتقول دوائر المعارضة الكويتية ان نجاح هذا البرنامج مرهون بمدى القدرة على الالتزام به وتنفيذه.

سقوط ميشيل عون

د. عبد العظيم أنيس

قد يبدو غريباً أن الرجل الذى نظر اليه طويلا خلال صعود نجمه كقائد عسكرى- باعتباره رجل واشنطن فى لبنان هو نفس الرجل الذى أعطت واشنطن الضوء الأخضر للسوريين باسقاطه فى الايام الاخيرة. ولقد أثبتت تجربة هجوم القوات اللبنانية والسورية الاخير على معقله فى قصر بعبدا أنه لم يكن اكثر من نمر من ورق، فما كادت الطائرات السورية الثلاث تلقى قنابلها عليه والمدفعية اللبنانية السورية تقذف بصواريخها على مخبئه حتى أذاع بيانا يطلب فيه من قواته الاستسلام دون قيد او شرط ثم لجأ الى السفارة الفرنسية فى بيروت هو وأعضاء أسرته واثنان من كبار مساعديه هما إدجار معلوف وعصام أبو جمرة.

ولقد كان من المعروف بعد أحداث صيف ١٩٨٢ التى بدأت بالغزو الاسرائيلى للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية أن الامريكيين كانوا يراهنون على ميشيل عون كرئيس مقبل للبنان، وأنهم قد أوعزوا اليه أن الدول بعد الحروب والدمار فى حاجة الى رئاسة قائد عسكرى ليعيد الانضباط الى البلاد، وأن تاريخ الولايات المتحدة قد أوضح ذلك فايزنهاور جاء بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حرب الاستقلال الامريكية جاء قائد الجيش جورج واشنطن، وكذلك جاء الجنرال جرانت بعد الحرب الاهلية وكان الامريكيون- فيما يبدو- يثقون فى أن ضابط المدفعية ميشيل عون الذى تعلم فى مدرسة الحرب العليا فى باريس وحصل على دورات تدريبية مكثفة فى الولايات المتحدة هو رجل الدولة المقبل بامتياز، وقد أثبت من الناحية العملية خلال الحرب الاهلية اللبنانية أنه يتمتع بالكفاءات السياسية المطلوبة، وهو يعرف أين يقف وفى أى خندق خلال الصراعات المعقدة فى لبنان

فميشيل عون هو الذى خاض معارك عسكرية طاحنة فى جبهة سوق المغرب ومن أجل السيطرة على مرتفعات المنطقة- فيما عرف بحرب الجبل- ضد دروز جنبلاط وبقايا المقاومة الفلسطينية، وقيل إن بلاءه الحسن فى جبهة سوق الغرب هى التى أدت الى تعيينه قائدا للجيش عام ١٩٨٤. وميشيل عون كان أحد أعمدة لجنة الاستطلاع التى شكلها الامريكيون بهدف إحداث التنسيق بين الانسحاب الاسرائيلى والدولة اللبنانية عام ١٩٨٢. ولما قادت قوات المقاومة الوطنية العلميات الانتحارية ضد مواقع قيادات القوات الامريكية والفرنسية وأدت الى مقتل المئات من الضباط والجنود الامريكيين والفرنسيين.. انسحب الاسرائيليون دون تنسيق الى مواقع فى الجنوب وأقاموا شريط أمنهم الحدودى الجديد بمعرفة سعد حداد

ولقد كان من مزايا ميشيل عون لدى الامريكيين أنه يتمتع بكراهية هائلة للفلسطينيين وللشيعة، حتى أنه لم يتورع عن قصف حارة حريك بالمدفعية عام ١٩٨٣ مع أنه ابن هذه الحارة ومن مواليدها وربما كان المناخ الذى نشأ فيه عون فى هذه الحارة أحد أسباب التركيبة الذهنية التى هو عليها اليوم.

فالحارة فى الاصل كانت من الناحية السكانية ذات كثرة مسيحية، ولم تكتسب وجهها المذهبى الشيعى الحالى الا فى السنوات الاخيرة عبر شريط من المواجهات والحروب والتهجير المسيحى. ولما كانت حارة حريك تتاخم مخيم برج البراجنة الفلسطينى، ومع انتشار السلاح الفلسطينى والتجاوزات الفلسطينية وجدت العائلات المسيحية فى الحارة نفسها فى حالة ذعر مع مطلع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥. وهكذا بدأ التهجير، ولم ينس ميشيل عون هذا أبدا..

لكن الايام أثبتت أن ميشيل عون هو من معدن غير الذى ظنه الأمريكيون وحاولوا إعداده لمهماته لقد أثبتت الايام أنه أقرب الى أن يكون زعيم عصابه وليس رجل سياسة. ومع أنه كان دائما يقول إنه يكره السياسة ويحمل على السياسيين الا أن مافعله عون فى السنوات الاخيرة هو من قبيل العمل السياسى بكل معنى الكلمة وهو فى هذا العمل قد فشل فشلا ذريعا ولم ينجح الا فى تعبئة كافة القوى المحلية والدولية ضده بما فى ذلك غالبية الموارنة ولم يستطع أن يحافظ فى شهوره الاخيرة الا على بعض التعاطف من جانب الفرنسيين حماة الموارنة التقليديين، وثلة من الطلاب الموارنة فى باريس الذين قاموا باحتلال السفارة اللبنانية هناك

اما أن ميشيل عون كان أقرب الى زعيم العصابة من رجل السياسة فواضح من أحداث عديدة فى مقدمتها دوره المشبوه فى حادث اغتيال رشيد كرامى وهو فى هليكوبتر عسكرى استقله من قاعدة إدما العسكرية، ومن حادثة خطف هيليكوبتر من نفس القاعدة الى الشوف بعد عملية الاغتيال، ومن اصراره على رفض محاكمة أى ضابط بتهمة تدبير هذا الاغتيال.

أما فشله السياسى فواضح عند مقارنة حاله عند تمرده ضد السلطة الشرعية بحاله عشية سقوطه. لقد بدأ ميشيل عون تمرده معتمدا على تعيين أمين الجميل له كرئيس للحكومة إثر انتهاء رئاسة الجميل للبنان وهربه الى باريس ومهما قيل فى هذا التعيين فانه بدا للكثيرين من الموارنة والقوى الخارجية أنه يستند الى شرعية ماهى شرعية رئيس الجمهورية

ولقد اعتمد عون على دعم مادى ومعنوى من قوى أربع.. العراق الذى زوده بالسلاح نكاية فى دمشق، وبعض الاوساط فى الولايات المتحدة وحكومة فرنسا وقيل يومها إن المخابرات الفرنسية تزوده بالاسلحة ، وأخيرا الفاتيكان وقيل أيضا اسرائيل.

ونظرا لغبائه السياسى فقد تلك القوى

المناصرة له واحدة بعد الاخرى. فإصراره على المضى فى حرب «الموارنة- الموارنة» ضد القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع أضعف موقفه المعسكرى وأفقده الكثير من التأييد الامريكى. ورفضه اتفاقية الطائف حتى مع عرض أن يكون وزير الدفاع فى الحكومة الجديدة، أفقده هذا القدر من التعاطف معه لدى بعض أوساط الرجعية المشائرية العربية، وسلبيته إزاء محاولات الفاتيكان وفرنسا إنقاذ ماء وجهه جعلت الدفاع عنه أمرا محرجا

واصبح من الواضح لدى دمشق وحكومة الهراوى أن ميشيل عون أصبح بمثابة الثمرة العطنة التى توشك على السقوط، وأن المسألة هى مسألة وقت ليس إلا من أجل وصول الضوء الأخضر للاجهاز عليه.

ولقد كانت أزمة الخليج هى مناسبة صدور هذا الضوء إن الموقف السورى من أزمة الخليج- بما فى ذلك ارسال قوات سورية الى السعودية- لايمكن فهمه الا على هذا الاساس. وليس هذا الكلام من قبيل التخمين، فصحيفة السفير اللبنانية تقول فى ١٩ سبتمبر «إن الاهتمام الدولى بالعراق وتبدل التحالفات فى الشرق الاوسط قد يفتح الطريق امام هجوم (على عون) تسانده سوريا قبل أن يحل الشتاء»

وفى نفس الوقت صرح مصدر حكومى لبنانى لوكالة رويتر إنه يتوقع الاطاحة بعون خلال أسبوعين، مضيفا إن سوريا سوف تلعب دورا رئيسيا فى استعادة القصر الرئاسى فى بعبدا عن طريق توفير غطاء للجيش اللبنانى بقذائف المدفعية والصواريخ والطيران.

ولقد جاءت زيارة وزير الخارجية الامريكى بيكر لدمشق بمثابة هذا الضوء الاخضر الذى كانت تنتظره سوريا ، لضمان ألا تتحرك اسرائيل بينما يجهز الجيش السورى على عون وأعوانه فى قصر بعبدا

وعندما استسلمت قوات عون وهرب هو الى السفارة الفرنسية لخص ديبلوماسى غربى الموقف قائلا إن عون قد جلب لنفسه كالعادة الكثير من هذا الذى يحدث اذ ما أن بدأت الاتصالات مع الهراوى تتحرك نحو تسوية وحل وسط حتى أهدرها عون»

انتهت القصة إذن ولم يبق من ذيولها الا أن نعرف ان كانت فرنسا ستسلم عون لحكومة لبنان لمحاكمته على جرائمه- وهو أمر غير مرجح- أم أن دمشق وبيروت سيسمحان بخروج عون وأعوانه فى طائرة فرنسية الى باريس،

وماهى شروط هذا الخروج....



قصة «أبالكين» وقصة «شاتالين»
انقطاع الخيط الأخير

أحمد الخميسى

حينما ينتهى جرباتشوف من محو آخر الوان الصورة السوفيتية سيجد أن الوقت قد أزف لرحيله هو الاخر، لانه سيكون الملمح الوحيد المتبقى من زمن مضى، ولأن اللوحة الجديدة ستحطم الريشة القديمة وتلفظها. وعندما يغادر جرباتشوف المبنى الذى أقامه سيترك وراءه اسئلة كثيرة لاتتعلق بشخصيته الحيوية وقدراته، ولكن بمستقبل الاشتراكية وخاصة فى العالم الثالث، حيث نمت الحركات اليسارية على ضوء «النموذج» مستندة الى أفق من العلاقات الاقتصادية الاشتراكية فى العالم، كان بوسعه أن يحتضن حركتها. والان يطرح مرة أخرى السؤال القديم الذى تعانى كوبا من وطأته الان: كيف يمكن لاقتصاد اشتراكى فى بلدان غير متطورة أن ينمو وسط شبكة من العلاقات الاقتصادية الحالية؟.

• وتتعدد احتمالات رحيل جرباتشوف، فاما أن يكون وداعا مصحوبا بموسيقى الشرف فى انقلاب مدنى حيث تركز وسائل الاعلام الغربى على تلميع يلتسين (رغم ان جزءا كبير من تلميعه للضغط على جرباتشوف)، واما انقلاب عسكرى، وقد أشار وزير الدفاع السوفيتى فى ٩/٢٦ الى ان : «التحركات التى قامت بها ثلاث فرق عسكرية فى ضواحى موسكو لاعلاقة لها بمحاولة الانقلاب على جرباتشوف، وهو ماكرره شفيرنادذه للتليفزيون الاميركى فى ١٠/٢، واما انتفاضات شعبية بلا برامج محددة. فقد وجدت القيادة السوفيتية بعد خمس سنوات نفسها أبعد ماتكون عن الهدف الذى سعت اليه وهو: انقاذ الوضع الاقتصادى. وكل خطوة نحو تلك المهمة كانت فى واقع الامر تراجعا عنها، مما أشاع حالة من التشاؤم وسط الناس.

وتكشف الرسالة المفتوحة التالية والتى توجه بها الادباء السوفيت الى جرباتشوف فى١٢/ ١٠ (مجلة الاديب الموسكوفى) عن مدى الاستياء الشعبى، فتقول: «انكم بصفتكم رئيسا للاتحاد السوفيتى تدعون لبعث الراسمالية دعوة مقنعة بالعبارات الاشتراكية، ونظرة على سنوات حكمكم تؤكد شيئا واحدا: المسافة الكبيرة بين أقوالكم وأعمالكم فأنتم- بالكلام- مع الاشتراكية، وبالفعل فقد سلبتم المواطنين السوفييت كل ماحققوه من مكاسب بتضحياتهم الهائلة وأنتم- بالكلام- مع وحدة الدولة السوفيتية، وبالفعل فأنكم لم تحركوا ساكنا للمحافظة على وحدة دولتنا- وانتم- بالكلام مع المساواة بين مختلف الشعوب، وبالفعل فانكم قد اشهرتم شرعية الصهيونية، كما يضطهد الشعب الروسى بصورة لم يسبق لها مثيل وانتم- بالكلام- مع حرية الاراء، وبالفعل فأن مجموعة محددة هى التى تسيطر على كافة وسائل الاعلام. وان المباحثات السرية التى تقومون بها والمصافحات الدافئة بالإيادى مع ساسة أوربا الذين لايعترفون الا بقانون القوة لاتدعو الا للشكوك والمخاوف. وبينما تزيد الولايات المتحدة من نفقاتها العسكرية فاننا نهبها حقول النفط السوفيتية التى اكشفت مؤخرا عند «الاسكا». فهل ان ذلك لتقوية قدرات أميركا الدفاعية؟. واذا كنا نضحى بثروات بلادنا من أجل «سلام عالمى» فى ظل رماح أميركية مشرعة. فهل سيكون بوسعنا أن نحمى المصالح الوطنية لشعوبنا؟. ولكل ذلك فأن من حق شعبنا أن يطالبكم بالاستقالة..».

ولكن التركيز على شخصية جرباتشوف- رغم أهميه دوره- لايحل الأزمة المتعددة الأوجه التى مدت جذورها الى كل ركن قبل البيرسترويكا ثم انفجرت مطالبة بحل فى ظل قيادة نشأت فى الدواوين وشقت طريقها لاعلى بالوساطة وماشابه. ولم يكن لتلك القيادة أن تعكف على دراسة المشكلات العويصة أو تحرك الجماهير بالديمقراطية، ولم يكن أمامها الا مخرج وحيد: السوق

ومشكلة محصول القمح هذا العام هى مثل لازمة الاقتصاد المتخلف والعاجز فالقمح عادة لايكفى الاتحاد السوفيتى، لكنه هذه السنة كان وفيرا بحيث لو تم جمعه لفاض وزاد، لكن الدولة عجزت عن ذلك لان وسائل الجمع بدائية وتهدر نصف المجموع، ولان وسائل النقل لاتكفى كما أن أماكن التخزين معدومة. واضطرت الدولة لبيع جزء كبير من

الذهب/لطفر/الخليقسج من الخارج وهو ملقى تحت قدميها ،فتاريخ البيرسترويكا كله ليس فى حاضرها ولكن فى ماضيها.

وقد وصلت، ماقال عنه د. فؤاد زكريا (المقامرة الكبرى)، الى لحظتها الحرجة، عندما يضع اللاعبون كل مالديهم فوق المنضدة ويجلسون فى انتظار النتيجة. فاذا استطاعت الحكومة حل الازمة الاقتصادية فان الاوضاع ستنفرج، لكن ذلك للأسف امر مستبعد فى ظل برنامج حكومى قال عنه البعض أنه« مجرد ابتهال للرب لكى تقع المعجزة». وقد تعددت وتضاربت البرامج الاقتصادية للانتقال الى السوق بينما يشهد الاتحاد السوفيتى ليل نها ر حملة- لم تحدث فى أى بلد فى العالم- على الإشتراكية والماركسية من كافة الاجهزة الاذاعية والتليفزيونية والصحفية، وهى حملة لم يكن لاميركا نفسها أن تخصص لها كل تلك الاوراق وساعات الارسال، وفى الوقت نفسه ترتفع الاسعار ارتفاعا جنونيا، تقدرها صحيفة «الكومسومولسكايا» (٤ اكتوبر) بأنها تشكل زيادة بنسبة ٤٠٠٪ فقد وصل كيلو الجبن الى عشرة روبلات، واللحم الى خمسة وعشرين. والبيضة الواحدة الى روبل، والطماطم الى ستة روبلات، والبطاطس مابين ٣و٥ روبلات (كان الكيلو بثلاثين كوبيك منذ عام!) والتفاح من ٦ الى ١٠ وتقوم الحكومة برفع الاسعار دون الاعلان عن ذلك والجدول التالى يوضح الزيادات الحكومية مقارنة بما كانت عليه الاسعار والسوق.

اسعار الحكومة منذ عام	أسعار الحكومة الان	اسعار السوق
التفاح (٦٠ كوبيك)	روبل (وغير موجود)	من ٦ الى عشرة روبل
البطاطس(٢٠ كوبيك)	٤٠ كوبيك (وغير موجود)	من ٢ الى ٤ روبل
البصل (٥٠ كوبيك)	٧٠ كوبيك (غير موجود)	من ٢ الى ٣ روبل.
عشر بيضات (٩٠ كوبيك)	٣ روبل (غير موجود)	١٠ روبلات
الجبن(روبل ونصف)	روبل (غير موجود)	١٠ روبلات
اللبن الكثيف(روبل ونصف)	روبل ونصف (وغير موجود)	١٠ روبلات
خيار مخلل(٦٠ كوبيك)	٦٠ (غير موجود)	١٢ روبل
السمك الاحمر (٣ روبل)	٣ روبل(غير موجود)	٣٠ روبل
اللحم (٢ روبل)	٢ روبل (غير موجود)	٢٥ روبل
البطيخ(٣٠ كوبيك)	٣٠ كوبيك(غير موجود)	روبل
معلبات الخضروات	زيادة رسمية ١٠٠٪	--------
ملابس داخلية (٢روبل)	٦ روبل (غير موجودة)	من ١٠ الى ١٥ روبل
الجوارب (روبل)	٦ روبل (غير موجود)	من ١٠ الى ١٢ روبل
كافة أنواع العصائر	زيادة رسمية ١٠٠٪	----------
الصحف والمجلات	زيادة رسمية أكثر من الضعفين	----------
الدخان (كوسموس) ٧٠كوبيك	٣ روبل العلبة	٥ روبل العلبة
الدخان(يافا) ٤٠ كوبيك	١ روبل العلبة	٣ روبل العلبة
الاحذية الصيفية(٥٠روبل)	٥٠(غير موجود)	١٢٠ روبل
الشتوى (٦٠-٨٠روبل)	٦٠- ٨٠(غيرموجود)	٣٠٠-٧٠٠روبل.

واذا أضاف القارئ الى تلك الاسعار أن المرتبات ظلت على ماكانت عليه (٢٠٠ روبل فى المتوسط) لأدرك خطورة الوضع، ومازال البعض يحمدون الله على غلاء السلع مع وجودها، ذلك لأن هناك سلعا لايعرف أحد سعرها بالضبط لانها غير موجودة من الاساس واختفت بقدر قادر مثل: الارز، الدقيق، الزيوت، السكر، الحبوب بكل أنواعها، القهوة، الاقمشة، الادوات الكهربائية، اللامبات الكهربائية. كما ارتفع ايضا سعر الخدمات العامة، على سبيل المثال كانت الاسرة تدفع لدور الحضانة عن الطفل ١٣ الى ١٥ روبل شهريا فصارت تدفع ١٣٠ روبل وقررت الحكومة خفض التدفئة المركزية داخل البيوت من عشرين درجة الى خمسة عشر درجة وهو فارق كبير جدا فى شتاء روسيا. ولذلك كله تكتب الصحف عن أنه فى أبريل القادم- حينما تتم البيرسترويكا عامها السادس- سيحل شتاء من المجاعة والبرد.

وفى تلك الظروف يناقش (أندريه اورلوف) رئيس اللجنة الحكومية لشئون الاصلاح الاقتصادى (١٣/ ١٠/سوفيتسكايا روسيا) امكانية ان يتقدم الغرب بمشروع «مارشال» لمساعدة السوفييت اقتصاديا، عاقدا أمله على الدول السبع الصناعية، منوها بأن الاتحاد السوفيتى فيما مضى كان يعتبر ذلك المشروع «مشروعا استعماريا» أما الان فيمكن بالمارشال انقاذ التجارة السوفيتية التى أمست على حافة الانهيار، كما يمكن بالمارشال: «مساعدة الدولة على الاندماج فى الشبكة الاقتصادية العالمية وانشاء هياكل السوق الحرة فى الداخل. ويشير «اندريه آورلوف» الى ان العجز فى الميزان التجارى قد بلغ هذا العام ستة أضعاف ماكان عليه العام الماضى. وان العجز فى الميزانية وصل الى مائة وعشرين مليار روبل(يقدره الاخرون بثلاثمائة مليار وهو رقم يساوى ايرادات الدولة من الميزانية العامة..) كما انقلبت علاقة الروبل بالدولار، وانعكس الوضع، وينتظر فى هذا الشهر صدور قرار بحيث يساوى الدولار الواحد روبلين، بعد أن كل الروبل الواحد يساوى ٦٠ و١ ودلار. وفى الحوار بين الاقتصاديين السوفييت والاميركان، يذكرهم السوفييت بأن احد أسباب تفاقم الازمة هو عودة القوات العسكرية السوفييتة من البلدان الاشتراكية تتطلبه والقوات من نفقات ومساكن وغير ذلك. ولكن الاميركيين عادة مايصابون بصمم فى تلك الحالات، لأن رؤوس الاموال الاميركية والاوربية لاترحب بازاحة العوائق الايدلوجية الا كمقدمة للحصول على الارباح، والمشاريع المربحة أمر مشكوك فيه فى ظل الظروف الحالية. وقد كانت حركة التجارة السوفيتية مع الغرب انشط واقوى فى عهد بريجنيف، وبذلك تثبت أوروبا أن من الافضل لها أن تتعامل مع «شيوعيين أغنياء» عن «رأسماليين فقراء»!.

سبع خطط اقتصادية تفشل فى عشرة شهور!

قد يعتقد من يتابع الاوضاع الاقتصادية السوفيتية أنه قد أهمل حلقة ما فى سلسلة مايجرى ولذلك تختلط عليه المشاريع والبرامج والاسماء (ابالكين)، (آشاتالين) ،(بيتراكوف)، (خطة الـ ٥٠٠ يوما) ، (خطة الحكومة) الخ. ولكن الوضع المعقد والصراعات السياسية قد أشاع البلبلة ونشر أكثر من خطة للخروج من الازمة حتى ان عدد الخطط الاقتصادية التى تم وضعها ونقاشها ورفضها قد بلغت سبع خطط خلال عشره شهور. أى بمعدل خطة كل أربعين يوما

تقريبا! وقد صرح أبالكين ذات مرة بأن: «أحدى مشاكلنا الاساسية اننا لاندرى ما الذى نريده بالضبط من الاقتصاد».

الخطة الاولى

هى التى طرحتها البيرسترويكا وهى خطة الاكاديمي (ابالكين) واطلق عليها: «خطة الاستقرار الاقتصادى» وذلك فى نوفمبر ١٩٨٩ معلنا أنه لابد من الوصول لاستقرار اقتصادى فى نهاية عام ٨٩، ثم يبدأ من يناير ١٩٩٠ عملية التحول لمدة عامين لانشاء هياكل السوق. وقد قبل مؤتمر نواب الشعب بالخطة واستمر العمل بها شهرين واتضح فى الواقع فشلها الذريع لان الاوضاع ازدادت سوءا، واعترف (ابالكين) نفسه بذلك، وعاد المؤتمر فرفضها مؤكدا أنها لاتصلح ولم تثبت نجاحها.

الخطة الثانية

هى التى أعدها أبالكين مرة أخرى وقدمها ريجكوف رئيس الوزراء فى ٢٤ مايو ١٩٩٠، وفى العدد الخامس «اليسار» عرض لتلك الخطة واتجاهاتها العامة. وقد رفض البرلمان السوفيتى الخطة وطالب باقالة ريجكوف، ثم طالب الحكومة بتعديل هذه الخطة بمراعاة ملاحظات النواب والعودة بالصيغة الجديدة للخطة الى البرلمان فى أول سبتمبر هذا العام.

الخطة الثالثة

أثناء دورة البرلمان التى رفضت الخطة الثانية كان برلمان روسيا مجتمعا، ورفض هو الاخر تلك الخطة فى ٢٥ مايو، وقرر تكليف مجموعة اقتصادية برئاسة الاكاديمي «شاتالين» ومعه «يافلينكسى» (المستشار الاقتصادى لجمهورية روسيا) بوضع خطة اخرى بحيث تصلح للتطبيق فى الاتحاد بكافة جمهورياته ولروسيا. وتم اعداد تلك الخطة فى ظرف شهر واحد وعرفت باسم (خطة الـ ٤٠٠ يوما) ثم سميت (خطة الـ ٥٠٠ يوما).

الخطة الرابعة

مع ظهور خطة روسيا البديلة، قرر البرلمان تشكيل مجموعة عمل برئاسة الاكاديمي: «أجانبيجيان» وذلك فى يونيه لدراسة خطة «ابالكين» الحكومية وخطة «شاتالين» الروسية والتوصل لخطة أخرى من مجموع الخطتين والملاحظات عليهما وفى نفس الشهر يونية أعلنت روسيا «بيان السيادة» مما ضاعف من خطورة وضع «يلتسين» السياسى باعتباره رئيسا لأكبر الجمهوريات ومزايدا على جرباتشوف.

الخطة الخامسة

حين لمس جرباتشوف بروز «يلتسين» السياسى وبروزه ببرنامج اقتصادى مع تركيز الغرب على تلميع يلتسين، دعاه جرباتشوف بوثيقة وقعها الاثنان فى ٢ أغسطس الى وضع برنامج مشترك للانتقال الى السوق، ووضع تلك الخطة الاكاديمى «شاتالين» وكان الاتفاق أن تشتمل الخطة على العناصر الاساسية فى خطة روسيا. ونشرت الخطة فى الصحف تحت عنوان: «الانسان. الحرية. السوق» ليتعرف القارئ الى خطوطها العامة وذلك فى ٦ سبتمبر.

الخطة السادسة

فى ١٠ سبتمبر افتتح البرلمان السوفيتى دورة أعماله الرابعة ليناقش:

١- خطة ريجكوف ابالكين المعدلة بعنوان (البرنامج الحكومى لتشكيل هياكل وطرق عمل السوق).

٢- الخطة التوفيقية التى أعدها «أجابنيجيان» كحل وسط بين برلمان روسيا والبرلمان السوفيتى.

٣- الخطة التى اتفق عليها جرباتشوف ويلتسين وأعدها «شاتالين»

وفى تلك الدورة لم يكن لدى النواب فى البرلمان السوفيتى تفاصيل خطة الحكومة

ريجكوف



(ابالكين) ولاخطة (شاتالين) ولا «أجانبيجيان»! وكان عليهم ان يختاروا من بين تلك الخطط الثلاث، فرفضوها جميعا بناء على مالديهم من المام بالخطوط العامة!

وفى تلك الدورة صرح جرباتشوف بأنه لو ترك له الاختيار لاختار خطة (شاتالين)، (فى مواجهة ريجكوف رئيس الوزراء الذى قال فيما بعد ان تصريح جرباتشوف ذلك كان مفاجأة له). ولان جرباتشوف يمثل حلا وسطا بين خطة الحكومة التدريجية وخطة يلتسين، فقد اقترح لتفادى الازمة البرلمانية.. والوزارية ان يشكل لجنة لاعداد خطة سابعة! وتم تشكيلها برئاسة (بيتراكوف) على ان تقدم اللجنة الخطة الجديدة فى موعد أقصاه ١٥ أكتوبر الحالى. وان تضع فى اعتبارها كافة ملاحظات البرلمان والجمهوريات الاخرى والبرامج السابقة عليها. ولكن «يلتسين» من باب معاكسة جرباتشوف أقر فى برلمان روسيا خطة شاتالين باعتبارها الخطة الصالحة له.

الخطة السابعة

بدأ البرلمان السوفيتى فى نقاشها (وهى لم تنشر بعد)، وقال يلتسين عنها: «أن تنفيذها يعنى تنفيذ الكارثة الاقتصادية»، وان الخطة الجديدة ليست الا محاولة للجمع بين (الافعى والقنفذ) فى سلة واحدة، كما أعلن ان روسيا لن تلتزم بتلك الخطة مما يهدد بمصاعب فى العلاقات الاتحادية بين روسيا وبقية الجمهوريات.

وأول مايمكن التوقف عنده فى كل تلك الخطط أن واضعيها: (أبالكين. شاتالين. بيتراكوف) كلهم هم أعضاء فى مجلس الرئاسة الذى استحدثه جرباتشوف، وانه هو الذى اختارهم بنفسه. وان تلك الخطط قد فشلت لاسباب موضوعية، ولاسباب ذاتية تتعلق بالصراع السياسى بين يلتسين (الداعى للسوق الحرة فورا) وريجكوف (السوق ولكن بالتدريج) وجرباتشوف (السوق ولكن دون انفجارات تهدد وضع السلطة الحالية).

ولهذا يمكن الحديث عن ثلاثة اتجاهات وسبع خطط. الاتجاه الاول الذى يبلوره (تشاتالين) والثانى يبلوره (أبالكين) والثالث محاولة للجمع بين الطرفين.

الاتجاه الاول

يمثل هذا الاتجاه الاكاديمى «شاتالين» الذى حبذ جرباتشوف برنامجه بينما أيده يلتسين بحرارة وقد استحسن علماء الاقتصاد

الأمريكيون ايضا هذا البرنامج الذى وضعه شاتالين مرتين ، مرة فى صيغة (برنامج ٥٠٠ يوما) لروسيا، ثم مرة اخرى للاتحاد ككل بعنوان (الانسان. الحرية. السوق) وقالوا عنه أنه برنامج: «التجديد الشامل الذى يتفق مع المواصفات العالمية رغم بعض النواقص هنا أو هناك «وتشير مجلة (أجنيوك العدد ٣٧ سبتمبر) فى مقالة للاقتصادى المعروف «نيقولاى شيمليوف» الى أن برنامج شاتالين يخلو من الرطانة الاشتراكية ولايحمل بقايا التقاليد الايديولوجية التى عفى عليها الزمن وتنوه الكومسومولسكايا فى ٦/ ١٠ ان هذا البرنامج قد تخلص نهائيا من التقييد بالايدلوجية والاشتراكية وتلك ميزته الرئيسية.

الاتجاه الثانى

هو اتجاه مجموعة الاقتصاديين التى يقودها الاكاديمى (ابالكين) ويمثل على حد قول البعض: «سياسة متذبذبة للانتقال الى السوق، والتمسك اللفظى بـ: الخيار الاشتراكى والتمسك الفعلى بدور الدولة ومصالح الفئات المرتبطة بالأجهزة، وبينما يطرح برنامج «شاتالين» فعليا علاجا بالصدمات والانتقال للسوق خلال سنة واربعة اشهر فان برنامج ابالكين يرى ضرورة الانتقال التدريجى وعلى مدى ثلاث سنوات ويرى (ابالكين) ضرورة اشراف الدولة على عملية التحول لكى لا تنفلت.

ماهو المشترك بين البرامج الاقتصادية المتعددة؟

يجمع كافة الاقتصاديين السوفييت على ان هناك أمرا اساسيا يجمع بين البرامج المختلفة ويوحد الاتجاهين الاساسيين وهو : ضرورة الانتقال للسوق الحرة، والاعتراف بدرجات واشكال مختلفة بالملكية الخاصة. وضرورة نقل ملكية الدولة الى المؤسسات الخاصة والافراد ولذلك تكتب صحيفة (سوفيتسكايا روسيا) فى ١٧/ ١٠ قائلة: فى الحقيقة فان الفرق بين البرنامج الحكومى وبرنامج شاتالين هو فى الايقاع الذى يجب ان يتم به التحول، وماعدا ذلك فاننا لانجد فروقا اخرى جوهرية وعلى الرغم من صحة تلك الملاحظة الا أن التضارب والتعددية والبرامج الحكومية وشاتالين كل ذلك يعكس درجة من التصورات المختلفة لكيفية اقتسام المصالح الجديدة التى ستنشأ مع نشوء السوق نفسه.

الخلاف بين شاتالين وأبالكين او بين الدولة والدولة

لقد أقرت الدولة والحزب- من أعلى- الاتجاه للملكية الخاصة والسوق، فالاكاديمى «شاتالين» وان بدا أنه يقف فى الجانب المناوئ للحكومة الا انه يمثل الدولة نفسها، ولاتعكس معارضته الاقتصادية طابعا شعبيا أو ديمقراطيا والصراع بينه وبين (ابالكين) هو حوار العين اليمنى مع اليسرى لنفس الوجه. وينطلق برنامج شاتالين من السوق أولا باعتبار ان وجودها هو الذى سيحرك الانتاج ويطوره ولذلك يجب البدء بانشاء اليات السوق (البورصة المالية- الاسهم والسندات- بورصة العمل- البنوك المتخصصة اطلاق منافسة السلع الاجنبية، اقامة المناطق الحرة، استخدام قوة العمل المأجورة) والسوق عنده هى التى تحدد كل شئ: الانتاج ونوعياته وكمياته وأسعاره والأجور وغير ذلك، وباختصار فانها كما قال الاميركان سوق: تطابق المواصفات العالمية. والسوق واقتصادها عند شاتالين ينطلق من مبدأ «أدم سميث» المعروف: «مهمة الاقتصاد أن يكون فعالا لا عادلا» والسوق عنده لابد ان تبدأ وتتشكل فى كل جمهورية على حدة ثم تتشابك مع الاسواق الاخرى لينشأ من كل ذلك «سوق سوفيتي مشترك» لا العكس.

وحينما يلفت البعض نظر «شاتالين» الى ان خطته هذه كفيلة بهدم الاتحاد السوفيتى كدولة اتحادية وتفكيكها كوحده اقتصادية، يقول: «ان تشكيل وحدة اقتصادية من اسفل الى اعلى هو فرصتنا الاخيرة للحفاظ على الاتحاد، اما الاستمرار فى الوضع الحالى فهو حل للاتحاد، فقد حصلت روسيا واكرانيا وبيلاروسيا والبلطيق على سيادتها، وقريبا يكون لها عملة خاصة وجمارك وغير ذلك.

أما السوق عند «ابالكين» والحكومة فانها تحتل- مع انها الهدف- الدرجة الثانية بعد محاولة إنقاذ الاقتصاد برفع الاسعار أولا، والضرائب وتنشأ السوق بالنقل التدريجى لملكية الدولة الى المواطنين والمؤسسات الخاصة مع التركيز فى البداية على الشركات المساهمة وخاصة بالنسبة للمشاريع والمصانع الكبرى، والبدء بالمقاهى والمحلات وورش التصليح والاكشاك وغير ذلك والسوق عنده لابد وان تتوازن بدور الدولة وأجهزتها، والاستمرار فى برمجة الاقتصاد- وهو مايرفضه شاتالين نهائيا- ويعترف ابالكين فى الوقت نفسه بأن تنفيذ خطته: «غيرممكن دون رفع الاسعار والانتقاص من مكاسب الكادحين» (جريدة العمل) ويلوم ابالكين خطة شاتالين لانها: «تنفى عمليا المحافظة على وضع الدولة السوفيتية»، فالسوق عند ابالكين تبدأ من أعلى، من السوق الاتحادية ثم تتفرع الى الجمهوريات الاخرى، والعامل الموجه والمنظم هو المركز ويقول ان خطة شاتالين ستؤدى لاختفاء الاتحاد السوفيتى واختلال موازين القوى العالمية. وبينما ينص ابالكين على ضرورة ان يقدم المشترى لمؤسسات الدولة بيانا عن مصدر دخله، فان شاتالين يطالب باعلان العفو العام لكل من تمت محاكمته على اساس المواد الدستورية التى حرمت المضاربة والتجارة أى الافراج الرسمى عن رؤوس اموال السوق السوداء وبينما يركز ابالكين على التعويضات (وهى هزيلة جدا) والمعاشات، فان شاتالين يتجاهل ذلك من الناحية الفعلية منطلقا من ان : «علينا ان ندفع ضريبة التقدم والسوق» ويخشى برنامج الحكومة من انفجارات الاضطرابات، بينما لايخشاها شاتالين معتبرا أن الاوضاع الاقتصادية الحالية هى التى ستقود للاضرابات والانتفاضات،وأن الناس يعانون فى ظل اسعار حكومية ثابته (مع غياب فعلى للسلع) اكثر مما سيعانون فيما بعد

الملكية الخاصة وملكية الارض

ينطلق برنامج «شاتالين» بوضوح من أن الحديث عن السوق ، والاقتصاد الفعال، وكل ذلك أمر مستحيل طالما لم تحل مشكلة الملكية الخاصة بوضوح وبنصوص تشريعية ولابد من النص عليها بصورة مطلقة باعتبارها الشكل الاساسى للملكية ويقول برنامجه: «الحق فى الملكية يتجسد عبر حل وتفكيك قطاع الدولة ونقله للملكيات الخاصة، ليس من باب الثأر او الانتقام، ولكن لتثبيت حقوق الانسان ونصيبه



الادباء السوفييت يتهمون جورباتشوف بالدعوة لبعث الرأسمالية



في الثورة القومية، فالمالك الخاص ذو مصلحة في استقرار المجتمع، كما ان خبرتنا المحزنة تؤكد ان من لايملك شيئا يصبح عنصرا خطرا على المجتمع، ويقترح جرد ثروة البلاد القومية والبدء في توزيعها بشكل أو باخر اما في المجال الزراعي، فيطالب بتمليك الارض للفلاحين بما في ذلك حق بيعها ورهنها وتوريثها وتتحفظ خطة ابالكين والحكومة في ذلك المجال، فتشير الى الملكية الخاصة باعتبارها شكلا من اشكال الملكية تقف على قدم المساواة مع ملكيات الدولة. وفي المجال الزراعي تطالب الحكومة بتأجير الارض للفلاحين والبدء بالسوفخوزات غير المنتجة في المرحلة الاولى وهو ماتعتمد عليه الحكومة في اقامة التوازن بين السوق والدولة ويقترح برنامج (ابالكين والحكومة) هو الاخر بيع ٧٠٪ من ممتلكات الدولة مثله مثل برنامج شاتالين ولكن على مدى اطول. ويتفق الاثنان في ضرورة سد العجز في الميزانية عن طريق تخفيض المساعدات الخارجية بنسبة ٧٥٪ وتخفيض الميزانية العسكرية وتقليص الدعم للمؤسسات الحكومية الخاسرة.

لماذا تفشل الخطط؟

وعلى الرغم من الفروق في المدخل للاتجاه نحو السوق الا أن البرنامجين الرئيسيين يتفقان على حل القطاع العام، وعلى ان الطريق الوحيد هو الانفتاح الاقتصادي والملكية الخاصة. وتنص على ذلك الخطة السابعة التي تقدم بها جورباتشوف في ١٦/ ١٠ ونشرت في ١٧/ ١٠، ويقول جورباتشوف: «سوف تشرف على عملية نزع ملكية الدولة على المستوى الاتحادي هيئة تسمى: «صندوق الممتلكات الحكومية للاتحاد السوفيتي» على ان تنشأ هيئات مماثلة في الجمهوريات الاخرى ويشير البرنامج في المرحلة الاولى الى: «تمليك الافراد واجراء اصلاح زراعي».

والسبب في الاخفاق المتوالي لتلك البرامج هو الازمة نفسها. فالدولة التي تعرض مؤسساتها للبيع لاتجد المشتري فبينما تبلغ قيمة ممتلكات الدولة (٣ تريليون روبل)، فان المدخرات والاموال في السوق السوداء لاتتجاوز الـ (٣٠٠ مليار روبل). ولحل تلك المشكلة تقترح بعض الاراء اقراض المواطنين من بنوك الدولة ولكن الدولة نفسها تعاني عجزا في الميزانية ولايسعها الاقراض؟ ومن ناحية اخرى يعود الفشل الى أن الخطط كلها لاتحدد اليات واضحة لنقل ملكيات الدولة للمؤسسات والافراد.. هل يكون ذلك بنقل الملكية مجانا كما يرى البعض؟ ببيعها بأسعار السوق؟ ببيعها بعض التنازلات؟. واخيرا فان تلك البرامج تفتقد قوة التنفيذ ولاتجد صدى لها في التشريعات والدستور والقوانين.

وتفشل البرامج المتعددة باتجاهيها الرئيسيين نتيجة للصراع السياسي بين مختلف القوى، وهو صراع لايستنكف اللجوء الى الحوادث المصطنعة لاحاطة الزعماء بهالة جماهيرية، فمرة يصاب ريجكوف رئيس الوزراء في حادثة سيارة مجهولة، ومرة أخرى يصاب يلتسين في حادثة سيارة أخرى.

وتخفق البرامج ايضا لاسباب موضوعية، منها ان الحكومة (ابالكين) تريد أن تضمن موطأ قدم لنفسها في السوق الذي تقيمه، وتود لو أقامت نوعا من الشراكة مع رجال السوق. وعلى سبيل المثال فان مصنع (كاماز) لصناعة سيارات النقل قد أمسى شركة مساهمة، ولكن احدا من سكان المدينة المقام فوقها المصنع لم يحصل على سهم واحد في تلك الشركة. فقد تقاسمت ادارة المصنع والعاملون فيه مع المسئولين في وزارة النقل والمواصلات الاسهم كلها!. وخطة الحكومة التدريجية (التي تنطلق من رفع الاسعار) تسعى لأن تكون الوزارات والمصالح الحكومية طرفا مباشرا ومالكا مستفيدا بالتدريج عند التحول للسوق. ويتضح ذلك ايضا من حالات المشاريع الخاصة التي تنشأ كلها تحت جناح الدولة وبرعايتها. اذ تقوم المؤسسات الحكومية بتوفير (المقرات والادوات والتسهيلات ورؤوس الاموال الجامدة) للمشاريع الخاصة باعتبارها جزءا من رأس مال المشروع، وبذلك ينقلب الذين يوقعون على تلك التصاريح الى رجال اعمال يتلقون حصة لانهم قدموا مالايملكونه لمن لايستحقونه!.

وهناك مثال اخر، فقد رفض مجلس الوزراء ادراج بعض فروع الانتاج في الاشكال القابلة للملكية مالم تملك الحكومة ٥١٪ من الاسهم وكانت فضيحة بيع الطائرات الحربية (آنت) شكلا من الشراكة بين الدولة في ثوبها القديم والدولة في ثوبها الجديد، أو بين الدولة والسوق وكانت فئة الموظفين تحصل فيما مضى على دخولها المميزة من المكافآت والجوائز والتسهيلات والهدايا فأخذت تحاول الان الحفاظ على وجودها باعتبارها من اصحاب المشاريع الحرة.

والان فقد رفض يلتسين الخطة السابعة، وتوجه للبرلمان الروسي- رغم مرضه- ليقول للبرلمان: « ان تنفيذ تلك الخطة يعني كارثة اقتصادية ويدفعنا ذلك لرفضها والالتزام بخطتنا السابقة بغض النظر عن أي شئ »كما استقال «يافلينسكي »مستشار روسيا الاقتصادي، أما جورباتشوف فقد توجه (١٩/ ١٠) إلى البرلمان السوفيتي الاتحادي لينهال بالنقد والغضب على يلتسين الذي يوجه الانذارات للدولة وكأنه الرئيس الوحيد للجمهورية الوحيدة في اتحاد يتألف من ١٥ جمهورية أما يلتسين فقد أصر على العمل بخطته، وصك عملة روسية ، واقامة حواجز جمركية، كما طالب باقالة وزارة ريجكوف.

وقد يتساءل البعض: وأين الحزب في هذه القصة؟ وما تصور السلطة لدوره الان؟ لقد حدد جورباتشوف دور الحزب في كلمته في ٨/ ١٠ في الاجتماع الموسع للجنة المركزية حين قال لهم «ان قدرة الحزب على المحافظة على وضعه كحزب حاكم تتوقف الان على طبيعة أعماله في ظروف الانتقال الى السوق، وان استمرار التفكير القديم خطر يهدد وجود الحزب» مالذي يمكن أن تسفر عنه هذه الأزمة؟.. خطة ثامنة؟

المؤتمر السنوى لاتحاد نقابات العمال

النقابات البريطانية فى عالم متغير

مجدى نصيف

منذ ست سنوات، كان «لين مورى» الزعيم السابق لاتحاد نقابات العمال البريطانيين يتحدث فى جمع من الصحفيين، حين أدهش الحاضرين بسؤال غريب عندما قال: «ماهو الهدف من اتحاد النقابات؟» وفى نفس اليوم أعلن تقاعده. وقد اجتمعت سوء صحته مع أسباب أخرى لدفعه لاتخاذ القرار

لقد عاصر التاتشرية التى حاصرت الحركة النقابية والعمالية وكبلتها بقوانين جديدة صارمة وتخبطت سياسة النقابات فانخفض عددها وأعضاؤها بشكل ملفت للنظر: وقد شهد الشهر الماضى المؤتمر السنوى ال ١٢٢ لنقابات العمال الذى انعقد بمدينة بلاكبول، ليبدأ به النشاط السياسى ومؤتمر الأحزاب السياسية بعد إجازة الصيف.

والظاهرة الأولى الملفتة للنظر الآن إلى جانب انخفاض العضوية، هى اندماج النقابات المتشابهة قبيل الاجتماع صرح «بيل جوردان» رئيس النقابات الهندسية، أن اتحادا «ضخماً» لعمال الصناعات الهندسية تشكل الآن وسيضم مليونى عامل. وهذا مايخشاه قادة الاتحاد الذين يرون فى تضخم بعض النقابات تهديداً لمناصبهم.

والظاهرة الثانية هى ضخامة مصروفات الاتحاد ففى عام ١٨٧٠ كان دخل الاتحاد السنوى حوالى أربعين جنيهاً، أما هذا العام فقد وصل إلى سبعة ملايين استرلينى مع ذلك زادت المصروفات ٤٥٠ الف استرلينى.

وناقش المؤتمر تخفيض المصروفات إذ بدون هذا ستصل ديون الاتحاد إلى مليونى جنيه فى نهاية عام ١٩٩١.

لماذا تنخفض العضوية؟ هل السبب هو التغيرات التى أجرتها التاتشرية فى بريطانيا؟ آم هو القوانين القمعية الصادرة فى عهدها لكبت الحركة العمالية والنقابية؟ لقد وصلت العضوية عام ١٩٧٩ اى فى بداية تولى السيدة تاتشر الحكم (أول فترة) إلى ١٢ مليون عضو، انخفضت وقت انعقاد المؤتمر إلى ثانية ملايين! وكان الاعتقاد السائد فى القيادة العمالية أن الاتحاد يمكنه الاستمرار بنفس الأعباء مما ساهم فى زيادة الأزمة. لذا وضع المؤتمر خططاً جديدة لايقاف الانفاق الزائد وفرض قيود على التوظيف فى أجهزة الاتحاد المتضخمه ووضعت إحدى لجان المؤتمر قائمة أولويات محددة، وعلى سبيل المثال ستمنع المظاهرات العمالية التى لاتلقى تأييداً كافياً بسبب تكاليفها.

وتمت خلال فترة ما قبل انعقاد المؤتمر السنوى عدة محاولات لاجتذاب أعضاء جدد، لكنها لم تكن مرضية. وضمنها حمله تجنيد استغرقت ثلاثة أسابيع، اتصلت فيها ١٤ نقابة ب ٦٧ شركة بمدينة مانشستر، تضم عدة فنادق وشركات لتجارة التجزئة والخدمات العامة. ولم ينضم إلى النقابات اكثر من ٩٠٠ عضو جديد. وقف النقابيون خلال هذه الحملة على أبواب المصانع يوزعون الكتيبات والمنشورات. لكن الحملة أزعجت أصحاب العمل ولم تقيم نتائجها بالكامل حتى الآن. لكن الخبرة تفيد ان كل نقابة عليها ان تتحرك بمفردها حسب ظروفها، إلى جانب آن مشاركة الاتحاد العام تكلف أموالاً اكثر فى وقت يجرى فيه تخفيض النفقات.

وهناك إدراك بأن الأيام الذهبية لاتحاد النقابات قد ولت ففى الماضى كان يعتمد على شخصيات بعينها تتحرك بنفوذها، لكن هذا لم يعد الوضع السائد الآن. ومازالت السكرتارية العامة للاتحاد تنفذ نفس الخطط القديمة التى وضعت آيام مجد النقابات، عندما شاركت فى إسقاط حكومة كالاهانى العمالية عام ١٩٧٩ فيما عرف بشتاء السخط. كان للنقابات آنذاك قوة كبيرة فيتاالمجتمع البريطانى، وهذا ماجعل مهمة السيدة تاتشر، الأولى، أن تكسر شوكتها بقوانين مكبلة لحرياتها وحركاتها. وفى بداية التسعينات يتحرك حزب العمال نفسه فى اتجاه التحول إلى حزب سياسى تقليدى لاتسيطر عليه النقابات التى آنشأته وكان يتحدث باسمها ويحكم بقوتها. وكانت هناك «لجنة الاتصال، ووظيفتها الرسمية هى الاجتماع بقيادة حزب العمال مرة كل شهر بشكل دورى لتنسيق العمل، وكان هذا الاجتماع يتم إما فى مجلس العموم أو فى «كونجرس هاوس» مقر الاتحاد. وحتى انعقاد المؤتمر السنوى لم يتم آى اجتماع لهذه اللجنة خلال العام السابق، ولم يعلن عن آى اجتماع مقبل. وصحيح آن هناك فى قيادة حزب العمال «الكينوكية» الجديدة من يذهب إلى «كونجرس هاوس» لشرح وجهة نظره، لكن هذا يتم بشكل فردى وليس بشكل حزبى- سياسى. وهذا هو فى حقيقة الأمر التغير الأساسى فى مصر الجديد. إن القيادة الجديدة لحزب العمال تريد تحويل الحزب إلى

مؤسسة حزبية- سياسية تعبر عن جماهير أعرض بكثير من جماهير عمال النقابات، وهي تريد إقناعهم بأن سيطرة النقابات على الحزب قد انتهت في نفس الوقت الذي تنشأ فيه علاقة «خاصة» جديدة لاتكبل الحزب.

دور جديد

وبرز رأى في المؤتمر نادى بتحويل الاتحاد إلى «هيئة بحثية» ذات ميزانية مناسبة تمولها النقابات. وظيفتها توفير المعلومات للنقابات عن أسواق العمالة، والعلاقات الصناعية، والأنماط المتغيرة في العمل، والأجور، والقوانين العمالية. أى أن يتحول الاتحاد إلى خزانة تزود العمال ونقاباتهم بالأفكار، يضعها في أولويات ويترك الباقي للنقابات، ومعنى هذا أن يضع الاتحاد الخطوط العامة والخيارات، وتتخذ النقابات قراراتها.

وهناك اتجاه عام الآن نحو «اندماج» النقابات المتشابهة لتصبح نقابات عملاقة تضم الملايين. منذ عشرين عاماً كان الاتحاد يضم ١٨٠ نقابة، انخفض هذا العدد عام ١٩٧٩ إلى ١١٢ نقابة وحضر المؤتمر هذا العام ٧٧ نقابة، ويرجح ألا يزيد عدد النقابات البرطيانية بعد عشر سنوات عن عشرين.

وتتم الآن إعادة رسم خريطة جديدة للنقابات البريطانية إذ لن يقف تيار الاندماج هذا. ومعنى هذا اننا نتحرك في اتجاه عصر النقابات العملاقة: «نقابة عمال التجارة» و «نقابة عمال البناء» و «نقابة عمال الطباعة» و «نقابات البريد» و «نقابة الاتصالات السلكية واللاسلكية» و «نقابة عمال السكك الحديدية». ويفتح هذا الاتجاه إمكانيات القيام بجهود مشتركة. وهنا نقول أن عمليات الاندماج التي تمت خلال العشر سنوات السابقة لم يكن لها أى منطق صناعي وقد لاتعنى اندماج النقابات الأنتاجية المتشابهة. وعندما تصبح النقابات عملاقة فقد لايكون لديها حاجة للاتحاد وانما قد تقوم هي بكل شيء حتى تخفض مصاريفها. من هنا فالاحتمال الأكبر هو نهاية «اتحاد النقابات» بشكله الحالي.

على أن إذا كان اتحاد النقابات يتعثر بحثا عن طريق جديد، فكذلك القيادات التي ثبت أنها لاتملك رؤية واضحة لكيفية مواجهة التغيرات الجديدة التي تجتاح العالم، والنتيجة انهم دخلوا الكثير من المعارك السياسية والطبقية والصناعية الخاسرة خلال السنوات العشر الماضية. فقد خاضت «نقابة عمال المناجم» معركة إضراب طويلة مريرة وخسرت في النهاية. وقامت «نقابة عمال الطباعة» بأضراب خاسر ضد إدخال التكنولوجيا الجديدة التي آرادها «روبرت موردوخ» في صحف التايمز. وقادت نقابة سائقي القطارات الحديثة إضراباً خاسراً للاحتفاظ بوقاد كمساعد في القطارات التي لاتحتاج إلى وقاد. وهكذا توالت ضربات ساحقة ضد النقابات من حكومة المحافظين. وما كانت هذه الضربات لتكون ساحقة بهذا الشكل لو كانت النقابات قد اختارت أن تتبع نصيحة موري رئيس الاتحاد السابق وآخرين بترتيب وتنظيم نفسها، وذلك قبل أن تقوم السيدة تاتشر بذلك بنفسها. لكن لايبدو كل شيء مظلماً، فقد يكن مازال في الوقت متسع، فقد تكون الحكومة قد أخافت النقابات، ولكن هذه لم تنهار.

وفي عصر يحاول فيه أصحاب الأعمال استبدال المساومة الجماعية بعقود شخصية، فإن النقابات تخسر أعضاءها بأعداد كبيرة.

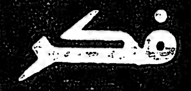
وقد أظهر إضراب عمال بترول بحر الشمال، مؤخراً، أهمية تنظيم نقابات العمال ضد لوائح الأمن الصناعي غير الموجودة. وربما تستمر شركات البترول في إبعاد النقابات عن منصات الانتاج، إلا أنها حين تفعل ذلك، فسيواجهون بقوة عمل ساخطة.

ومن القضايا الهامة الموقف من البيئة، فقد بدأت النقابات تظهر أنها يمكن أن يكون لها دور نشط لايقاف إنهاك طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، وفي تحسين المشاكل التي يفرضها تلوث البيئة والتخلص من النفايات السامة.

لقد كان الاجتماع السنوى لاتحاد نقابات العمال البريطانيين هذا العام بالتحديد فرصة سانحة لإطلاق ناقوس الخطر للنقابات، حتى ترتب نفسها لتتواءم مع العصر الجديد، حتى لا تدمر نفسها، فالصراع ضد التاتشرية وقوانينها المكبلة للعمل النقابي ينبغي الايختلط بضرورة التغيير لمواءمة هذا العصر الجديد.

فالتغييرات التي أصابت المجتمع البريطاني خلال السنوات الماضية انعكست على بنية الصناعة البريطانية، وأوربا كلها تواجه عصراً جديداً وعلى النقابات أن تتكيف معه.





ثورة البرجوازية الصغيرة ضد الاشتراكية

سعد التائه

ماذا حدث فى دول شرق أوربا ؟

وماذا يحدث فى الاتحاد السوفيتى الآن ؟!

.. فى خطاب ألقاه دالاس وزير خارجية أمريكا الأسبق بعد المؤتمر العشرين للحزب السوفيتى. قال:

«لقد قلت أن هناك دليلا على وجود قوى داخل الاتحاد السوفيتى تتطلع الى مزيد من الليبرالية..

«إذا استمرت هذه القوى فى النمو وواصلت استجماع قوتها داخل الاتحاد السوفيتى، لأمكننا أن نعيش، وأن نأمل بحق كما قلت، فى عقد من الزمن أو ربما فى جيل واحد بتحقيق الهدف العظيم لسياستنا..»

وفى مؤتمر صحفى عقده دالاس فى أكتوبر ١٩٥٨.. صرح:

«.. إن المطمح البعيد المدى، وحقا أستطيع أن أقول اليقين البعيد المدى، هو أنه سوف يكون هناك تحول فى السياسات الراهنه للحكام السوفيت بحيث أنهم سيغدون قوميين أكثر وأمين أقل..»

.. وبالفعل تحركت هذه القوى التى جمعت الأموال من السرقة والرشوة والعمولات والتدليس والنهب واستغلال السلطة.. لم تتحرك فى الاتحاد السوفيتى فحسب، بل كانت أكثر قوة وفاعلية فى دول شرق أوربا..

وشاهد الاتحاد السوفيتى ما لم يخطر على بال، وظهرت النزاعات القومية، بين الجمهوريات السوفيتية.. وقامت المظاهرات فى موسكو ترفع أعلام التعددية كما حطم المتظاهرون مدينة «روخوسى بجورجيا» تمثال لينين وهتف المتظاهرون فى تشيكوسلوفاكيا والمجر «كفى لينين».. وكلها مظاهرات قامت فى المدن، لم يقم بها العمال أو الفلاحون فى دول العمال والفلاحين..

فما هى هذه القوى التى تحركت ضد الاشتراكية؟!

مع قيام الصناعة تألفت برجوازية تتذبذب بين البروليتاريا (العمال) وبين البرجوازية (أصحاب رؤوس الأموال).. هذه الفئات الواسعه من البرجوازية الصغيرة التى تتشكل فى المصانع الصغيرة المنتشرة فى عموم البلاد نظرا لمتطلبات الصناعة الضخمة. ومن الطبيعى أن تتشرب المناهيم البرجوازية الصغيرة الى صفوف العمال.. وأيضا الى صفوف الاحزاب العمالية..

وقال لينين بعد قيام الدولة السوفيتية:

«.. وعليه يكون من الطبيعى أن تكون الحال على هذا النحو وأن تظل أبدا كذلك فى أطوار الثورة البروليتارية بالذات.. أى أن من الخطأ الفادح الأعتقاد أن من الضرورى تحويل أغلبية السكان الى بروليتاريا تحويلا تاما..»

.. ثم جاء «مارتسى تونج» من خلال نضاله الثورى وتحليله للثورة الصينية فحدد البرجوازية الصغيرة، فكتب عام ١٩٣٩:

تشمل البرجوازية الصغيرة باستثناء الفلاحين الجمهور الكبير المؤلف من المثقفين وصغار التجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة. ثم حلل موقف كل فئة من الثورة وخاصة المثقفين، فقال وكأنه يتنبأ بأحداث الطلبة عام ١٩٨٩.. فقال:

«.. إن المثقفين والطلبة لايشكلون طبقة أو فئة قائمه بذاتها، الا أنه يمكن تصنيف معظم المثقفين والطلبة فى الصين المعاصرة فى عداد البرجوازية الصغيرة من حيث أصلهم العائلى وشروط معيشتهم ،وموقفهم السياسى، لقد ظهر فى الصين خلال عشرات السنين الأخيرة، جهور غفير من المثقفين والطلاب الشباب، وباستثناء قسم من المثقفين والطلاب الشباب ممن هم متقربين من الامبريالية والبرجوازية الكبيرة ويعملون فى خدمتها ويناهضون جماهير الشعب.. إن المثقفين وجماهير الطلبة، بعضهم يهجر صفوف الثورة ويقف منها موقفا سلبيا حتى وصلت الى اللحظة الحرجة، وإن عددا قليلا منهم سوف يصبح من أعداء الثورة..

ومنذ أمد بعيد قال لينين عن دور هذه الطبقة وموقفها من الثورة فقال فى بداية قيام الثورة السوفيتية.

.. إن مايهيمن حاليا فى روسيا، إنما هى الرأسمالية البرجوازية الصغيرة التى لايوجد من منطلقها الا طريق واحد سواء نحو رأسمالية الدولة الكبيرة نحو الاشتراكية. وهذا الطريق يمر بالمرحلة التى تسمى «الحساب

والرقابة» اللذين يمارسهما الشعب بأسره على انتاج المنتجات وتوزيعها..

وقال لينين:

«ليس عبثا أن تحدث معلما الاشتراكية عن مرحلة كاملة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية: وأن ليس عبثاً أنهم أشاروا الى الآلام الطويلة التى تلازم «ولادة» المجتمع الجديد مع العلم أن هذا المجتمع الجديد ليس سوى تجريد ولايمكن أن يتجسد فى الحياة إلا عبر عدة محاولات ملموسة ومتنوعة وغير كاملة، رامية الى إنشاء هذه الدولة الاشتراكية أو تلك

إن البرجوازى الصغير الذى ادخر بضعة آلاف من الروبالات، إنما يريد أن يصرفها إطلاقا لما فيه نفعه الخاص ضد الفقراء..

ولو رحنا نحكم على هذه الاشتراكية حسب مضمونها الحقيقى لرأينا، إما أنها تبغى أن تعيد وسائل الانتاج والتبادل وتؤطرها من جديد وتعيد معها علاقات الملكية القديمة والمجتمع القديم وإما أن تحصر بالقوة وسائل الانتاج التى حطمتها وكان لابد أن تحطم حتى هذه الوسائل الحديثة نفسها.. وفى الحالتين تكون هذه الاشتراكية رجعية طوبوية فى آن واحد..

ومن قادة هذا التيار اشتراكية المنابر الجامعية بفحواها الرجعى ووصف لينين اشتراكى المنابر الجامعية بأنهم «أصحاب العلم الجامعى البرجوازى البوليسى» الذين يمقتون تعاليم الفكر الاشتراكى العلمى..

فما يحدث اليوم فى العالم الاشتراكى إنما هو ثورة البرجوازية الصغيرة ضد الاشتراكية.. وبالفعل بدأت عناصرها داخل الدول الاشتراكية وخارجها الى إعادة الانحرافات القديمة التى شجبها الفكر الاشتراكى العلمى، ونقد الاقتراحات الماركسية..

خلقت ثورة أكتوبر الاشتراكية، كما خلقت ثورات التحرير طبقة البرجوازية الصغيرة أو بمعنى أصح دعمها. فالفلاحون والعمال المقهورون وجدوا فى الثورة الطريق الى التعليم والى الجامعات وانفتح أمامهم الطريق الى الحياة.. ولكنهم سرعان ما تخلوا عن المبادىء الثورية وأخذوا فى تحقيق تطلعاتهم الطبقية وانفصلوا عن أهلهم وذويهم وطبقتهم ورفعوا شعار «كفى لينين» إنهم يريدون الثراء والتشبه بالبرجوازية العالمية وجاأوا الى كل الوسائل فى سبيل الثراء واشباع تطلعاتهم..

وأشار لينين عدة مرات بعد ثورة أكتوبر الى:

أ- المستغلين الذين أطيح بهم عن الحكم يحاولون بالف طريق وطريق استعادة الجنة التى حرموا منها.

ب- إن المنحلين سياسيا والعناصر البرجوازية الجديدة قد تظهر فى صفوف الطبقة العاملة وبين موظفى المنظمات الحكومية نتيجة النفوذ البرجوازى وانتشار جو البرجوازية الصغيرة المفسد.

ج- إن عناصر رأسمالية جديدة تتوالد دائما وتلقائيا فى جو البرجوازية الصغيرة.

د- إن الظروف الخارجية لاستمرار الصراع الطبقى داخل الدول الاشتراكية والحصار الذى تفرضه الرأسمالية العالمية، والنشاطات الهدامة التى يقومون بها لفرض احداث التحول السلمى.

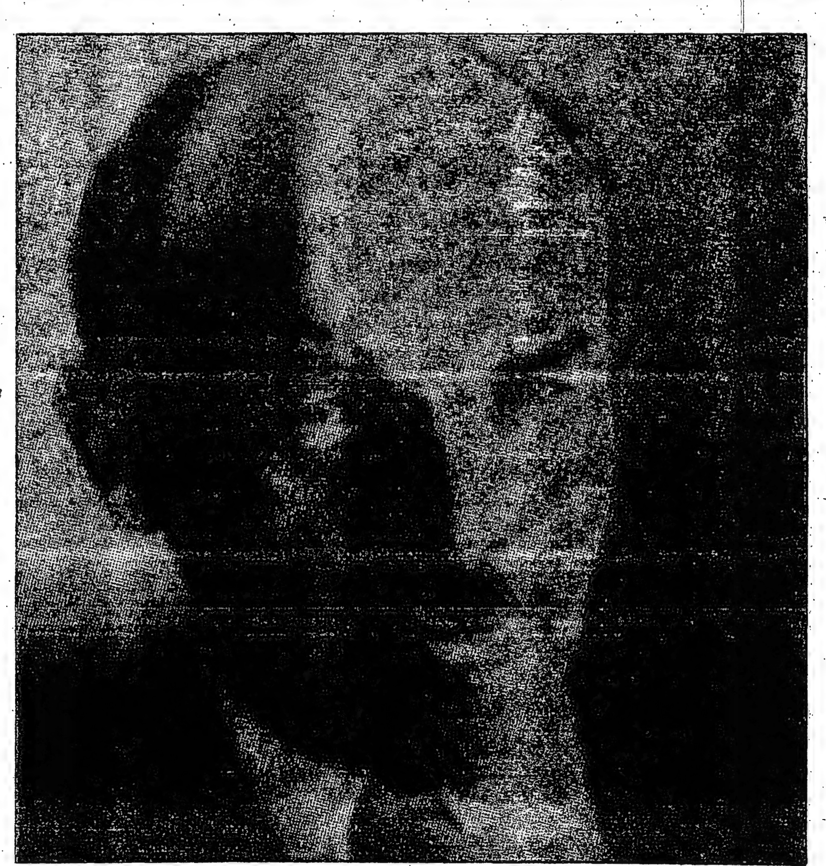
ولقد برهنت الحياة على صحة هذه النتائج التى توصل إليها لينين فمنذ عشرات السنين أو منذ فترات أطول بعد تحقيق التصنيع الاشتراكى، والتعاون الزراعى مستحيل القول بأن بلد اشتراكيا سيخلو من تلك العناصر التى شجبها لينين مرارا مثل الذين يعتمدون على البرجوازية، والطفيلية، والمضاربين والفشاشين والصعاليك المتمردين ومختلسى أموال الدولة..

وعلى الرغم من أن ثورات التحرير ليست ثورات الاشتراكية الا أننا رأينا نفس النماذج التى ظهرت فى الدول الاشتراكية وهى تقوم بنفس دور الثورة المضادة.. فرأينا شركات توظيف أو نهب الأموال.. ورأينا الوزراء المرتشين ومختلسى أموال الدولة والفشاشين والمضاربين والذين يشاركون الشركات المتعددة الجنسية وهم يقومون بنفس الثورة المضادة..

إن البرجوازية الصغيرة أى أبناء العمال والفلاحين الذين خرجوا من الأزقة والحوارى والقرى يلهثون وراء تطلعاتهم الطبقية ويحلمون بالقصور والفيلات والعربات الفاخرة سيتحركون لضرب الاشتراكية وتنبه لذلك عمال رومانيا وتصدوا لمظاهراتهم ليحموا الاشتراكية..

وكما قيل عام ١٩٠٨ وقبل قيام ثورة اكتوبر..

«إن الصراع الفكرى بين الماركسية الثورية والتحريفية فى أوائل القرن التاسع عشر ماهو الا مقدمة للمعارك الثورية الكبرى للبروليتاريا السائرة نحو الانتصار التام لقضيتها على الرغم من كافة تأرجحات وأوجه ضعف فئة البرجوازية الصغيرة وترددها وتخاذلها..»



الاجتهاد الحقيقي ... والاجتهاد الزائف

د. نصر حامد أبو زيد

نصل الآن الى النمط الثالث من أنماط الدلالة فى النصوص الدينية، وهو النمط الذى يدخلنا مباشرة فى قلب عملية الاجتهاد بالمعنى الذى نراه مناسبا لسياق النصوص التاريخى الاجتماعى. صحيح أننا فى النمطين السابقين لم نكن خارج منطقة الاجتهاد فى تأويل النصوص، لكن الاجتهاد المقصود هنا يتعلق بالمعنى الاصطلاحى الفقهي المقصور على نصوص الأحكام. وفى مناقشتنا للنمط الدلالى الأول، النمط الذى أصبح مجرد شاهد تاريخى فقط، كشفنا كيف تجاوزت حركة التاريخ وتطور واقع المجتمعات الانسانية بعض الأحكام الشرعية المتصلة بنظام الرق. لكننا فى النمط الثالث هنا نريد اكتشاف دلالة بعض الأحكان التشريعية التى وردت فى النصوص، معتمدين على السياق الدلالى الداخلى للنصوص من جهة، وعلى السياق التاريخى/ الاجتماعى الخارجى من جهة أخرى. وبدلا من الاعتماد على آلية القياس لنقل الحكم من أصل الى فرع لاتفاقهما فى العلة- التى هى مسالة اجتهادية أيضا- فاننا نعتمد هنا على التفرقة بين «المعنى» و«المغزى»، وهى تفرقة مطروحة فى مجال دلالة النصوص بشكل عام، وان كنا سنقدم لها هنا تكييفا خاصا يناسب طبيعة النصوص موضوع تحليلنا (١٤).

المعنى يمثل المفهوم المباشر لمنطوق النصوص الناتج عن تحليل بنيتها اللغوية فى سياقها الثقافى، وهو المفهوم الذى يستنبطه المعاصرون للنص من منطوقه. وبعبارة أخرى يمكن القول ان المعنى يمثل الدلالة التاريخية للنصوص فى سياق تكونها وتشكلها، وهى الدلالة التى لاتثير كثير خلاف بين متلقى النص الأوائل وقرائه. لكن الوقوف عند دلالة المعنى وحدها يعنى تجميد النص فى مرحلة محددة وتحويله الى أثر او شاهد تاريخى. لأن للنصوص الدينية فى الثقافة المعنية مكانة معرفية متميزة فان دلالتها لاتتوقف عن الحركة، وكثيرا ما يقع الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة بين أبناء الدين الواحد ويكون الخلاف حول دلالة النصوص وجها من أوجه ذلك الصراع، بل ابرز أوجهه وتجلياته. ولأن الخلاف عادة مايكون ملتبسا ومعقدا ومتعدد الجوانب والأطراف تختلط فيه المعرفة بالأيديولوجية، ويظل الجميع يديرون خلافهم على أرض الدلالة والمعنى، زاعمين- بدرجات متفاوتة من الحذر- أن فهمهم وتأويلهم هو «المعنى» المقصود تحديدا. وحين يختلط المعنى بالقصد- فى النصوص الدينية او غيرها- يصبح التأويل ضربا من «التنجيم»، ويتحول فى مجال النصوص الدينية بشكل خاص الى فرض المفاهيم الخارجية الميتافيزقية عن الله- قائل النص- على دلالة النصوص، وتصبح الدلالة من قبيل تقرير ماسبق تقريره باستنطاق النصوص لابتحليلها.

والفرق بين المعنى والمغزى من منظور دراستنا هذه يتركز فى بعدين غير منفصلين: البعد الأول أن المعنى- كما أسلفنا- ذو طابع تاريخى، اى انه لايمكن الوصول اليه الابالمعرفة الدقيقة لكل من السياق اللغوى الداخلى والسياق الثقافى الاجتماعى الخارجى. والمغزى- وان كان لاينفك عن المعنى بل يلامسه وينطلق منه- ذو طابع معاصر، بمعنى أنه محصلة لقراءة عصر غير عصر النص. واذا لم يكن المغزى ملامسا للمعنى ومنطلقا من آفاقه تدخل القراءة داخل دائرة «التلوين» بقدر ماتتباعد عن دائرة «التأويل». البعد الثانى للفرق بين المعنى والمغزى- وهو بعد يعد بمثابة نتيجة للبعد الأول- أن المعنى يتمتع بقدر ملحوظ من الثبات النسبى، والمغزى ذو طابع متحرك مع تغير آفاق القراءة وان كانت علاقته بالمعنى تضبط حركته وترشدها، أو هكذا يجب أن تفعل. وقد يبدو أن القول بضرورة ملابسة المغزى للمبنى والانطلاق من آفاقه لايختلف اختلافا جذريا عن اعتماد القياس الفقهى على اكتشاف «العلة» وجعل هذا الاكتشاف رابطة لمد دلالة النصوص الى وقائع شبيهة لم تنطق بها النصوص. والحقيقة أن التشابه سطحى ظاهرى والخلاف جذرى عميق. العلة التى هى مناط الحكم عند الفقهاء قد تكون جزءا من الدلالة والمعنى، أى منصوصا عليها بالمنطوق أو الفحوى- وقد يكون الوصول اليها محض اجتهاد من الفقيه. وفى الحالتين يكون القياس جزئيا، اى مرتبطا بحكم جزئى من الأحكام الشرعية. ولايتجاوزها الى غيرها من الأحكام، فضلا عن أن تمتد آليه القياس- مع جزئيتها هذه- الى نصوص غير نصوص الاحكام: ان الفقيه القديم لم يكن يكشف عن المغزى، وغاية ماوصل اليه الحديث عن المقاصد الكلية التى تم حصرها فى الحفاظ على الدين والنفس والمرض والمال، وكلمة «الحفاظ» هنا ليست خالية من الدلالة الكاشفة عن طبيعة الموقف الفقهى القديم.

ليس «المغزى» اذن هو المقاصد الكلية كما حددها الفقهاء، بل هو ناتج قياس الحركة التى أحدثها النص فى بنية اللغة ومن ثم فى الثقافة والواقع. ولابد مع قياس الحركة من تحديد اتجاهها، فبعض النصوص لاتكتفى بتكرار اللغة الشائعة وتقوم من ثم بتثبيت حركة الواقع والثقافة، بل ترتد فى بنيتها اللغوية الى الماضى مكررة اياه ومرتدة بالثقافة والواقع الى الوراء. وغنى عن البيان

أن «المقياس» المحدد لحركة النص ولاتجاهها مقياس معاصر، ومعنى ذلك أن «المغزى» ليس محكوما فقط بضرورة ملابسته لآفاق الحاضر والواقع- وان كانت حركته لابد أن تكون محكومة بملامسة «المعنى» ولذلك أيضا قلنا أن «المعنى» ثابت ثباتا نسبيا، فاكتشاف المعنى التاريخي- الذى فهمه المعاصرون للنص- عملية لاتتحقق مرة واحدة وتتوقف. انها مثل دراسة التاريخ عملية مستمرة من اعادة الاكتشاف. واذا كان «المغزى» كما حددناه يختلف جذريا عن القياس الفقهى، فهو علاوة على ذلك يمكن أن يكون محددا أكثر انضباطا لمقاصد الوحى الفعلية. وربما تتضح الفروق بمثال تطبيقى.

أثيرت قضية ميراث البنات منذ عدة شهور فى الصحافة المصرية، واقترح البعض الأخذ بالاجتهاد الفقهى الشيعى الذى يساوى بين الذكر والأنثى فى الميراث، أو على الأقل جعل البنت الوحيدة تحجب كما يحجب الذكر. وثارت ثائرة الخطاب الدينى على هذه الجراة على التحايل لمخالفة دلالة النصوص واذا كنا قد ناقشنا فى دراسة أخرى طبيعة المبدأ الذى رفعه الخطاب الدينى آنذاك حسما لهذه القضية مبدأ «لااجتهاد فيما فيه نص»، وكشفنا عما يتضمنه من مغالطة دلالية (١٥)، فاننا هنا نتناول القضية من زاوية التفرقة بين المعنى والمغزى. ولقضية ميراث البنات شقان غير منفصلين: يتعلق الشق الأول بقضية المرأة عموما ووضعيتها فى الاسلام خصوصا، ويتعلق الشق الثانى بقضية الميراث فى كليتها كما عبرت عنها النصوص. والمعانى واضحة فى أن النصوص لاتساوى بين الرجل والمرأة لافى الميراث فقط بل فى جميع التشريعات، وان كانت تساوى بينهما فى العمل والجزاء الدينيين. وفى قضية المواريث أيضا لاخلاف حول المعانى، فعلاقات العصبية الأبوية تمثل معيار التقسيم فى الأنصبة. وقد كانت الخلافات فى مجال الميراث- الذى صار يشار اليه باسم الفروض- تحسم استنادا الى معيار العلاقات العصبية الأبوية. لكن المعانى التى تدل عليها النصوص بشكل مباشر ليست كل القضية، اذ من الطبيعى أن تكون حركة النص التشريعية غير مصادمة للأعراف والتقاليد والقيم التى تمثل محاور أساسية فى النسق الثقافى والاجتماعى. وليس معنى عدم التصادم أن النصوص لاتحدث خلخلة فى نسق تلك القيم، خلخلة تكشف عن المغزى المستكن خلف المعنى. لكنها خلخلة لاتحدث نتائجها الامن خلال حركة الواقع بما ينتظم فى هذه الحركة من صراع اجتماعى فكرى. وقد مالت حركة المجتمع العربى الاسلامى فى القرن الأول الهجرى الى تثبيت القيم والتقاليد والأعراف التى حاولت النصوص خلخلتها، لذلك مالت الكفة دائما فى الثقافة العربية لتثبيت المعنى الدينى، وغاب من أفقها اكتشاف المغزى باستثناء جماعات صغيرة ظل تأثيرها محدودا.



ورغم أن الخطاب الدينى يدرك الطبيعة التدرجية للخطاب القرآنى وللنصوص الدينية عموما، فان يقصر هذه الطبيعة على ماهو مذكور فى الخطاب (تحريم الخمر على ثلاث مراحل، وحقيقة نسخ بعض الأحكام). لكن الدراسات الحديثة لاتتعامل مع النصوص من خلال المذكور فقط بل تعطى اهتماما للمضمر والمسكوت عنه، والمدلول عليه بطريقة ما فى الخطاب ذاته. والتدرج فى الخطاب الدينى التشريعى وغير التشريعى يكشف عن طبيعة العلاقة بين النص والثقافة المنتجة له من جانبين: الجانب الأول جانب التشكل حيث تكون الثقافة/ اللغة فاعلا والنص مفعولا، والجانب الثانى جانب التشكيل- البنية اللغوية الخاصة للنص- حيث تنعكس العلاقة فيصبح النص فاعلا والثقافة/ اللغة مفعولا. والمسكوت عنه فى الخطاب يمثل احدى آليات النص فى التشكيل بما هو جزء من بنيته الدلاليه. وقد يكون المسكوت عنه مدلولا عليه فى الخطاب بطريقة ضمنية، وقد يكون مدلولا عليه بالسياق الخارجى. وكلتا الطريقتين فى الدلالة على المسكوت عنه موجودة فى القضايا التى نناقشها الآن: فالمسكوت عنه المدلول عليه فى السياق الخارجى نجده فى قضايا المرأة عموما وفى مسألة نصيبها فى الميراث خصوصا. أما المسكوت عنه المدلول عليه فى الخطاب ضمنيا فنجده فى قضية المواريث بشكل عام.

وكثير من الأحكام الخاصة بالمرأة لايتكشف مدلولها ومن ثم مغزاها خارج سياق وضعية المرأة فى المجتمع قبل الاسلام، فقد كانت تعامل بوصفها كائنا فاقد الأهلية لاتستمد قيمتها الا من الرجل الذى تنتسب اليه أبا كان أو أخا أو زوجا. والشواهد على ذلك تخرج عن الحصر، ويكفى أن نستشهد فيما نحن بصدده باعتراض الناس

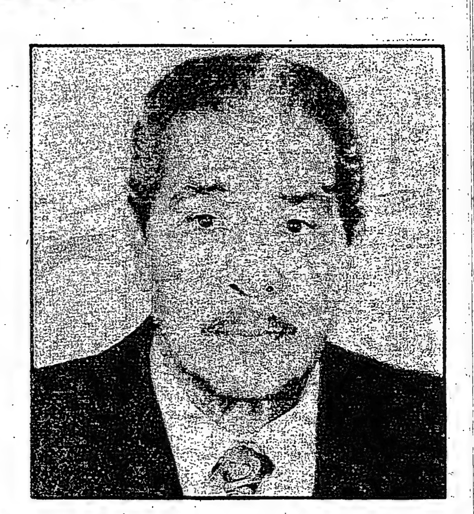
على توريث البنات لأنهم كانوا لايورثون المرأة ولا الطفل الذكر. وكان المعيار اقتصاديا صرفا. كانوا يقولون: لانورث من «لايركب فرسا ولايحمل كلا ولاينكى عدوا» (١٦)، وهذا معناه أن المعيار هو القدرة على الانتاج ومايرتبط بها من تحمل المسئولية. ولامجال للاستشهاد على تدنى وضعية المرأة بحرية الرجل فى «اعضالها» والاضرار بها، فان كانت زوجته حق له أن يطلقها ثم يردها كما يشاء بلا غاية الا الاذلال. واذا كانت امرأة مات عنها زوجها فلايحق لها الزواج اذا القى عليها رجل من عصبة الزوج الراحل رداءها علامة على رغبته فى نكاحها، اذ تظل رهن تلك الرغبة الى أن تفتدى نفسها بكل ماتملك (١٧). والحال كذلك ألاتكون المعانى الواردة فى النصوص عن المرأة- بما فى ذلك توريثها نصف نصيب الذكر- ذات مغزى يتحدد بقياس طبيعة الحركة التى أحدثها النص وبتحديد اتجاهها؟ انها حركة تتجاوز الوضع المتردى للمرأة وتسير فى اتجاه المساواة المضمرة والمدلول عليها فى نفس الوقت. ولايتم الكشف عن المضمر فى قضية المرأة ومساواتها بالرجل خارج سياق الكشف عن حركة النص الكلية، وهنا تنكشف دلالة المضمر كاملة حين توضع فى سياق حركة النص من «العبودية» التى تعرضنا لها فيما سبق. المضمر الكلى تحرير الانسان- الرجل والمرأة- من أسر الارتهان الاجتماعى والعقلى، لذلك طرح «العقل» نقيضا لـ «الجاهلية»، والعدل نقيضا للظلم، والحرية نقيضا للعبودية. ولم يكن يمكن لتلك القيم الا أن تكون مضمرة مدلولا عليها، فالنص لايفرض على الواقع مايتصادم معه كليا بقدر مايحركه جزئيا. ولعل مسار الاجتهاد قد تحدد الآن فى مسألة ميراث البنات، بل فى كل قضايا المرأة المثارة فى واقعنا، والتى يصر الخطاب الدينى على التمسك بمناقشتها فى حدود معانى النصوص مهدرا المغزى، حاكما على التاريخ بالثبات وعلى دلالة النصوص بالجمود.

لكن مسألة ميراث البنات كما ناقشناها من زاوية وضع المرأة فى مجتمع ماقبل الاسلام يجب أن تناقش من جانبها الآخر: قضية الميراث فى الاسلام بشكل عام. والمعانى المدلول عليها فى النصوص تقسم الأنصبة طبقا لعلاقات العصبية الأبوية، وهذا طبيعى فى المجتمع القائم على تلك البنية العصبية. وفى سورة النساء فى آية المواريث (رقم ١١) تدرج عبارة ذات دلالة على المسكوت عنه. تلك هى: «آباؤكم وأبناؤكم لاتدرون



أيهم أقرب لكم نفعا»، وهى عبارة يمكن أن تفهم على وجهين: الوجه الأول أنها ترد على المعترضين على توريث البنات بدعوى عدم النفع، وهذا هو الفهم المتفق مع سياق سبب النزول، أى السياق الخارجى ولايتعارض مع البنية اللغوية. والوجه الثانى يربطها بفاصلة الآية «ان الله كان عليما حكيما» ليقصر المعنى على جهل الانسان فى مقابل علم الله، فاصلا الآية عن السياق الخارجى. وفى هذا الوجه الثانى يتم التمسك بالمعنى المباشر واهدار المغزى. واذا كانت العبارة ترد على المعترضين- بحسب الوجه الأول- فانها تنحى معيار «المنفعة» فى أمر الميراث جانبا. والحقيقة أن المسكوت عنه المدلول عليه فى مسألة المواريث يتجاوز ذلك الى خلخلة معيار «العصبية» ذاته، فلايجوز أن يرث غير المسلم المسلم مهما كانت درجة العصبية والقرابة. وهذا اخلال لاشك فيه لمسألة العصبية معيارا للميراث. ولحرص الاسلام على عدم تركيز الثروة يمنع أن يستفيد فرد واحد- أيا كانت درجة قرابته وعصبيته للمتوفى- بين الميراث والوصية. ولكن دلالة المسكوت عنه فى مسألة الميراث لاتقف عند هذا الحد، بل تتحرك حركة غير مسبوقة فى اتجاه العدل وتوزيع الثروة: «نحن معشر الأنبياء لانورث ماتركناه صدقة». صحيح أن النص هنا خاص لاعام، ولكن مغزاه واضح لمن أراد، غير أن الخطاب الدينى الذى يدعو الى الاقتداء بالنبى فيما هو أهون من ذلك كثيرا وأشد خصوصية- كالثوب واللحية وطريقة الطعام- يصر هنا على الخصوصية. ولم يتساءل أحد عن الحكمة وراء المبدأ، وربما لأن التساؤل يفصح عن المسكوت عنه فى شأن الميراث، وهو الافصاح الذى يراد كتمه.

ان الخطاب الدينى لايعمد الى اخفاء الاسئلة لأنه يجهلها، بل لأن اثارتها تتناقض ومصالح القوى التى يعبر عنها ويساندها. وقد أثار منذ عدة شهور أمر «ضريبة التركات» و«رسم الأيلولة» واكتشف فجأة أنهما حرام، وأن الدولة لايصح أن تكون وريثا- هكذا- مع الورثة الشرعيين. وما كان للخطاب الدينى أن يصل الى اكتشافه المذهل ذاك لولا أن توجه الطبقة المسيطرة والموجهة له ضد العدل الاجتماعى الذى هو غاية التشريعات ومغزى دلالة النصوص. ان وقوف الخطاب الدينى عند المعانى ينتهى فى التحليل الأخير الى الارتداد بالواقع وتجميد النصوص فى نفس الوقت، وهى نتيجة لايمكن أن يقر بها، لأنها تفقده مبرر وجوده ذاته.



سيد سليمان رفاعي
شاويش .. ابن شاويش

د. رفعت السعيد

الأب شاويش في البوليس من اسرة فلاحيه شديده الفقر تعيش في قرية قرب بنها، الرجل فلاح ابن فلاح ولايحب سوى حياه القريه لكن الفقر دفعه دفعا ليصبح عسكرى بوليس..

والابن سيد حصل على الابتدائية، وحلم ابيه له كبير. اى حلم يمكن ان يراود عسكرى بوليس اكبر من ان يصبح ابنه ضابطا... ولكن متى تتحقق أحلام الفقراء فالحياة قاسيه أشد قسوه من أن تحقق الاحلام.. ويدخل الابن مدرسه الصنائع بالمنصورة..

ويحكى سيد رفاعي حكايته «كنت أهوى القراءة الى درجة غريبه، كنت أمضى طوال ايام الاجازة فى القراءة الى درجة انهم كانوا يحتاجون للضغط على كى ينتزعوني من القراءة لاتناول الطعام. لكنها كانت قراءات سطحية وأساسا فى روايات الجيب التى كانت منتشرة فى هذه الايام، وكانت تصدر أحيانا مختارات من أشهر القصص العالمية لتولستوى وديستوفسكى»

ويمضى الفتى خطوه أخرى.. ويسمع لأول مره عن كلمة «شيوعية» ولكن كيف؟

لنستمع الى حكايته «فى سنوات ٣٧-١٩٣٨ كنا نسكن فى السنبلاوين، وكانت مدرستي بالمنصورة، وكان لى صديق اسمه «انور» يعمل سرا فى إصلاح السلاح غير المرخص، وكنت أساعده (كان سيد طالبا فى قسم ميكانيكا بالمدرسة).. وكان أنور هذا على علاقة بعصابه غريبة من اللصوص، كانت تسرق الاغنياء فقط، وتعطف على الفقراء، وكان أبى- لأنه يتعاطف مع الفقراء يساعد هذه العصابة أحيانا بما لديه من معلومات عن تحركات البوليس... وعن طريق أنور سمعت لأول مره عن كلمه «شيوعية»، لكنها كانت معلومات مشوشة بل وخاطئة.. ولكننا ظللنا أنا وأنور نواصل الحديث حولها»

ثم تخرج سيد من مدرسة الصنائع عام ١٩٤٠ ليقع فى خديعة كبيره.. خدعته الحكومه وليس أحدا آخر. كانت هناك مدرسة ميكانيكا الطيران وكانت تقبل طلبه حاصلين على الابتدائية ثم تخرجهم برتبه ميكانيكى طيران.. وفى عام ١٩٤٠ طلبت الحكومة دفعة من الحاصلين على دبلوم الصنائع واعلنت انهم عند تخرجهم سيعينون برتبه ضابط طيار..

هاهو الحلم يوشك أن يتحقق..سحب العسكرى ابنه من يده وطار به الى مدرسة ميكانيكا الطيران.. وتمضى الحكاية..«كنت حتى ذلك الحين بعيدا عن السياسة باستثناء حواراتى مع انور- وكنت أقف ضد كل الاحزاب وأعجب بالملك الشاب وكانت دفعتنا فى المدرسة مكونه من ١٧٥ متطوعا... واثناء الدراسه علمنا بالخدعه، لن نصبح ضباطا.. فقط كالقدامى ميكانيكى طيران، بدأت عمليات تمرد تلقائية وغير منظمه.. إمتناع عن الطيران، إعتصام بالخيام... وبالمقابل محاكمات عسكرية.. سجن.. جلد وانتحر البعض وامتنع البعض عن الاجابة فى الامتحانات كى يفصل...»

ولكن... «فى عام ١٩٤٢ وبينما كنا على وشك التخرج سمعنا عن القبض على اثنين من ميكانيكى الطيران هما حسن التلمسانى وحبيب سليم بتهمه الشيوعية.. ثم كانت هناك حادثة هرب الطيار سعودى وحادثة عزيز المصرى... وبدأت اهتم بالسياسة»

وكان السرب الذى يعمل معه بالسويس.. وكان الشاويش سيد رفاعى فى حالة رفض تام لوضعه وإحساس مرير بأن قيادة الجيش قد خدعته ووصل الامر «الى درجة أننى فكرت انا وزميل لى اسمه حسن جوهر ان نشكل تنظيما لاغتيال كل قادة الجيش والطيران إنتقاما منهم».

.....«وعندما عدت الى القاهرة فى أجازة اتصل بى أحد أعضاء الدفعه واسمه محمد عزب قابيل وابلغنى انه على علاقة بتنظيم يسعى لقلب نظام الحكم، ووافقت على الفور، وحضرت اول اجتماع فى شارع الهرم وحضره أنور كامل ومعه حوالى ١٥ شخص، وتحدثوا أمامى عن موضوعات معقده وبمستوى عال وفى النهاية انشدوا نشيد الخبز والحريه.. ومطلعه:

ياجياجموعحب هيا.... حطمى كل القيود

واشعلوا النار سويا... وابدأوا زحف الخلود ياجنود الخبز والحريه

وعقدنا اجتماعا آخر فى منزل زميلنا سيد حافظ وحضره انور كامل وتحدث عن المادية الجدلية ولم أفهم حرفا واحدا، وخرجت مصابا باحباط شديد».

واختفى انور كامل من حياته.. ربما لانه سجن او لأى سبب آخر. وفى السويس ظل سيد رفاعى يتحرق شوقا لفعل شئ، ويبدأ يشعر ان الحكومة التى خدعته خدعت شعبا باكمله.. وان مشكلته ليست مشكلة فردية ، لكنها مشكله شعبه باكمله..

وفى أوائل ١٩٤٣ عاد محمد عزب قابيل ليبلغه انه على اتصال بتنظيم آخر.. وفى حى السيدة التقى بموسى الكاظم.. وانضم الى الحركة المصرية للتحرر الوطنى.. وبدأت الحركة المصرية تضع قدمها الشيوعى فى صفوف الجيش... السخط تحول الى عمل ايجابى.. هذا هو فن النضال الحقيقى.

وتمضى الحكايه «كلفنا بالعمل كخلية فى سلاح الطيران، واتسع نشاطنا، شكلنا خلايا فى كل الاسراب، وخلال عام واحد كان لدينا ٨٠ عضوا منظمين فى خلايا فى كل الاسراب، وفى كل الورش... وجندنا ايضا بعض المدنيين العاملين فى السلاح، ثم انتقلنا الى الاسلحة الاخرى فنظمنا خلايا فى الكتاب العسكريين واداره التجنيد واداره الاسلحة الصغيرة، وسلاح الاشاره، وسلاح الصيانه وموسيقات الجيش» ويبرز سيد رفاعى كقائد حقيقى وهنا ايضا يبرز فن التقاط العضو النشيط والاهتمام به كى يصبح كادرا حقيقيا.

... ويدعى سيد رفاعى الى مدرسة الكادر الاولى فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية... الطلاب كثيرون ابراهيم العطار (طيار) سيد حافظ (ميكانيكى طيران) مختار العطار (رسام تشكيلى) الشيخ عبد الرحمن الثقفى (ازهر) كمال شعبان (مهندس عماره) عبده ذهب (نوبى) وسيد رفاعى وآخرون...

اما المدرسون فمنهم.. زكى هاشم (وكان وكيلا للنيابه) واحمد دمرداش التونى (رئيس اللجنة الاوليمبية فيمابعد) آحمد نصر (مدرس لغة فرنسية فى كلية البوليس) تحسين المصرى وهنرى كورييل.

وبعدها اصبح سيد سليمان رفاعى عضوا فى اللجنه المركزية..

ويخوض سيد سليمان مع رفاقه فى سلاح الطيران معركه أسطوريه تنتهى باعتقالهم فى السجن الحربى ثم واحه سيوه ثم فصل الكثيرين منهم من القوات المسلحه .. ويكون هو وفؤاد حبشى ويوسف مصطفى من بين المفصولين، ومن القوات المسلحه الى الاحتراف الحزبى إتجه الثلاثة...

ويعتقل سيد رفاعى .. أو بالدقة ينقل من معتقل عسكرى الى معتقل مدنى ويخرج الجميع عام ١٩٥٠، وعندما يبعد هنرى كورييل عن مصر عام ١٩٥٠ «ينتخب سكرتيرا عاما لمنظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى...» ولكن اين المنظمة؟ لقد تفككت تحت معاول الانقسامية والانقساميين وتحت ضربات البوليس.. ويروى لنا سيد رفاعى ولنتحدث عنه من الآن باسمه الذى عمد به «والذى إشتهر به بإسمه الحركى «الرفيق بدر»، ويروى لنا اعادة بناء حدتو فيقول .. «كانت المسئولية الاولى اعادة بناء حدتو، وطبعا لم نكن نبدأ من فراغ ، لكن العدد الباقى من الكادر كان محدودا وكل البرجوازيين الصغار الذين ملأوا الدنيا صراخا بالجمل الثورية والشعارات الطنانه ورفعوا شعار ١٠٠٪ عمال .. كل هؤلاء هربوا كالفئران من المعركة وكانت مهمتنا هى اعادة الثقة الى الكادر فاصدرنا مجلة البشير، ثم نشطنا فى حركة السلام وأصدرنا مجله الكاتب وانطلق الجميع فى جمع توقيعات على نداء السلام وجمعنا فى زمن وجيز ٥٠٠٫٠٠٠ توقيع.. وترسخت اقدامنا رويدا رويدا فى أرض الواقع وعادت الثقة للكثيرين وعاد الكادر المخلص يتجمع حولنا وكسبنا عناصر جديده واتسع التنظيم بسرعة مذهلة»

(الاحاديث المنسوبة الى سيد سليمان رفاعى مقتبسه من محضر نقاش أجريته معه بتاريخ ١٢-١-١٩٧٦) وهكذا.. ارتفعت اعلام «حدتو» عاليا... أصبحت قوه فعليه سواء فى العمل الشيوعى او فى حركة انصار السلام، وفى الحركة النقابية، واصدرت صحفا عديده البشير، الملايين، الواجب، الكاتب وارسلت كوادرها للكفاح المسلح ضد الانجليز فى قناة السويس، وحققت نقاط ارتكاز حقيقية وسط العمال والطلاب والفلاحين.. واصبح الرفيق «بدر» عنصرا بارزا فى الحياة السياسية المصرية..

..ثمة قصه لا أستطيع ان اخفيها .. رواها لى احد الضباط الاحرار.. كان عبد الناصر يسمع عن «بدر» ويتمنى ان يقابله، وفى عام ١٩٥١ التقى الرجلان عبد الناصر



وبدر، وخرج عبد الناصر مبهورا من المقابله كان بدر يتحدث بسمه افق وسعه إطلاع «سأل عبد الناصر صديقه الضابط.. ماهى مهنة «بدر» هذا؟ قال له الضابط هل يمكنك التخمين؟ قال عبد الناصر «استاذ جامعه؟» قال الضابط لا.. فقال عبد الناصر «قاض؟» وقال الضابط ميكانيكى..

وغلفت الدهشة عبد الناصر

.. ويمضى «بدر» بحدتو لتصبح اكبر المنظمات الشيوعية بلامنازع، وليسهم ضباطها فى تأسيس تنظيم الضباط الاحرار، وليسهموا باقتدار فى انجاز عمليه الاستيلاء على السلطة ليله ٢٣ يوليو..

.. ولكن ، لا تلبث الريح المعاكسة ان تأتى.. عبد الناصر الذى انبهر بمناقشته مع بدر أصبح حاكما.. والحليف الذى دعمته حدتو وطبعت له أكثر من مرة منشورات الضباط الاحرار، إنقلب عليها، وقبض بوليسه بعد ايام قليله من ٢٣ يوليو على المطبعه والكادر الذى يعمل عليها.. ذات المطبعة التى كانت تطبع منشورات الضباط الاحرار..

حدتو.. الآن تعارض حركة الجيش بعد أن أيدتها فى مواجهه انتقادات وهجمات الجميع... عالميا وعربيا ومحليا ولكن تعارضها الى أى مدى؟ هنا إختلفت القياده.

يقول بدر «بدأت الخلافات داخل القياده حول الموقف من حركه الجيش، وعندما بدأت هيئة التحرير ثار خلاف حول هل نعتبرها جبهة ونرسل عناصرنا اليها ام لا.. اما انا فكان رأيى انها تنظيم رجعى...»

واسترسل الخلاف، وقاد اصحابه الى انقسام... ووقعت واقعة نادره، السكرتير العام ينقسم على إغلبيه القياده

وفعلها «بدر» وانقسم وكون منظمة صغيرة أسميت حدتو التيار الثورى....



فن

لويس عوض بين الليبرالية.. واليسار

ابراهيم فتحى

لويس عوض من أبرز مفكرى التنوير المصرى وأكثرهم حيوية وتجددا، وقف ضد تخلف القرون الوسطى وميراثها الثقيل الذى مايزال يكبل الأذهان بالأفكار اليقينية الجامدة. وظل طوال حياته داعية الى الفكر الحر والتعبير الحر، ومناوئا لكل مايعتقد أنه استبداد أو طغيان

لقد ألهب فى تلامذته وقرائه- كما كان يقول- الظمأ الى المعرفه وحب الحرية، وحطم فى أذهانهم المقدسات المزيفة ولبدة الخوف والتقليد، وفجر فيهم قدرات الابداع والحلم والجراة على التخيل والأمل فى تغيير الأوضاع، وبغض الدمامة وحب الجمال.

وهو يرى نفسه استمرارا لرفاعة الطهطاوى وطه حسين وسلامه موسى ، ولكنه استمرار فريد شديد الخصوصية.

الاقنعة السبعة للتنوير

وهل كان من الممكن أن يوصف أحد غير لويس عوض فى مقال لباحث شديد الجدية والتدقيق هو الدكتور شكرى عياد، بأنه كان سباقا فى الدعوة الى اشتراكية أكثر انسانية تستحضر التحولات العنيفة فى المذهب الاشتراكى فى هذه السنوات الأخيرة، كما هو سباق فى الدعوة الى نزعة «وسطية» أو توفيقية هى السمة الأساسية للفكر العربى الاسلامى؟ (الهلال- أكتوبر ١٩٩٠)

ولايقف تنوع فكر لويس عوض وتعدد جوانبه عند ذلك.

بل يتردد أن لويس عوض هو آخر الليبراليين العظام كما يتردد أنه اشتراكى يرفض الفكر الشمولى ويتوق للحرية فى أوسع صورها ،ويتجه بليبراليته نحو اليسار ، أو أنه متفق أساسا مع ثورة يولية (وكل انتقاداته لها ايجابية لكى تصل الى الكمال) وانه صاحب نزعة مصرية وطنية حادة وانسانية شاملة.

وكل هذه «التشخيصات» لها مايبررها فى اعتمادها على سمات جزئية فعلية فى فكر لويس عوض ومواقفه فهل هناك صورة متكاملة تضع الملامح الجزئية فى سياقها وتصل الى «حل وسط» يوفق بين كل هذه التناقضات؟

أو ربما كان التناقض ملمحا موضوعيا فى فكر لويس عوض ومواقفه؟

بروفيل فكرى لفلسفة «الانتقاء»

يحدد لويس عوض عام ١٩٤٧ بانه عام ازمة روحية حاسمة فى حياته (عام كتابة بلوتولاند والعنقاء)، مفترق طريقين رهيبين لايلتقيان، إما الاشتغال بالسياسة وإما الانصراف الى البحث الاكاديمى والابداع الأدبى. وقد اتخذ قرارا بأن نعم للأدب ولا للسياسة ولكن «المركب» الذى خرج به من هذه التجربة العصيبة، هو الدعوة للأدب فى سبيل الحياة!!. وهذه هى كلماته فى مقدمة العنقاء طبعه بيروت (ص١٢). فالجمع على نحو مابين النقيضين هو طريقة الحسم. بل إن عام الحسم وقول لا للسياسة هو العام الذى دعته فيه سكرتارية مجلس الوزراء لترجمه خطاب النقراشى باشا الذى سيلقيه فى هيئة الأمم المتحدة. وكان يؤمن بأن النقراشى لايمثل سلطة شرعية الا ارادة العرش أما الشعب فكان ينادى بالجهاد الوطنى، فما الحل؟ كان لويس عوض يترجم أثناء النهار بيان النقراشى فى رياسة مجلس الوزراء، وفى الليل كان يضع فى بيته مذكرة بالانجليزية للرأى العام العالمى موضحا وجهة النظر الشعبية المعادية لبيان النقراشى (الكفاءة الفنية محايدة)

ويحدثنا لويس عوض فى صدق عن أنه كان من أوائل الذين اكتشفوا افلاس المؤسسة الليبرالية فى مصر منذ ١٩٣٦. لقد قبل هذه المعاهدة وهو يلعنها (كالمعتاد)، اما حزب الليبرالية (الوفد) فكان فى رأيه عاجزا عن مقاومة طغيان الملك وتعميق الحريات العامة والخاصة، كما كان عاجزا عن تجديد فلسفته الاجتماعية وبرنامجه الاقتصادى، وعلى الرغم من ذلك ظل متعلقا بأمل وحيد هو أن يتطور الوفد نفسه الى حزب اشتراكى أو راديكالى على اقل تقدير وكان لويس عوض يعتقد أن الليبرالية مهيأة دائما فى جميع البلاد والمراحل للانتقال الى الراديكالية (رأى ذلك فى رفاعة الطهطاوى وانتقاله المفترض من الديمقراطية

الى الاشتراكية بين كتابى تخليص الابريز، ومناهج الالباب)، فالاحزاب الديموقراطية فى الغرب تحولت عبر القرن التاسع عشر من الليبرالية الى الراديكالية بل والى الاشتراكية المخففة، كما تطورت الديمقراطية الأمريكية من الرأسمالية المعريدة الى «النيوديل» فى الثلاثينات وهذا التحول الراديكالى عند لويس عوض وهو يسمية ثورة راديكالية (فى الجزء الثانى من تاريخ الفكر المصرى الحديث ص ١٤) جعلت من الديمقراطية والحرية والقانون وحقوق الانسان (مقدسات الليبرالية) لامجرد أشكال سياسية فارغة بل نظما لها مضمون اجتماعى واقتصادى. وجنحت بالفكر البورجوازى الثورى من مجرد تقديس الحريات الليبرالية الى اعتبارها ضمانات لتحقيق غايات لاتقل عنها قداسة وهى التقريب الفعلى بين البشر فى فرص الحياة والتقدم والنمو والمشاركة فى خيرات العمل والطبيعه أو عدم الاكتفاء بالديموقراطية السياسية والالتفات الشديد الى الديموقراطية الاقتصادية.

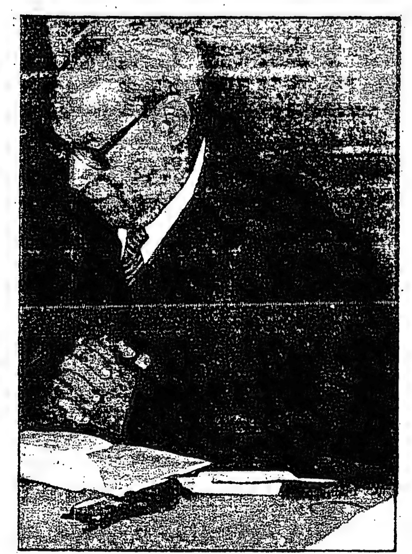
وربما يصدق ماقاله لويس عوض على كتابات بعض المفكرين مثل «جون ستيورات ميل» و«بنتام» «وديوى» بعد ذلك، ولكننا لانعرف أن أجزاب البورجوازية الليبرالية فى انجلترا أو فرنسا أو امريكا تحولت الى هذه الراديكالية التى يحدثنا عنها وعلى اية حال لقد بدأ هو شخصيا يجنح الى الفكر الاشتراكى بطريقة هلامية (كما يقول) فلم تعد الحرية عنده شيئا مجردا من غيبيات الحياة بل ارتبطت فى ذهنه بالاستقلال الاقتصادى سواء بالنسبة للأمم أو الطبقات أو للأفراد.

ونعود الى رجل الفكر لويس عوض محلقا فوق المعركة آملا فى يسار الوفد (عزيز فهمى، محمد مندور) ولقائه فى لجنة الطلبة والعمال بشرفاء الشيوعيين ليخرج من التفاعل «مركب» جديد يقوم بتمصير الشيوعية المصرية التى كانت فى رأيه خاضعة لتمويل أفراد من اليهود وتحديد معالم اشتراكية لراديكالية الوفد الهلامية، وهذا «المركب» المأمول هو الاشتراكية الديموقراطية ولكن يمين الوفد انتصر وانطفأ الأمل (الاشتراكية الديموقراطية وليست الديموقراطية الاشتراكية كما فى الغرب)

وكان لويس قد تأكد من رحلاته أن الليبرالية فى اوروبا لم تعد الا واجهة للنظام الرأسمالى كما أن الاحزاب المسماه بالديموقراطية الاشتراكية قد «خانت» ولاتملك دواء لأوجاع الانسانية (مقدمة العنقاء ص ١٧، ١٨) وماذا عن الحركة الشيوعية المصرية الناشئة؟

لقد رفض أن يستدرج «الغيلان الجائعة» (ص٢٢) من أعضاء هذه الحركة طلبته الذين يعلمهم فلسفته انها حركة تغلق العقول بتعاليم قطعية جديدة قد تكون خيرا من التعاليم القطعية البالية ولكنها تباعد بالحلول الجاهزة بين الانسان وانسانيته.

وفى عام ١٩٦١ بعد خروجه من المعتقل فى غمرة حماسته للاشتراكية الديموقراطية التعاونية يكتب مقالات فى «الجمهورية» عن «الاشتراكية والأدب» (كتاب الهلال ١٩٦٨) يعتبر كل ماينتمى الى الماركسية فى الأدب (الأدب الهادف- الواقعية الاشتراكية أو مايزعمه هو من الجبرية الاقتصادية) معاديا للاشتراكية بالمعنى الانسانى. وربما كان المجتمع الذى يهدف اليه الشيوعيون نظاما اجتماعيا شموليا حديديا لايضع فى حسابه الا متطلبات الجماعة ويحطم روح الفرد وحريته أو مايوصف بأنه مجتمع النمل والنحل وقطعان الجراد. والخلفية الفكرية لاشتراكية لويس عوض فى هذه المقالات (أو الكتاب) توفيق بين القومية (ربما الوطنية المصرية) والعالمية الانسانية، بين الفردية والاجتماعية، بين المادية والروحية بين التراث (التراث الأوروبى) والمستقبل وتبدو تلك الأطراف المتعارضة التى تتم مصالحتها على يدى المفكر الذى يقف فوقها عناصر جوهرية متعددة لكل منها استقلالها وهى متساوية الأهمية، ولكنها جميعا فى افتقارها الى التجانس والى الأساس المشترك تطرح علينا سؤالا عن الفرق بين النسق المتكامل وبين الخليط المتنافر، وكيف يمكن «الجمع» بين المبادئ التى يستبعد كل منها الآخر؟ وخصوصا اذا نحينا جانبا فكرة الهيكل الطبقى المتناقض، فمن الذى سيمزج الخليط ويرجه قبل الاستعمال؟



فلسفة الانتقاء فى التطبيق:

هذه الفلسفة عند تطبيقها على تاريخ مصر مثلا اعتبرت انتماء الحملة الفرنسية الى حضارة انسانية متقدمة بالقياس الى تخلف الامبراطورية العثمانية مقياسا لتقدمية المعلم يعقوب الذى عينه كليبر قائدا للفيلق القبطى وأبحر الى فرنسا مع الجيش الفرنسى بعد ثلاث سنوات قضاها فى التعاون مع الفرنسيين، بل ان لويس عوض بنزعته الهيومانية يسمى مشروع الجنرال يعقوب الخاص بالتعاون مع (والخضوع) القوات الأوربية للتخلص من العثمانية مشروع الاستقلال الأول وفى نفس الوقتيحترم لويس عوض تسمية الجنرال يعقوب لنفسه وصحبه بالوفد المصرى الذى يتفاوض لاستقلال البلاد!! وما أتعس التوفيق هنا بين الانسانية المجردة المزعومة والوطنية الاسمية بمعزل عن تحليل علمى لمستقبل الرأسمالية الأوربية الامبريالى فى المنطقة والفئات المحلية التابعة لها والمتحالفة معها واذا قارنا ذلك بالتقييم المجحف للأفغانى واعتباره أفاقا أو جاسوسا والتقليل من فكرة الرابطة الاسلامية فى التحالف بين الشعوب لمواجهة الاستعمار الغربى ادركنا أن العوامل المجردة واللافتات المستعارة بعيده عن الأوضاع العيانية والصراع الطبقى وامتداده الوطنى قد تذهب فى الخطأ بعيدا.

كما أن معيار لويس عوض للراديكالية فى فكر رفاعة الطهطاوى وانتقاله الى الاشتراكية يصل فى الشكلية الى آخر مدى وهو معيار مستعار من «عالمية» وهمية دعك من قول لويس عوض إن «ريكاردو» هو الذى نادى بأن رأس المال هو أهم عنصر من عناصر القيمة فى الانتاج (ص ١٧٩ من الجزء الثانى من تاريخ الفكر المصرى الحديث) فذلك عكس الحقيقة تماما لأنه أبرز المنادين بنظرية العمل أساسا للقيمة، أما راديكالية الطهطاوى الاشتراكية فترجع عند لويس الى قوله ان نصيب العمل فى القيمة أكثر من نصيب رأس المال (!!) على الرغم من أن آدم سميث إمام الليبرالية ذهب الى ماهو أبعد من ذلك الى «أن القيمة التى يضيفها العمال الى المواد الأولية تنحل الى قسمين القسم الأول يسدد

اجورهم والقسم الثانى يدفع ربح رب العمل عن مجمل رأس المال الذى سلفه بشكل مواد اولية وأجور (ثروة الأمم - الكتاب الأول الفصل السادس نقلا عن مقدمة المجلز للمجلد الثانى من رأس المال ص ١٩ دار التقدم بالعربية) هل طالب المفكر المصرى مثلا بأن تكون الأرض لمن يفلحها ؟ أو مشاركة العمال والفلاحين فى السلطة التشريعية أو حتى أن يكون لهم أى حق من حقوق التنظيم الاقتصادى؟

واذا انتقلنا الى تقييم ثورة القاهرة الثانية رأينا عجبا فهذه الثورة المسلحه المنظمة التى شارك فيها الشعب بفئاته جميعا والتى تضامن فيها مع المصريين جاليات عربية مجاهدة مغربية وحجازية والتى عاقبت عملاء الفرنسيين عقابا شديدا (جاوز الحد فى الكثير من الأحوال) تحولت لعنفها عند لويس عوض الى فتنة مأجوره ممولة من الخارج تستحق كل سباب (انظر تقييما مختلفا جدا لهذه الثورة عند محمد انيس والسيد رجب حراز فى التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث)

لويس عوض.... وبروميثيوس طليقا:

وربما أعاننا لويس عوض نفسه على فهم موقفه الفكرى وأرضيته الاجتماعية وعلى الأخص فى مسالة الثورة. إنه يتكلم فى مقدمة بروميثيوس طليقا عن خير الطبقات، الطبقة المتوسطة ،أغنياء الفقراء انهم ممثلو الانسانية والحرية والفكر فهم لايتعرضون لما يهبط بالانسانية الكتلة العاملة من الشدائد الطاحنه والعمل المضنى ولا لما يتلف نفوس الطبقة الراقية من الترف والطمع والبلادة انما فى منتصف الطريق بين النقيضين بين العليا والسفلى ولقد شهد الفيلسوف أن المتوسط مقياس السعادة والصواب بل أن لويس عوض يعلمنا بأن مبادئ الانسانية العامة تستقر خلفها الارادة الطبقية للبورجوازية (ص ٤٥)

ولكن تلك البورجوازية تناوئ الاستبداد وتدافع عن روح الحرية وكيف عبر عنها شلى وناصره لويس عوض) ان السلطة المطلقة خطيئة فى كل زمان ومكان ضد الملك ورب الاسرة المتجبر (وكبير آلهة الأوليمب، وبروميثيوس صديق البشر، سارق النار الالهية نار المعرفة ممثل المثقفين والصفوة الفنية المتخصصة، وهو إمام الثائرين على الطغيان والرمز الأول للحرية... لقد تحمل الصلب والعذاب. وسننتقل الى الجانب الآخر من القصة.. عند شلى ولويس عوض على السواء حينما هتكت ربات الانتقام الحجاب عن عينى بروميثيوس ليستعرض صور التاريخ - رأى الحرية تنتحر والناس الثائرين يستبدلون طغيانا بطغيان، والحرية تصير قيدا والاخاء يستحيل بغضا والمساواة يخرج منها شر مستطير (ص ١٠٦) هنا يفسر لويس عوض موقفه من فكرة الثورة : فى ١٧٨٩ كان الفرنسى يقول للفرنسى كن أخى والا قتلتك وفى ١٩١٧ كان الروسى ذو الأسمال يستوقف الروسى حسن الثياب صائحا بورجوازى ! بورجوازى! ثم يجهز عليه الهذا خاصم بروميثوس جوبيتر؟ (ص ١٠٧)

الانسانية عند لويس عوض تنسى نفسها إبان الثورات وترتكب الجرائم والحماقات باسم المبدأ لقد اخطأ بروميثيوس أثناء العذاب البشع الوحشى والنسور تأكل قلبه فلعن كبير الألهة.. وندم على ذلك فانتهى عذابه ، فاذا كان للمعذب الممزق أن يقهر السلطة المطلقة فليتعلم الحب!! وليرجع عن غيه فى جرأته على لعنها.

إن لويس عوض لاينكر شرعية الثورة على السلطة اذا كانت مجرد اداة من أدوات القمع والاغتصاب.. ولكن المشكلة كما يقول تبقى بغير حل فلسفى (مقدمة العنقاء ص ٣٤/ ٣٥). فمن ذا الذى يحق له أن يقرر أن السلطة شرعية أو أن الثورة على السلطة شرعية (تغيب فى المجردات عند لويس عوض فكرة سيادة الشعب) مادمنا قد تخلينا عن نظرية الحق الالهى أما نظرية الحق الطبيعى (وليست هناك نظرية ثالثة) فليس لها أى مقياس موضوعى مطلق تستطيع أن تحكم به على سلطة ما بأنها شرعية أو مغتصبه وانما المقياس منسوب الى طبقة أو فئة أو جماعة أو حزب.

ويؤكد لويس عوض وجود منهجين لاثالث لهما لاجراء أى تغيير اجتماعى اما العنف كما يسمى الثورة على الاستبداد واما الاقناع بالوسائل الديموقراطية.

وهو ضد العنف على طول الخط.. ولكنه مع استثناءات قليلة فى التاريخ ضمنها ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ لأنها ثورة بيضاء. ولويس حينما يعتبر الطهطاوى أبا للديموقراطية المصرية ريحيى راديكاليته فى كتاب مناهج الالباب لايجد مانعا من أن يذكر أن سيادة السلطة التشريعية على الملك أو رئيس الدولة عند الطهطاوى دلالة انتهاء الحرية فى الدولة ومظهر من مظاهر قيام الجمهورية فقيام الجمهورية رغم استناده الى سيادة الشعب أو مايسمى عادة بالديمقراطية يتضمن اختفاء الديموقراطية .ويعود لويس عوض الى مونتسكيو وارسطو ليبرر مايقوله الطهطاوى من أن الخطر الحقيقى على الحرية فى الدولة ليس فى طغيان الحكم أو ولى الأمر وانما هو فى طغيان الرعاع وزعماء الرعاع الممثلين للجماهير فى السلطة التشريعية (ص١٧٦) ولويس لايذهب بعيدا الى هذه الدرجة وان كان ينقل ماقاله المعلم يعقوب- الجنرال يعقوب- عن ثورة همام فى الصعيد قبل الحملة الفرنسية وأنه يذكره بما قاله ارسطو عن «الطغيان بالعامة» وهو مرض من امراض الديموقراطية (الجزء الاول ص٥٥)

ونعود الى البداية

ان لويس عوض هو مفكر ينتمى الى نخبة الطبقة المتوسطة صاحبة المصلحة فى الاستقلال الوطنى والتقدم الحضارى وازاحة عوائق التعمية والاستبداد. وتلك النخبة بحكم موقعها الوسطى تشغل موقعين فى نفس الوقت تأخذ مكاسب واجراءات وقرارات من أعلى وتحاول الاعتماد على رأى عام «مستنير» عند الطلب من أسفل وهى تطوع الحرية لمتطلبات أوضاعها وتكره ثورات الرعاع والحرافيش والزعر. ولكن وسطيتها تختلف كل الاختلاف عن الوسطية السلفية فلا ازدواج لديها فى موقفها العلمانى المتسق بين نقل وعقل وتقف بقدميها الاثنتين مع جعل مصر قطعة من أوروبا. أما اشتراكيتها فتقوم على تدخل الدولة فى حدود معينة وتقديم تشريعات إصلاحية.. وفى قلب انسانيتها مثقف الطبقة الوسطى باعتباره مقياس الأشياء.

دريد لحام «١»

جحا الذى تمرد على السلطان

أحمد يوسف

من أسر شخصيته الشعبية (غوار الطوشة)، التى اشتهر بها، وجعلت منه (مضحكاً) يسلى جماهير التليفزيون والسينما التجارية فى سوريا، خرج الممثل السورى دريد لحام، بعد تجارب ناجحة على خشبة المسرح، ليولد على الشاشة من جديد مخرجاً لفيلمه السياسى اللاذع «الحدود» (١٩٨٤)، وليحقق نجاحاً تخطى به كل الحدود على مستوى الوطن العربى كله، ويعطى برهاناً جديداً على قوة تأثير السينما فى الوجدان الجمعى للشعوب، وعلى أن التزام الفنان بقضايا شعبه وأمته لا يعوقه أبداً عن الابداع الفنى، وإنما هو الطريق الحقيقى إلى قلوب الجماهير وعقولها.

ومع ذلك، فإن من المؤكد أن شخصية البطل، فى الفيلمين السياسيين اللذين اخرجهما دريد لحام، لم تفقد- أبدا ذلك السحر الذى كان يملكه دائماً بطل أفلامه الهزلية السابقة، الصعلوك الذى يواجه الحياة باصطناع الشطارة الزائفة، عندما يضفى على نفسه لقباً كاذباً يوحى بالشجاعة والاقدام فى الخناقات والمعارك (فهكذا يوحى اسم «غوار الطوشة» بالعامية السورية). لكن السحر الشعبى ذا المذاق الخاص لشخصية غوار- والذى ظل ملازماً لكل أبطال دريد لحام يكمن فى اقترابه الشديد من شخصية جحا، بقدرته الهائلة على السخرية العدوانية اللاذعة التى يلمس بها جوهر الحقيقة، تكاد من فرط مرارتها وصراحتها أن تكون سخرية موجعة مؤلمة، للذات وللآخرين، لكنها تعود دائماً إلى جذورها فى بعض تراث الأدب العربى، الشعبى والرسمى على السواء- حيث تصبح الكلمة بديلاً عن الفعل.

هذا هو البطل الذى عاش تحت اسم (غوار)، واسماء أخرى عديدة، وقدمه دريد لحام- ممثلاً سينمائياً- فيما يزيد على العشرين فيلماً، حتى كان لقاؤه- غوار ودريد لحام معاً- بالكاتب المسرحى والشاعر محمد الماغوط، خلال النصف الثانى من عقد السبعينات، وكان ذلك اللقاء هو الطريق الذى دلف منه دريد لحام إلى الوعى السياسى الناضج، والفن الملتزم، فجاءت مسرحيات «ضيعة تشرين» و «غربة» و «كاسك ياوطن» بوتقة انصهر فيها الشكل التجريبى ولذعة السخرية الشعبية، وامتزجت عناصر الفرجة والفكر، والتقى جحا مع بريخت، عندما اجتمعت نزعة المبارزة اللفظية بالرغبة فى الدعوة للتحريض على التغيير.

ولولا الماغوط كاتباً لسيناريو الفيلمين الأولين اللذين أخرجهما وقام بتمثيلهما دريد لحام، لظل غوار يخوض معاركه الوهمية ويدبر مقالبه فى اطار عالمه الضيق، وما كان لعبد الودود، بطل «الحدود»، بعالمه الذى يمتد عبر الوطن العربى، أن يظهر على شاشة السينما

مواطن بلا وطن:

إن عبد الودود يؤمن فى أعماقه ايماناً صادقاً بالوحدة العربية، ولفرط سذاجته يصدق ماتتشدق به النظم السياسية من شعارات عن الوحدة، لذلك تراه يرسم خريطة الوطن على سيارته، ويقرر أن يذهب فى رحلة يطوف خلالها فى أرجائه، ليلتقط فى مذياعه حيثما رحل أغنيات تتغزل فى جمال الوطن. ويلتقى عبد الودود، على الطريق بصدفة (راغدا)، البدوية الحسناء التى تعمل بالتهريب عبر الحدود.

وتبدأ مأساة عبد الودود عندما يفقد جواز سفره خلال عبوره من (شرقستان) إلى (غربستان)، لكنه يظل فى البداية غافلاً لامبالياً، لأنه يؤمن أن الوطن (وطن واحد، مابدها جواز)، بينما تعى صدفة الحقيقة وهى المدربة على الهرب عبر الحدود: (مابيتركوا إلا البهائم تعبر بدون جوازات)!

وعلى نقطة الحدود فى غربستان يجد عبد الودود نفسه متهماً ومشتبهاً به، فهم يعاملونه على أنه عميل لدولة شرقستان (الشقيقة)! وبعد الاستجواب لايجد الضابط مفراً من أن يطلق سراحه قائلاً (هادى أول مرة بدخل عندي حدا، ويطلع برىء)! ويكون على عبد الودود أن يعود إلى نقطة الحدود فى شرقستان ليحصل منهم على وثيقة تثبت أنه قد مر من حدودهم، متفاخراً بأن التحقيق اثبت إنى أول برى بها الوطن)! لكن السلطات ترفض أن تعطيه وثيقة ما، إلا إذا اثبت لهم أولاً أنه عبد الودود.

وتتركه صدفه لتعبر الحدود بطريقتها عبر مسالك المهربين، ويبقى هو وحيداً فى وحشة الليل، يبيت عند الخط المرسوم على الحدود، وفى الصباح يحاول المرة بعد المرة أن يتسلل عبر الحدود، بلا جدوى، إذ يجد نفسه محاصراً على الدوام بالأسوار وأبراج المراقبة والبنادق والكلاب البوليسية.

ومن طول الانتظار اليائس، تنبت لحية عبد الودود وتطول، ويبدأ جحا الكامن فى أعماقه فى أن يطل برأسه بين الحين والآخر،



فهو لا يملك إلا التكيف مع ذلك الموقف العبثى وشديد الواقعية فى آن واحد، والسخرية العميقة منه. لذلك تجده يقطع الأشجار ليقيم بناء خشبياً نصفه فى شرقستان والآخر فى غربستان، وكلما فاجأه جنود الدورية لدولة منهما يعبر فوق الخط الحجرى إلى الجانب الآخر. وعندما سأله جندى عما يمكنه أن يفعل لو هاجمه جنود الدولتين معاً، يجيب مطمئناً أنه لايهتم، فالبلدان الشقيقان لم يتفقا على أمر واحد أبداً!

وللمفارقة المأساوية الساخرة، فإن (استراحة المسافر) التى أقامها عبد الودرد على الحدود، لعجزه عن عبورها، بدأت تمثل نوعاً من (اليوتوبيا) التى يتحقق فيها حلم الوحدة العربية، فيلجأ إليها الجنود من الجانبين، لنكتشف أنهم يختفون ويخفون حقيقتهم وراء هيبة السلطة الزائفة، وأنهم ليسوا فى جوهرهم- على الرغم من كونهم أداة للنظم السياسية القمعية- إلا بشراً مستضعفين، لهم نفس الملامح النفسية لكل العرب المقهورين، كما يراهم الماغوط ولحام، فسرعان ما تجدهم يتخلون عن غطرستهم وينفجرون فى الشكوى من قسوة الأحوال، ويدفنون همومهم معاً فى مجالس الشراب، ويهربون من ضعفهم فى التغنى بأمجاد طنانة مضحكة، وتغلبهم العصبية القبلية فيسخر كل منهم بالآخر، وتدفعهم حالة القمع التى يعيشون فيها إلى تبادل العدوانية غير المبررة، ويتفرقون كل إلى جانب عندما تدوى على الحدود طلقات الرصاص.

لكن عبد الودود تسيطر عليه الوحدة القاتلة عندما يرحل العابرون فى المساء، يناديهم (اسهروا معى) فتضيع صرخاته بلا صدى، ويبقى هو ضائعاً محروماً من انسانيته التى ضاعت مع جواز سفره، أو ضاعت بالأحرى مع ضياع هويته القومية. وعبر الليالى، لايجد من يشاركه غرفته سوى الخراف والماعز والدجاج يحكى لهم حراديته، ويحيك لهم ثياباً صوفية، ويطمئن على احكام الغطاء حولهم أثناء نومهم فى سريره.

عبد الودود يسترد وطنه، وحريته

وتظهر صدفة مرة أخرى فى حياة عبد الودود، لتتبدل حاله كما تبدلت حال الدراما فى الفيلم، التى انحرفت إلى قصة حب، على الرغم من الرقة الشديدة فى تناولها فانها جعلت المشاهد يكاد أن ينس إلى حين- الموضوع الأصلى للفيلم. لكن الدراما لاتنسى فى تطوافها حول محاولة عبد الودود أن يبوح بحبه إلى صدفة، أن تكشف عن شخصية الرجل العربى- من وجهة نظر صناع الفيلم- فى مشاعره الصادقة التى تفيض، فلا يتحول فيضانها إلى نهر من الفعل الإيجابى. فعبد الودود الذى يبحث فى وحدته عن رفيق، يحلق لحيته، ويلبس ملابسه الأنيقة، ويرقص مع نفسه بنشوة الفرح، لكنه يظل عاجزاً إلا عن استراق النظر إلى صدفة، وهى تعمل معه بصرامة فى استراحة المسافر). إنه يحاول أن يحكى لها عن مشاعره باختراع صديق وهمى يخاف أن يصارح حبيبته خوفاً من صدها، لكنه لايستطيع الاستمرار فى الحديث، فيتصنع النوم، وعندما تسأله صدفة إن كان قد نام، يجيب فى بساطة: (أنا نمت، لكن صديقى ما بينام)! وصدفة بدورها تحاول أن تلمح له عن قبولها لحبه، فتستخدم هى الأخرى حكاية صديقة وهمية، فيتمتم عبد الودود لنفسه متذمراً (جاية تحكى لى عن رفيقتها، تحكى عن مشكلتى الزم)!

ربما تمثل تلك الانعطافة خللاً فى البناء الدرامى للفيلم، لكن الماغوط ولحام حاولا بها النفاذ إلى نوع آخر من (الحدود) التى يصنعها المزاج العربى تحت وطأة الاحساس بالقمع والضياع، الحدود بين الكلمة والفعل، وبين الرجل والمرأة، او لعلها أيضاً مرة أخرى رمز وانعكاس للعجز النفسى الذى يصيب الانسان فى لحظات فقدان وجوده القومى، فى ظل سلطة لاتتبنى مشروعاً قومياً، وهو الرمز الذى يظل حتى اليوم كرموز أخرى فى الفيلم- يشير إلى عجز الكثير من النظم السياسية العربية القائمة إن التردد يعصف بكيان عبد الودود حتى بعد زواجه من صدفه، فهو يصيبه القلق عندما يتأخر الحمل شهراً، لكنه- فى تناقض صارخ- يثور ثورة عارمة عندما يتأكد من حملها، فكيف لطفل أن يولد بلا وطن؟!

وتظل مشكلة عبد الودود واقعاً تتجاهله السلطة، حتى تعثر عليها الصحافة بالمصادفة، وتلقي الضوء عليها، فتستثمرها السلطة لصالحها، تخلق أسطورة ينشغل بها الرأى العام طويلاً، وتحولها إلى مهرجان يعلن التضامن مع عبد الودود فى شعارات تثير السخرية والأسى، ويجتمع الخطباء من كل الأقطار، يتنافسون على أيهم أعلى صوتاً فى خطبته الحماسية الجوفاء، لينتهى المشهد بتزاحم الأصوات فى صخب وضوضاء بلا معنى.

ثم ينتهى المهرجان، وينفض جمع أصحاب السلطة والمتفرجين، يعبر كل منهم الحدود إلى وطنه، بينما يوقف رجال الحدود عبد الودود وصدفة، يسألونهما عن جوازات السفر.

لقد بلغ اليأس مداه بجحا القابع فى أعماق عبد الودود، فهل يقابل المأساة بالعبارات الساخرة، يضحك عليها ويبكى منها، ويبقى كما بدأ، لامنتمياً، كما قال فى تعريفه لنفسه عند إحدى نقاط التفتيش على الجوازات.

وبينما يبقى جحا على أرض الواقع هو بطل المواجهة اللفظية الساخرة للأزمات والمآسى، فإن الفيلم يبشر بالتمرد على قهر السلطة التى لاتبالى بآدمية الانسان. فينطلق عبد الودود يحطم القضيب الحديدى الذى يمنع العبور على الحدود، بينما يطلق الجنود طلقات تحذيرية، ويصرخون بهما: قف!

ويثبت الكادر على المواطن العربى وزوجته يجريان فى مواجهتنا، بينما يصوب الجنود فى الخلفية، نحوهم ونحونا، بنادقهم المحشوة بالبارود.. فيستدعى ذلك إلى ذاكرتك، بعد ست سنوات من انتاج الفيلم، تلك التجربة الأليمة التى يعيشها عشرات الآلاف من المواطنين العرب، الهاربين من مأساة إلى مأساة، الضائعين على الحدود، دون أن تكترث لحياتهم أو موتهم الأنظمة الورقية فى هذا الجانب أو ذاك- التى تتشدق بشعارات الوحدة.



***

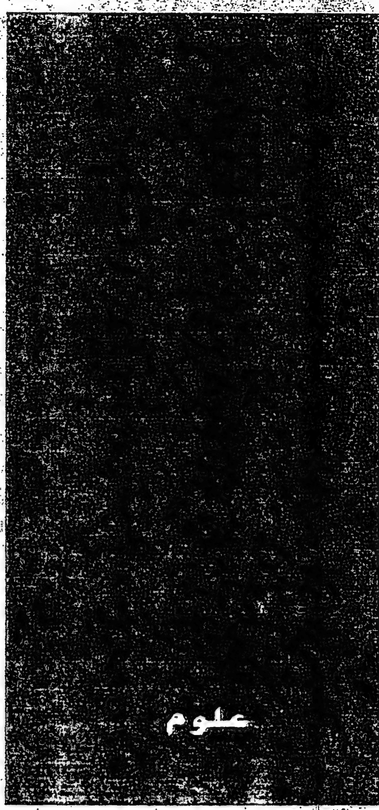
نادراً ما يلفت انتباهك فى «الحدود» أى براعة سينمائية خاصة، وربما يكمن سحره الحقيقى فى اتخاذ (الأسلوب بلا أسلوب)، عندما يحاول الفنان السينمائى جاهداً أن يختفى ليعطى الأهمية القصوى لموضوعه ومضمونه وأبطاله.

ومن «الحدود» تستطيع أن تلمس الملامح الجديدة التى أضافها الماغوط ولحام على بطلهما، الذى لاتستطيع أن تخطىء فيه تلك الملامح الانسانية شديدة العمق، فى نفس الوقت الذى تراه (رمزاً) مجرداً ومجسداً فى آن واحد، مجرداً لأن البطل بلا ملامح طبقية أو مهنية، ومجسداً للمواطن العربى فى ظل السلطة التى تراها رمزاً، وإن بدت ممارساتها القمعية مريرة مرارة الواقع.

وإذا كان فيلم «الحدود» قد وقف بسخريته المريرة ودعوته التحريضية عند تخوم «الحدود»، يناقش أفكاراً قومية عامة وشاملة، فإن «التقرير» (١٩٨٦) يختار أن يغوص فى أعماق المجتمع وتفاصيل علاقاته، وهو المجتمع الذى تراه مرة أخرى مجرداً دون تحديد فى المكان والزمان، مجسداً حتى أنه يمثل (نمطاً) بجمع، بحيوية شديدة رغم تجريديته- (كل) سلبيات المجتمع العربى.

وكان «التقرير» هو ذروة اللقاء بين دريد لحام ومحمد الماغوط، وبين جحا وبريخت، لكنه كان أيضاً مفترق الطرق بالنسبة لهما، فحانت بعدها لحظة الفراق... وعند مفترق الطرق، سوف نتوقف طويلاً





«الخطة الزرقاء»

تلوث البحر الأبيض.. ومشاكل التنمية

د. عبد الجواد سيد عماره

«الخطة الزرقاء» هى الاسم الذى أطلق على ذلك الجزء من الخطة الكلية لأنقاذ البحر الأبيض المتوسط والذى يتعلق بالجانب الاقتصادى والاجتماعى من الخطة الكلية. فالواقع أن فى بداية الستينيات ومع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة فإن البحر الأبيض المتوسط قد شد انتباه المتخصصين والمهتمين بشئون البيئة وصدرت تحذيرات من ان البحر فى حالة خطره مالم يقترب من الموات.

. وأن هناك مهمة هى أنقاذ هذا البحر من اخطار التلوث والحفاظ على استمرار الحياة فيه- وهى مهمه ذات اولويه قصوى ويجب ان تضطلع بها كل الدول التى تطل على حوض هذا البحر.

والبحر الأبيض يبدو من الفضاء الخارجى على شكل بحيره كبيره لها منفذ عند جبل طارق- ومن المعروف ان مياه البحر تتجدد مرة كل فترة زمنية تتراوح من ٨٠ و١٠٠ سنة واكبر عمق له يصل الى ١٥٠٠ مترا يعيش على سواحله الآن مايقرب من ١٠٠ مليون نسمة ويتوقع ان يتضاعف هذا العدد مع بداية القرن المقبل

بدأ الاهتمام بقضية التلوث البيئى للبحر الابيض المتوسط مع بداية السبعينيات- وفى عام ١٩٧٥ قامت ستة عشر دولة من دول البحر الأبيض فى مؤتمر برنامج الامم المتحده للبيئة الذى عقد فى برشلونه بالموافقة على خطة كلية لحماية البحر الابيض المتوسط وتشمل هذه الخطة الجوانب التالية:.

١- الدعوة الى توقيع معاهدات خاصة بحماية حوض البحر الأبيض بين الدول الواقعة على شواطئه.

٢- انشاء شبكة رصد ومتابعة للتلوث البيئى للبحر

٣- وضع برامج اجتماعية واقتصادية يمكن من خلالها تنمية دول حوض البحر الأبيض المتوسط فى نفس الوقت الحفاظ عليه بيئيا- وهذا هو الجزء المسمى بالخطة الزرقاء والتى أشرنا اليها فى عنوان هذا الموضوع.

وفى اعقاب مؤتمر برشلونه بدأت خطة انقاذ البحر الأبيض تأخذ طريقها الى التنفيذ فقد بدأت بحوث ودراسات فيما يقرب من ٨٣ معملا متخصصا تقع فى الدول الستة عشر المذكوره ولقد سمى هذا الجانب من الخطة برنامج الدراسات او المسح البيئى للبحر الأبيض المتوسط mediterreneam Pallutoin Monitoring and Research Programme, or MED POL

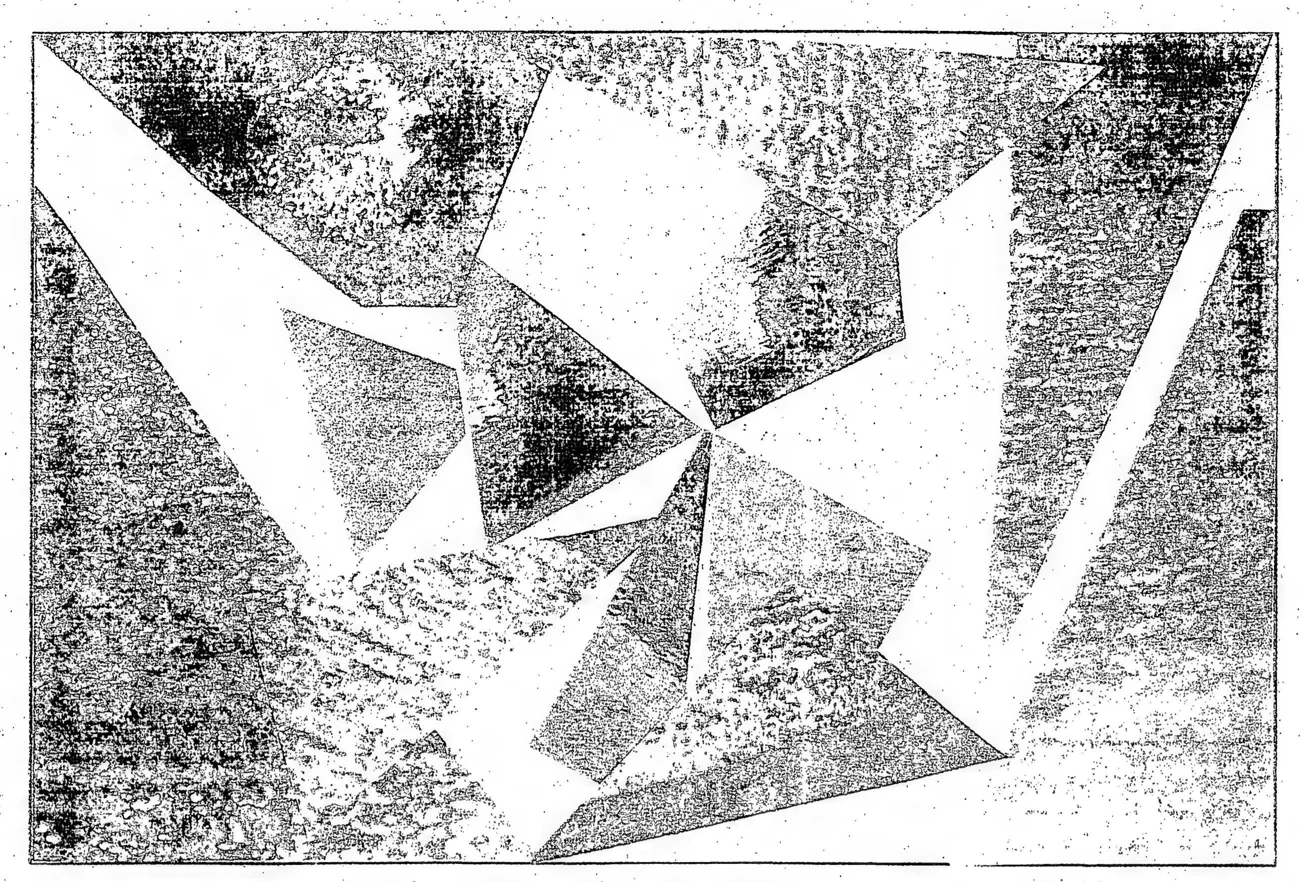
ولقد استمرت المرحلة الاولى لهذا البرنامج من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ حيث اجريت دراسات عن مياه البحر ورواسب القاع والأحياء المائية به- ولقد دلت الدراسات الاولية على ان حوض البحر الأبيض قد استخدم استخدامات غير رشيده وضاره بالبيئة مثل عمليات تصريف المخلفات الصناعية والمبيدات الحشرية ومخلفات الصرف الصحى ويمكن رصد الحقائق التالية حول الوضع البيئى للبحر:.

١- ان مايقرب من ٨٥٪ من مخلفات الصرف الصحى الناتجه من ١٢٠٪ مدينة ساحلية يصرف الى البحر دون معالجات مناسبة.

- أثبتت الدراسات والمسوح البيئية ان مايقرب من ٢٥٪ من شواطى البحر لم تكن صالحة للاستحمام فى السنوات مابين ١٩٧٦-١٩٨١

- تبين ان هناك كميات كبيرة من مخلفات المصانع ومن محطات تكرير البترول يتم صرفها فى حوض البحر وهذه المخلفات تحوى سموما معدنية خطيرة تتنقل من الماء الى الاحياء المائية ومنها الى الانسان.

- يستقبل حوض البحر الأبيض كميات هائلة من الملوثات كنتيجة للنشاطات الانسانية القائمة على سواحله فعلى سبيل المثال يستقبل حوض البحر كل عام مايقرب من ١٢٠/٠٠٠ طن من الزيوت المعدنية، ١٢٠/٠٠٠ طن من الفينول، ٦٠/٠٠٠ طن من المنظفات الصناعية، ١٠٠ طن من الزئبق، ٣/٨٠٠ طن من الرصاص، ٢/٤٠٠ طن من الكروميوم، ٢١/٠٠٠ طن من الزنك،



٣٢٠.٠٠٠/ طن من الفوسفور، ٨٠٠/٠٠٠ طن من النيتروجين.

- تبين أن حوالى ١.٨ الى ١.٤ من الملوثات البترولية العالمية ينتهى به الامر الى حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن المعروف ان برنامج المسح البيئى لحوض البحر الأبيض المتوسط والذى أشرنا اليه قد حقق كثير امن التقدم ونشطت البحوث والدراسات حول الملوثات البيئية فى عدد كبير من الدول التى تسكن حوض البحر- فمع نهاية عام ١٩٨٤ كان هناك ١٠٢ مشروعا بحثيا تضطلع بها ٦٢ مؤسسة علمية موزعة على ستة عشر دولة فى حوض البحر التموسط

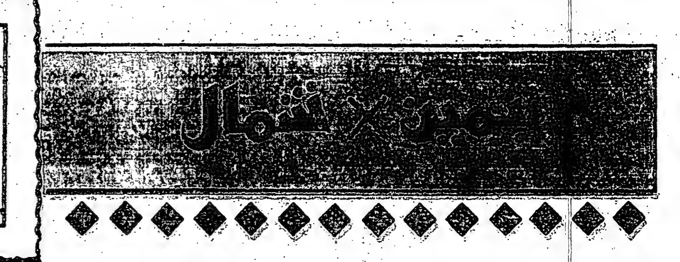
أما فيما يتعلق بالخطة الزرقاء فإنها ترتبط بالجانب التنموى من الخطة الكلية لأنقاذ البحر الأبيض المتوسط كما سبق ان اشرنا- وبمعنى آخر فإن مكافحة التلوث لايجب ان تنحصر فقط على اجراءات رصد أو منع وصول الملوثات الى حوض البحر بل ان الامر يتطلب تطوير وتنمية ورفع مستوى معيشة الشعوب التى تقطن سواحل هذا البحر- ذلك أن تنمية هذه المجتمعات فى حد ذاته يحد من مصادر التلوث كما يقلل بشكل كبير من كميات واحجام الملوثات البيئية التى قد تتسرب الى حوض البحر.

ولقد بدأت الخطة الزرقاء عام ١٩٧٩ وأنشىء لها مركز فى مدينة صوفيا بفرنسا، وأجريت العديد من الدراسات حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبيئة البحر الأبيض المتوسط مثل دراسات حول مصادر المياه ومعدلات النمو الصناعى ومشاكل الطاقة والهجرة من الريف الى المدينة وغيرها، وصدرت تقارير عده عن هذه الدراسات. وتشير بعض التقارير الى أن اذا استمرت نفس انماط الحياة القائمة فى حوض البحر الأبيض المتوسط فإنه فى خلال الخمسين سنة القادمة فان مايقرب من ٩٥٪ من شواطىء البحر سيتغير طابعها البيئى وتصبح اقرب الى المدن الحديثة واكثر اكتظاظا بالسكان إذ يتوقع ان يبلغ عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة ويزورها أكثر من ٢٠٠ مليون سائح ويجرى على ارضها مايقرب من ١٥٠ مليون سيارة وبحسبة بسيطة فان هذه الملايين يلزمها كل عام ٤٥ مليون طن من اللحوم، ٢٥٠ مليون طن من الاسماك، ١/٠٠٠ مليون طن من البترول.

ويواصل برنامج الخطة الزرقاء تقدمه مستهدفا وضع سيناريوهات واقعية لاحداث تنمية اجتماعية واقتصادية متصلة لحوض البحر الأبيض المتوسط- والسيناريوهات المذكورة نوعان- احدهما سيناريوهات «استمرار الاتجاهات الحالية» والآخر سيناريوهات البدائل والتى تستهدف استكشاف الامكانيات المستقبلية للنمو.

وفى النهاية يمكن القول ان حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر من المناطق شديده التلوث وان محاولة رصد ودراسة واتخاذ الأجراءات لمواجهة اخطار التلوث هى واجب كل الدول التى تعيش على شواطىء هذا البحر كما أنها واجب المؤسسات الدولية المعنيه بشئون البيئة والتطور.

تبقى كلمة وهى أننا يجب ان نركز على الجانب التنموى من عمليات مواجهة اخطار التلوث وهو الجانب الذى تعنى به الخطة الزرقاء ذلك ان تنمية المجتمع والنهوض بالمستوى المعيشى والحضارى والثقافى للمواطن وللدولة ككل ينعكس فى النهاية على اسلوب تعاملها مع ماتنتجه من مخلفات وملوثات بيئية مما يؤدى الى الحفاظ على البيئة وعدم الاضرار بها بحيث لاتكون النشاطات الانسانية مصدر تدمير للبيئة ومكوناتها المختلفة.



الانتخابات القادمة... وأزمة الخليج

يخطئ من يظن انه لاتوجد هناك علاقة بين الانتخابات التشريعية المقبلة وبين أزمة الخليج. لان تردي الأوضاع العربية فى رايى ترجع اساسا لسبب جوهرى وهو ان الأنظمة العربية الحاكمة لاتعبر عن الشعوب وذلك أساسا لغياب الديمقراطية وإنعدام الحريات فى الوطن العربي من الماء الى الماء. فلو كان النظام العراقى نظاما ديمقراطيا نابعا من الشعب ومعبرا عنه لما غزا الشعب العراقى العربى أراض الشعب الكويتي العربى وإستباح حرمته. ولو كان نظام الحكم الكويتي نظاما شعبيا لما هرب بكامله عند أول الغزو تاركا الوطن خلفه ناعيا إياه ولو استطردنا لقلنا أنه لولا غياب الديمقراطية الكاملة والحقيقية فى مصر لما كانت كامب ديفيد والاستسلام أمام الهيمنة الامريكية والتى جرت وراءها تداعيات كثيرة منها أزمة الخليج. وتتلخص أزمة المنطقة العربية حاليا فى أزمة الديمقراطية بها والتى تؤدى مباشرة لأزمة الحكم والأنظمة العربية الحاكمة لاتعبر عن الشعوب العربية. ولاتعكس مصالحها الحقيقية. ومركز الثقل كما نعلم فى تلك الأنظمة هي مصر- فهى القائدة نصرا وهزيمه.. وإستقلالا وتبعيه.

لذلك فالانتخابات التشريعية القادمة تاتى بعد صراع مرير خاضته القوي الوطنية الديمقراطية المصرية ضد نظام القائمة الذي بليناابه منذ عام ١٩٨٤ وضد عدم دستوريه قانون الانتخابات الأخير.

ولو تصورنا ان المعارضة المصرية وجدت حدا مشتركا أدني للتعاون بينها والتنسيق في المعركة القادمة مما يمنع علي الأقل او يقلل تزوير نتائج الانتخابات وجاء مجلس الشعب الجديد معبرا بشكل ما عن حقيقة الواقع المصرى بطموحاته ومصالحه الحقيقية.

فلاشك ان صورة الحكم الرئاسى الفردي الحالي في مصر ستتغير مما يساعد على إطلاق طاقات الشعب المصرى وآخراجه من حاله اللامبالاة التي يحياها

أما اذا أصرت السلطة على تزييف ارادة الشعب ووضعت مصالحها المباشرة فقط أمام أعينها وإنقسمت المعارضة وتهافتت على المقاعد فوزا وتعيينا فلا أستبعد ان تضاف بعد ذلك لقائمة فلسطين ولبنان والكويت المحتلة دول أخرى فى ظل الهيمنة الامريكية المباشرة والتى تزداد وطأتها يوما بعد يوم.

أحمد طاهر
المحامى

المساواة هى التفضيل المشروع

هب نفسك تقدمت لمسابقة ما وكانت شروط النجاح فى المسابقة هى كذا وكذا وبعد اعلان النتيجة اكتشفت أن احد المتسابقين قد نجح رغم عدم توافر الشروط بينما أنت تتوافر فيك الشروط ورغم ذلك لم تنجح. إن هذا الذي حدث هو تفضيل غير مشروع اى خرق لمبدأ المساواة.

عندئذ تحس بالظلم وتصاب بالاحباط ويمتلئ وجدانك بالمشاعر العدوانية وتنطلق منك الصيحات تعبيرا عن احتجاجك على ماحدث ثم يبدأ ذهنك ينتبه لكل حالات خرق مبدأ المساواة التي تشاهدها أو تسمع عنها وتبدأ مشاعر فقدان الثقة بينك وبين مجتمعك تتراكم داخلك فتدفعك لتغيير نظرتك للحياة ولتغيير موقفك من مجتمعك فبعد أن كنت تعتقد أن كل شئ يسير كما ينبغى أن يكون تكتشف أن اعتقادك هذا لم يكن سوى سراب فكل شئ يسير بالقوة حينا وبالحيلة حينا آخر والهدف فى كل الأحيان هو خرق مبدأ المساواة.

التفاوت بين الناس فى قدراتهم العقلية والبدنية ومراتبهم الاجتماعية ومراكزهم المالية وما الى ذلك أمر واقع يفرض التفضيل فلا أحد يستطيع حين يوازن بين شخصين فى شئ ما الا أن يحكم بتفضيل أحدهما على الآخر لأن من المستحيل أن يوجد اثنان متماثلان فى كل شئ فلابد أن فى أحدهما صفه ليست متوافرة فى الآخر تدفع الناس لتفضيل هذا الواحد على هذا الآخر. اذن الواقع يقرر التفضيل.

والتجربة تثبت لنا أن المساواة مطلب مرحلي وليس ومطلبا نهائيا فالذي يطالب بأن يماثل غيره ويساويه فى شئ ما اذا واتته الفرصة لكي يصير أفضل منه لايتوانى فى أن يفعل ذلك إذن التفضيل يأتى دائما وملبيا لنداء النفس البشرية.

ولكن الديانات السماوية أقرت مبدأ المساواة والنظريات السياسية والاجتماعية والقانون أيدت هذا المبدأ كما أن لهذا المبدأ بريق خاطف في عيون الناس وله فى آذانهم جرس خلاب

فكيف تهفو النفوس للتفضيل وفى نفس الوقت تشتاق للمساواة كل منا يجاهر بالمطالبة بالمساواة للجميع ولكنه فى قرارة نفسه يتحين الفرصة التي تمكنه من أن يصبح أفضل من غيره فهل هذه المطالبة بالمساواة تمسحا فى المثالية لكى يبدو كل منا صاحب مبدأ فى نظر الآخرين فيكسب بذلك احترامهم أم أن هذه المطالبة بالمساواة وسيله لتحقيق التفضيل بمعنى أنه اذا لم استطع أن اكون أفضل من غيرى فعلى الاقل لايجب أن يكون غيرى أفضل مني بل يجب أن نكون متساويين.

كيف ننادي بالمساواة وفى نفس الوقت نسعى لتحقيق التفضيل؟

كيف يكون ظاهرنا مطابقا لباطننا ؟

يمين لا شمال

أى نوع من المساواة يحل هذا الاشكال؟

هل هى المساواة المطلقة أم هى المساواة المشروطة؟

المساواة المطلقة معناها أن يكون كل الناس متساوين فى كل شئ مثلما يتساوى طرفا المعادلة الرياضية وهذا النوع من المساواة يرفضه الواقع ولاتقره النفس البشرية فالمساواة المطلقة هزاء.

أما المساواة المشروطة فمعناها أن نوازن بين شخصين فى شئ ما فاذا توافرت فى أحدهما نفس الشروط المتوافرة فى الآخر يكون لأحدهما نفس الحق فى شئ مماثل للشئ الذى حصل عليه الآخر فاذا لم تتوافر هذه الشروط يكون التفضيل أمرا حتميا لاينكره الا جاحد.

اذن المساواة لاتكون الا مشروطة والمساواة المشروطه هى التفضيل المشروع. هذا التفضيل المشروع هو الطاقة التى تدفع عجلة الحياة نحو التقدم لأنه يعترف بالواقع ويلبى نداء النفس البشرية حين يساوى بين الناس.

عبد الحق سرور
مديرية الشباب-
دمنهور

المستفيد الوحيد

تعددت الأسباب وهدف المحتل واحد. هذا بالنسبة لازمة العرش فى الخليج. شاءت أميركا أن تصنع حربا جديدة من حروبها الكثيرة ضد العروبة والاسلام وقد نجحت فى نشر الانقسام مرة أخرى بين الاشقاء العرب. فقد كتبت سيناريو الخليج ولازالت تصوره وتخرجه ولم تكتب له النهاية حتى الآن. لماذا. لأن المنتج غنى وعلى استعداد أن يطول الفيلم أكثر من عشر أعوام. لأن العرش اذا ذهب ذهبت هيبته وأمواله وعاش باقى حياته مشردا لاجئا سياسيا فى بلاد الثلج والنساء.

هذا رأيى خلاصة أزمة الخليج أو أزمة العرش كما أسميها. أميركا أرادت لنا الفتنة وهى تسير فى طريقها بجدية. فوجودها فى الخليج معناه إحتلال رسمى لدول تعتبر من أغنى دول العالم بترول ذهب ياقوت مرجان أحشائك يارب. فقد سطت أميركا على مغارة الدول الخليجية برضاهم ولن أقول عفوا عنهم إن أميركا اليوم هى المستفيد الأكبر من تلك الأزمة فهى فى حالة السلم كما يدعون تأخذ يوميا أكثر من ٣٠ مليون دولار. وفى حالة الحرب ستكون الافادة الكبرى وستخرج هى بضرب أكبر قوة عسكرية عربية فى المنطقة وتفوز بانقسام العرب الى قسمين وتفرقهم وتشتتهم وتكسب تدمير الاقتصاد العربى واعادة العرب حفاه عراه. ولست أدرى كيف وقعت مصر فى الكمين الاميركى، الا يكفى الدروس السابقة؟

لماذا نحن فى الخليج / ولماذا ندفع بقواتنا الى الهاوية. فقد سبق وان صرحتم بأنكم لن تدخلوا فى معركة بجندى واحد لماذا تدخلوا فى هذه الأزمة العرشية التى ليس لنا فيها شئ؟ ياحكومة مصر ارفعى راية الحياد.

سمير عبد الحميد سليمان
بشلا

سعادة..... وتعاسة

أشعر بسعادة لأنكم كففتم عن نشر إعلانات الصابون والزجاج وإطارات السيارات وارجو الاترغمكم الظروف المالية للمجلة على معاوده نشر مثل هذه الاعلانات.

وأشعر بتعاسة لانكم كففتم عن نشر صور المستضعفين فى بر مصر والبر العربى وأرجو أن تعاودوا نشرها وبكثرة فاطفال الحجارة وحضرة الباشا واجتماع جائع واعياد البسطاء وسوق الرجال ويامهون كلها صور واقعية تعبر عن حال هؤلاء الذين جعلتم اليسار رايه لهم.

كما أرجو أن تخصصوا مساحة ثابتة من صفحات المجلة لتحليل شخصية هذا المواطن المستضعف فى بر مصر والذى تعج به الحوارى المصرية لكى نعرف لماذا هو مغمور فى طبقة سميكة من الشعور بالنقص تجعله يعتقد أنه أقل مقدرة وكفاءة من غيره ومن ثم تتحطم امكانياته الابداعية وتشل أرادته ويعاق طموحه فى تحقيق حياة أفضل ولماذا يسيطر عليه الشعور بالخوف من السلطة فيصيبه هذا الشعور بمرض العزلة السياسية فيمنعه هذا المرض من أن يكون مواطنا ايجابيا تقوم علاقته بالوطن على أساس العطاء المتبادل.

فاعتقادى أن دفع الجماهير المجهولة المغمورة للمساهمة فى عملية التقدم يستلزم أولا تغيير واقعها النفسى.

عبد الحق سرور
مديرية الشباب-
دمنهور

هواية تمييع المواقف

عاودت القيادة السياسية ممارسة هوايتها فى تمييع المواقف وتجهيل الشعب بقرارها الأخير بالاستفتاء على حل المجلس «المنحل» دستوريا بحكم المحكمة الدستورية العليا التى تصدر أحكامها وقراراتها باسم الشعب!!!

ولقد كان من الواجب على القيادة السياسية باعتبارها السلطة التنفيذية تنفيذ حكم المحكمة ولكن ليس هذا التصرف بغريب على قيادتنا الموقره فالطالما الصقت نفسها بالديمقراطية بسبب وبغير سبب فالديمقراطية لدى قيادتنا الموقره بلا حدود أما حين نمارسها نحن فتظهر لها الانياب والاظافر!!!

إن هذا القرار لايمت للديمقراطية من قريب او بعيد فاذا كان المجلس غير دستورى بحكم المحكمة التى تصدر أحكامها باسم الشعب فماهو الهدف من وراء الاستفتاء؟!!

إن هذا القرار فى المقام الاول والاخير قرار سياسى تهدف القيادة من ورائه تعضيد نظامها. وإرتداء ثياب الديمقراطية التى تتشدق بها والتى تتوارى أمامها خجلا ديمقراطية أثينا!!!

ونحن لانفترى على قيادتنا السياسية فالواقع لايكذب فلقد إستغلت تفجر الموقف فى الخليج ورفعت أسعار بعض السلع ولم تقدم حتى ولو تفسيرا وحيدا للشعب حول أسباب ذلك!!

أين كانت الديمقراطية

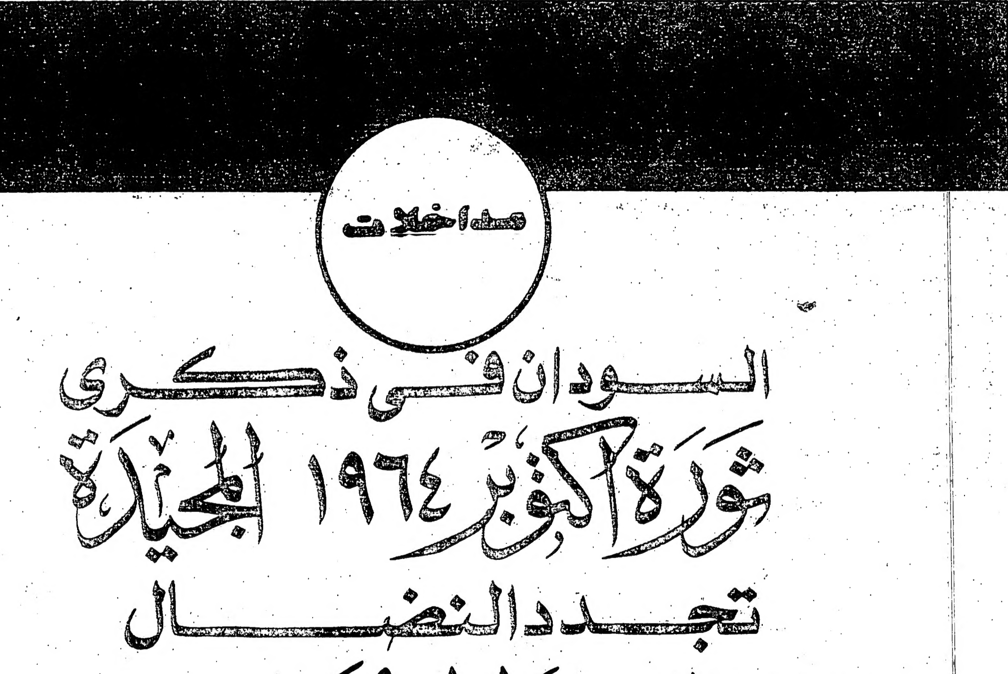
ثم أرسلت الجنود الى الخليج وعقدت الاتفاقيات المريبة مع «صندوق النكد الدولى» ونادى باريس ولم نسمع عن إعتزامها إجراء إستفتاء بشأن أيا من تلك القرارات

واذا فالديمقراطية ديمقراطية حكومية لاتهدف الى مصلحة الشعب بقدرما تهدف الى الكرسى الوثير: والاحتكار الابدى والى قيادتنا نقول:

الديمقراطية ليست وسيله لبلوغ غايات خاصة

الديمقراطية ليس لها أنياب او أظافر، الديمقراطية بريئة منكم براءة الذئب من دم بن يعقوب والتاريخ لاينسى

ناصر عبد الواحد
القاهرة



السودان في ذكرى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ المجيدة تجدد النضال

من أجل سودان ديمقراطي وموحد

باعجاب وتقدير شديدين اطلعت مع غيرى من قراء مجلتكم الغراء «اليسار» العدد السابع/ سبتمبر ٩٠، على مقالة الاستاذة «أمينة النقاش» البارعة، الشاملة والموجزة حول السودان، ورغم عمومية تلك المقالة الا أنها كانت كافية جداً لتعطى صورة صادقة للحالة فى بلادنا وما يعانيه شعبنا من أنواع القهر والأرهاب البدنى والفكرى وما يجرى من محاولات محمومة على ايدى الاخوان المسلمين لجر وطننا الى غياهب العصور الوسطى وعهود الظلام تحت ستار مزيف ومزيف بجدارة وخبث بشمارات دينية هى فى واقع الامر ليست فقط بعيدة عن سماحة الاسلام بل هى منافية لكل ما هو إسلامى او اخلاقى أو انسانى، ويكفينى الدليل على ذلك تلك الحملات الدموية من الأعدامات المتتالية وزهق الأرواح فى «بيوت الاشباح» وإهانة أدمية الانسان السودانى بالضرب بالسياط والحرق بالنار والأساءة البذيئة لأجلة القوم من علماء وأساتذة جامعة واطباء ومنهدسين وعمال وطلاب لابسبب جريمة ما وإنما لاختلاف الرأى فى بلاد إستقر رأى أغلبية إهلها على قبول التعددية الحزبية والانشطة النقابية والاختلافات الفكرية والعقائدية، وهذا الاستقرار فى الرأى على التعددية لم يكن وليد الصدفة ولا هو من باب الحذلقه الفلسفية وإنما جاء إنعكاساً وتعبيراً عن هذه التنويعة فى التركيبة البشرية وفى التفاوت الاجتماعى، أذ أن السودان بلد قارى تقطنه قوميات عديدة ذات طبائع وعادات وثقافات عديدة وذات ديانات سماوية وغير سماوية عديدة، وذات لغات ولهجات عديدة، وحتى فى تركيبته الاجتماعية (الطبقية) يمور مجتمعنا بكل- تقريباً- الشرائح الاجتماعية التى عرفتها البشرية من بدائية وزراعية وعمالية وبرجوازية بكل درجاتها والحال كذلك كان لابد أن يكون الخيار الوطنى الوحيد هو الخيار الديمقراطى المبنى على التعددية الحزبية ورفض كل اشكال الدكتاتورية والتسلط مدنياً كان او عسكريا! لقد جاء فى نهاية تلك المقالة ان الديكتاتور البشير أمام خيارين إثنين فإما الرضوخ لحقائق العصر والقبول بها وهى ما اسلفنا من رغبة الشعب فى العودة الى التعددية وإما المضى فيما هو عليه اليوم وبالتالى يكون قد وضع نفسه فى الخيار الأخر الذى ستجبره جماهيرنا على القبول به - تقريباً هكذا كان ختام المقاله وهى نهاية تتيح لى الفرصة لكيما القى بمزيد من الضوء على بعض التفاصيل التى لم تجىء فى مقالتك:

اولاً: من الواضح تماماً وخلال المدة من ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وحتى هذه اللحظة ان البشير قد اختار خياره ومع سبق الاصرار وذلك من خلال تبنيه الكامل لبرنامج الحزب الفاشى (الجبهة الاسلامية) ومن خلال ممارساته غير الانسانيه وغير الديمقراطية التى اسلفنا ذكر بعض منها.

ثانياً: ان البشير قد أكد على تبنيه لهذا النهج من خلال اجراءات اقتصادية معادية لاغلبية جماهير شعبنا ومنحازة تماماً للطفيلية الاسلامية التى اصبح بأيدى رموزها كل الحركة التجارية والاقتصادية من امثال/ الشيخ عبد الباسط وعثمان خالد عضوى والطيب النص ويسىء عمر الامام وغيرهم من رجالات الأعمال فى الأسواق ومضاربات العملة والتعامل مع البنوك الاسلامية التى الت اليها كل المقاليد والأمور المالية فى بلادنا.

ثالثاً: جراء هذه السياسات ضاق الخناق على شعبنا فى معيشته وحتى «الذرة» التى هى المادة الرئيسية لوجبة المواطن السودانى قد ارتفعت أسعارها بمعدلات خيالية (من ١٢٠ جنيه للجوال إلى ١٢٠٠ جنيه) خلال سنه واحدة وهذا يساوى ١٠٠٠٪ (الف فى المائه) واختفائها من الاسواق وكذا الحال لبقية السلع الضرورية للوجبة من دقيق الى لحم الى زيت طعام الخ الخ.

رابعاً:- وفى السياسة الخارجية والتى هى انعكاس لسياساته الداخلية إنتهج النظام سياسات الجمود والانعزال وعدم المشاركة الفعالة مجمداً بذلك دور السودان الذى كان





محمد ابراهيم نقد



ملء السمع والبصر عطاءاً وتجاوباً مع الأحداث العربية والافريقية والعالمية ومع حركة التحرر الوطنى وفى المحافل العالمية (دولية كانت او فى المنظمات الاهلية). وأما موقفهم مؤخراً فى مشكلة الخليج فهو أساساً موقف الباحث عن موقع قدم خارجى يشترد به بعض انفاسه من تلك العزلة المميته التى قاد نفسه اليها سابقاً، وهو - بكل المقايس- ليس موقفاً مبدئياً للاخوان المسلمين فى السودان الذين ظلوا دائماً ظلا وتابعاً للانظمة العربية الرجعية ولسيدتهم أمريكا... اذن فهذا موقف تكتيكى ولكنهم- ككل خطراتهم غيز المدروسة - وجدوا أنفسهم فى ورطة بتأييدهم لغزو العراق للكويت ولامجال لهم الا التراجع وقد شرعوا فيه مؤخراً حسب معلومات متسربه من السودان!!

إذن هذه هى خيارات البشير.. فما هى خيارات المعارضة السودانية والتى يمثلها التجمع الوطنى الديمقراطى ؟!

جاء فى وثيقة التجمع ما يلى بالحرف «إننا فى التجمع الوطنى الديمقراطى نعلن ان هذا الانقلاب مرفوض، من حيث المبدأ، ومن حيث الأهداف والتوجهات، ومن حيث الوسائل، والغايات، ونعلن ها هنا، وبارادة لاتعرف الخور، وعزيمة لاتعرف التردد، أننا سنقاومه حتى هزيمته واندحاره وسننزل العقاب الصارم والمستحق بكل أولئك الذين خططوا له ونفذوه ودعموه تنظيماً سياسياً وافراداً» هذه فقرة من مقدمات الميثاق والذى هو البرنامج السياسى والنضالى للتجمع الوطنى الديمقراطى الذى يضم- حتى ساعة توقيعه- ٥١ نقابة مهنية وعمالية و١٢ حزباً سياسياً بما فيهم الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومازالت هنالك تنظيمات وليدة مستمرة فى الانضمام الى هذا التجمع معلنة ذلك فى بياناتها الجماهيرية ومن خلال نشاطها المعادى للنظام الديكتاتورى وفى الوثيقة ايضاً تفصيلات أخرى تتعلق بأسلوب الحكم بعد اسقاط هذا النظام وبفترة انتقالية لمدة خمسة سنوات ولكن من أبرز واهم السمات فى الميثاق ما يلى:-

اولاً: عندما تفجرت ثورة أكتوبر عام ٦٤ باكتمال الظروف الموضوعية وتصاعد الأزمة الثورية لم تكن بأيدى الجماهير وثيقة جاهزة ومتفق عليها كبرنامج لأكمال مسيرة الثورة، وكذا الحال فى ٦ أبريل ٨٥ عند الانتفاضة الشعبية ما كان مثل هذا البرنامج أمام الناس فقط كان هنالك إتفاق عام وفضفاف وقع عليه فى آخر لحظة قبل انتصار الانتفاضة اى فى صباحية ٦ أبريل نفسه ولذا لم يفرض نفسه على القوى السياسية المنفذة للأنتفاضة مما أفسح المجال أمام رؤى ومخططات القوى اليمينية فى الجيش وفى الساحة السياسية مما سمح فى النهاية بالأجهاض الكامل لتلك الأنتفاضة- أما اليوم فإن هذا الميثاق سيكون له دور كبير فى توجيه العمل السياسى بعد إسقاط النظام، خاصة اذا تمكنت قوى المعارضه من توسيع دائرة توزيعه وشرحه من خلال البيانات والشرائط المسموعه وياحبذا من خلال اذاعه يومية!!

ثانياً: والاكثر تقدماً فى هذه المرحلة من جانب قوى المعارضه هو أنها استطاعت الوصول الى صيغة تحالف جديدة نابعة من مصالح وادوار المتحالفين أنفسهم وهم القوى السياسية= الاحزاب والقوى الحديثة المتنخبة النقابات المهنية والعمالية والقوات النظاميه من حين وشرطة وقوات سجون.. ان هذه الاضلع الثلاثه لمثلث قوى المعارضة هى المكلفة بالأنقضاض على هذا النظام ولشغل الفراغ الذى سيحدث بعد ذلك وللأستمرار ببلادنا فى طريق تنفيذ بقية بنود الميثاق الوطنى.

ثالثاً: وبالطبع فإن تلك البنود تعالج بقدر المستطاع - وتسد الثغرات والنواقص التى لازمت مسيرة الحركة السياسية فى السودان منذ الاستقلال ٥٦ وخلال ثورة اكتوبر ٦٤ وانتفاضة ابريل ٨٥ وتأخذ بعين الاعتبار حقائق العصر المتجدده دوماً.

وفى النهاية اختتم رسالتى لك وللقراء- اذا سمحت ظروف مجلتكم- بما أختتم به التجمع ميثاقه:-

«إننا أهل السودان، عزمنا على تنفيذ الميثاق نصاً، وعلى الألتزام بالجدية والمسئولية مصممين على تأسيس الديمقراطية وتحقيق السلام، ووحدة الوطن وتقدمه، مؤكدين التزامنا بأن نقدم لتولى المسئولية العناصر التى عرفت باستعدادها للتضحية والبذل ونكران الذات، ممن لم تحم حولهم شبهة الفساد أو التكالب على المغانم الشخصية.

عاش نضال الشعب السودانى العظيم
عاشت الديمقراطية
وإننا سننتصر.»

مراقب سودانى

الطريق المسدود

أغلب الظن أن قتلة الدكتور «رفعت المحجوب» قد ذهبوا مع الريح، وأن الجهود المكثفة التى تبذلها أجهزة الأمن فى البحث عنهم، سوف تنتهى الى طريق مسدود، ليقيد الحادث- بعد ذلك- فى دفتر «العوارض» باعتباره جناية فاعلها «مجهول» أو «محجوب»



وقد حدث ماتوقعه المجربون، فبعد أن كان الحادث موضوعا لمانشتات الصحف ومقدمات نشرات الانباء، ومحورا لأحاديث المقاهى والمصاطب، باعتباره قصة بوليسية مشوقة، تراجع الاهتمام به حتى كاد الناس ينسونه فى حمى الغلاء الذى يعانونه، والانتخابات التى وفرت احزاب المعارضة على شيخ العرب وزر تزويرها، فقاطعتها، ورحم الله أمير الشعراء الذى قال أن كل شئ، ينسى فى مصر بعد حين!

وكما يحدث عادة، عند كل حادث إرهاب أو عنف، فقد خرج الجميع يدينون الحادث، ويرفضون لغة الرصاص، كأسلوب للتعبير عن الرأى، أو كوسيلة للخلاف السياسى وهو جميعه كلام صحيح، لكنه كالعادة - أيضا- ناقص، أو مبتور، فهو نصف الحقيقة الذى يساوى نصف الأكذوبه..

أما النصف الآخر، الذى لم يهتم به أحد، ولم يعن بقوله، مع أنه النصف الأكثر أهمية، ومع أنه هو ذاته قاتل المحجوب الذى تبحث عنه الشرطة، فهو البحث عن المشتل الذى يتربى فيه هؤلاء «الارهابيون»، الذين لايستنكفون عن إطلاق الرصاص بأعصاب باردة، وقلب ميت، ليزهقوا روحاً بشرية، لايعرف صاحبها كيف يطلق رصاصة، أو يرفع حتى سكينا، وربما لايكون بينهم وبينه أى خصومه شخصية..

ولابد أن هناك تفسيرا لظاهرة العنف والارهاب التى استشرت علىَ كل الأصعده فى مصر الثمانينيات، غير ذلك التفسير الأبله الذى تشيعه أجهزة الاعلام الرسمية، موحيه بأن هؤلاء الارهابيين،هم فصيلة نادرة من البشر، مصابة باختلال وراثى فى غددهم الديمقراطية، أو زيادة شديده، فى كرات دمهم الارهابية.!

وكل الشواهد التاريخية، تؤكد أن هؤلاء الارهابيين يختفون عادة فى فترات الازدهار الوطنى أو الديمقراطى، بدليل أن حادثا ارهابيا واحداً لم يقع فى ظل حكومات الأغلبية الوفدية فى فترة مابين الثورتين، وبدليل أن معظم الارهابيين السارحين فى انحاء الوطن الآن، قد تربوا فى المعتقلات والمسالخ الرسمية، واتخذوا قرار الحوار بالرصاص فى اللحظة التى كان الجلادون فيها يتحاورون معهم بالسياط، ويستعينون على إقناعهم بالكلاب المسعورة، المدربة على الحوار بمنطق نهش اللحوم الحيه..

ولو صح أن «قاتل المحجوب» عربى، وليس مصرياً، فمن المؤكد أنه تربى على خريطة الأمة، التى يندر أن تجد فيها نظاما سياسيا يحكم الناس بارادتهم، أو يستشيرهم فيما يفعله، أو يسوسهم بالعدل والحريه، فالكل فى الهم عرب، وكله عند العرب صابون وديكتاتورية وشمولية ترفع السلاح ضد مواطنيها وضد أشقائها، أما الورود، فهى للاعداء الحقيقيين.

ولأن الحكم بالعدل والحرية مقيد فى دفتر العوارض باعتباره جناية، أمن دولة، وجناية أمن قومى فسوف يظل قاتل المحجوب مجهولا أو «محجوبا»، فذلك هو الطريق المسدود، الذى لايقود إلا إلى باب مشتل الأرهاب الحكومى!

والله أعلم

صلاح عيسى